Université Sétif2

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس – سطيف – (الجزائر)
قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب واللغات

مـــذكـــــرة

مقدمة لنيل شهـادة المـاجستير

من طرف الطالب
عادل خراط

تخصص: معجمية وقضايا الدلالة

بعنوان

التفكير المعجمي عند العرب
ابن دريد أنموذجا

أمام اللجنة المكونة من :

- الأســـتاذ الـــدكتور: نـــواري ســـعودي		جامعـــة ســـطيف	رئيسا
- الدكتور :	كمال قادري	جامعة سطيف	عضوا
- الدكتور :	زهار محمد	جامعة المسيلة	عضوا
- الدكتور :	خليفة بوجادي	جامعة سطيف	مشرفا ومقررا

الســنــة الجــامعية

2011 - 2010

الفهـــارس

- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث
- فهرس الأشعار والأرجاز
- فهرس الموضوعات

فهرس الاشعار والأرجاز

صدر البيت أو الرجز	القائل	الفصل / الصفحة
1. آذنتنا ببينها أسماء.....(خفيف)	الحارث بن حلّزة	46/02
2. إنّ العراق لم أفارق أهله .....(الرجز)	ابن دريد	47/02
3. فقدت بابن دريد كلّ فائدة.....(البسيط)	جحظة البرمكي	47/02
4. يلوم على فرط الأسى و يفنّد.....(طويل)	//	46/02
5. من يكن للضباء صاحب صيد.....(رجز)	//	50/02
6. أما ترى رأسي حاكى لونه.....(الرجز)	ابن دريد	50/02
7. أنِست بها عشرين عاما و بِعتها.....(طويل)	أبو علي القالي	51/02
8. لما فرغنا من نظام الجوهرة.....(رجز)	الصاحب بن عبّاد	56/02
9. ومن تكن الحضارة أعجبته.....(الوافر)	القطامي	60/02
10. ابن دريد بقرة.....(رجز)	إبراهيم بن محمد (نفطويه)	66/02
11. لو أُنزل الوحي على نفطويه..... (رجز)	ابن دريد	67/02
12. إذا ما رايةٌ رفعتْ لمجدٍ.....(الوافر)	الشماخ بن ضرار	72/02
13. أقول لما جاءني فخْره.....(السريع)	قال الأعشى	76/02
14. سبحان من فعلك يا قطام.....(رجز)	أبو زيد الأنصاري	76/02
15. أُطوف بالأباطح كلّ يوم.....(الوافر)	أبو عبيدة	76/02
16. ولم يخشوا مصالته عليهم .....(الوافر)	//	77/02
17. قد دنا الفصْح فالولائد ينظمن.....(الخفيف)	حسّان بن ثابت	77/02
18. فقال لِلْمَلك أطلقْ منهم مائةً..... (البسيط)	الأعشى	101/03
19. وسْنانُ أقصدَهُ النعاسُ فرنّقتْ.....(الكامل)	//	101/03
20. من مبلّغٌ عمرو بنُ هند آيةٍ..... (الكامل)	النابغة	102/03
21. هوى زهْدمٌ تحتَ العجاج لزهدمٍ .....(الطويل)	//	102/03
22. أهوى لها مشقصًا حشرًا فشبْرقها.....(البسيط)	ابن الأحمر	102/03
23. بكتْ عيني و حقَّ لها بُكاها.....(الوافر)	حسّان بن ثابت	105/03
24. وعضَّ زمانٌ يا ابنَ مروانَ لم يدعْ.....(الطويل)	الفرزدق	107/03

25. فهم أهلاتُ حول قيس ابن عاصمٍ..(الطويل)	//	113/03
26. بنيّتي ليس بها ظبظابُ.....(رجز)	بشار بن برد	116/03
27. كأن بي سِلاً وما بي ظبظاب.....(رجز)	رؤبة	117/03
28. يمتسكون من حذار الالتقاء.....(رجز)	غيلان الربعي	122/03
29. مجاجةُ نِقْسٍ في أديم مجمجَم .....(الطويل)	//	122/03
30. تبيت تدهئ القرآن حولي..... (الوافر)	//	122/03
31. عدونا عدوةَ سحر بليلٍ..... (الوافر)	//	123/03
32. كميتٌ غير محلفةٍ ولكن.....(الوافر)	كحلبة اليربوعي	127/03
33. ولن يراجعَ قلبي حبّهُم أبدا..... (البسيط)	قعنب بن أم صاحب	127/03
34. هاجهُ ذكر خيالٍ عادهُ..... (الرمل)	طرفة بن العبد	127/03
35. وأبى الشّتمُ أنّ قد أصابوا كَريمتي.....(الطويل)	صخر بن عمرو بن الشريد	128/03
36. ولو سمعوا منهم دعاءًا يروعُهُم .....(الطويل)	//	128/03
37. لو رُبِطَ الفيلُ بحبلِ القُنجُلي.....(رجز)	//	136/03
38. إذا وردَ مصرهُم عُولجُوا.....(المتقارب)	قال المنتحل الهذلي	137/03
39. انبذْ برملةَ الجوربِ الخَلقِ.....(البسيط)	رجلٌ من بني تميم	141/03
40. تضمّنها وهم ركوبٌ كأنهُ..... ..(الطويل)	//	142/03
41. يشقّ الأحزّةَ سُلاّفُنا..... .....(المتقارب)	عوف بن فرع	142/03
42. لا عيبَ فيه غير أنّ جَبينهُ.....(الكامل)	أميّة بن أبي الصّلت	143/03
43. ملكٌ بساهرةٍ إذًا.....(مجزوء الكامل الرفّل)	أميّة بن أبي الصّلت	143/03
44. خياركم خيار أهل الساهرة.....(رجز)	//	143/03

فهرس الآيات

الآيــة	السورة ورقم الآية	الفصل /الصفحة
1. يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلۡيَكۡتُبۡ وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبۡخَسۡ مِنۡهُ شَيۡـٔٗا	البقرة/282	03/01
2. وَلَوۡ نَزَّلۡنَـٰهُ عَلَىٰ بَعۡضِ ٱلۡأَعۡجَمِينَ	الشعراء/198	05/01
3. إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا	طه/15	06/01
4. وَأَمَّا ٱلۡقَـٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبٗا	الجن/15	06/01
5. ..... إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ	المائدة/42	06/01
6. لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ	آل عمران/92	48/02
7. وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَـٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا.....	البقرة /143	75/02
8. وَإِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ.....	المؤمنون/52	75/02
9. إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ.....	يوسف /86	75/02
10. ..... فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ	الأنبياء/33	76/02
11. وَٱلۡمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَاۚ	الحاقة/17	101/03
12. ..... وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا	الفجر/22	101/03
13. .....لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ	البقرة/255	101/03
14. ..... يَخۡطَفُ أَبۡصَـٰرَهُمۡۖ	البقرة/20	105/03

15. ..... مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٖ ضَعۡفٗا	الرّوم/54	105/03
16. .....عَارِضٞ مُّمۡطِرُنَاۚ	الأحقاف/24	107/03
17. وَأَمۡطَرۡنَا عَلَيۡهِم	الأعراف/84	107/03
18. ..... رِيحٌ عَاصِفٞ.....	يونس/22	107/03
19. ..... وَرِيشٗاۖ	الأعراف/26	107/03
20. .....فَيُسۡحِتَكُم	طه/61	107/03
21. ..... ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَيَنۡعِهِۦٓۚ	الأنعام/99	108/03
22. كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم	المطففين/14	112/03
23. يَوۡمَ نَطۡوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلۡكُتُبِۚ كَمَا بَدَأۡنَآ أَوَّلَ خَلۡقٖ نُّعِيدُهُۥۚ وَعۡدًا عَلَيۡنَآۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ	الأنبياء/104	132/03
24. ..... وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ	هود/40	140/03

فهرس الموضوعات

مقدمة ..... أ – ح

الفصل الأول:المعجمية العربية القضايا و الآليات..... **01 - 44**

تمهيد ..... **02 –04**

المبحث الأول : 1- مفاهيم حول المعجم و المعجمية. ..... **05 – 18**

المبحث الثاني : 2- الرصيد المعجمي و مستوياته ..... **19 –24**

المبحث الثالث: 3- مناهج الوضع و التأليف ..... **25 –35**

3 -1-معاجم المعاني ونظام الوضع..... **29–30**

3-2- معاجم الألفاظ ونظام الوضع..... **30–35**

المبحث الرابع : 4- المعجم العربي بين التجديد و التقليد..... **36 –44**

الفصل الثاني:"جمهرة اللغة لابن دريد" دراسة في الأسس المعجمية. 45- 89

المبحث الأول :1- المؤلف و المعجم. ..... **45 – 57**

1-1- ابن دريد نشأته وحياته..... **46 – 50**

1-2- معجم الجمهرة ..... **51 – 53**

1-3- دوافع تأليفه ..... **54 – 55**

1-4- الكتب المؤلفة حول الجمهرة ..... **56 – 57**

المبحث الثاني : 2- المصادر اللغوية للمعجم. ..... **58 – 63**

المبحث الثالث:3- نظام الوضع في المعجم..... **64 – 79**

3-1- التقسيم الكمي للأبنية **69**

3-2- الترتيب الهجائي ونظام المقلوبات..... **70 – 71**

3-3- ترتيب المشتقات ..... **72 –73**

3-4- المعنى المعجمي وطرق معالجته..... **74 – 78**

3-5- اللغات..... **79**

المبحث الرابع :4- معجم ابن دريد في ميزان النقد..... **80 –89**

الفصل الثالث:التفكير المعجمي عند "ابن دريد" بين المعيار و التداول. 90-144

تمهيد: **91–95**

المبحث الأول : الفصيح..... **96-108**

المبحث الثاني : المولد ومفهوم التوليد..... **109–117**

المبحث الثالث : العامي و اللحن..... 130-118
المبحث الرابع : الاقتراض..... 144-131
خاتمة..... 148 -145
الملاحق. . ..... 179 -149
المصادر والمراجع..... 185 -180
الفهارس... 194-186
- فهرس الآيات ..... 188 -187
- فهرس الأحاديث 189
- فهرس الأشعار والأراجيز ..... 191 -190
- فهرس الموضوعات ..... 193 -192

الـمــلاحــق

1- مقدمة محقِّق الجمهرة

2- مقدمة المؤلِّف

3- خاتمة المؤلِّف

4- فهرس الأبواب والموضوعات

الفصل الأوّل:

المعجمية العربية؛القضايا والآليات.

المبحث الأول: مفاهيم حول المعجم والمعجمية.

المبحث الثاني : الرصيد المعجمي ومستوياته.

المبحث الثالث : مناهج الوضع والتأليف.

المبحث الرابع: المعجم العربي بين التجديد والتقليد.

تمهيد:

يزخر التراث العربي بكثير من الإسهامات والجهود اللغوية التي بذلها أبناء العربية في سبيل الحفاظ على مقوّمات هذه الأمة واستمرار وجودها،وتمثّل اللّغة العربية أحد أبرز جوانب الشخصية العربية التي طالما اعتز بها العربي منذ القديم ولهذا سعى إلى حفظها كما ورثها عن أجداده،وكانت المعجمات إحدى أهم الاجتهادات العلمية التي لا يستهان بها في سبيل تحقيق تلك الغاية والوصول إليها.

ولقد كان لنزول القرآن الكريم دور كبير في زيادةِ الاهتمام بها والعملِ على حفظها وتعلّمها،خاصّة بعد انتشار الإسلام واتّساع رقعته نتيجة الفتوحات الإسلامية التي شملت أصقاعا كثيرة من الأرض.

ونتيجة لهذا التوسّع والانفتاح على الأمم الأجنبيّة دخل النّاس في هذا الدّين الجديد أفرادا وجماعات خصوصًا من أهل تلك البلدان المجاورة.وكما هو معلوم، فمن الطبيعي أن ينتج عن هذا الانفتاح تغيّرات كبيرة على الأمّة العربية،وقد مسّ هذا التحوّل والتغيّر جميع المستويات سواء الاجتماعية أو العمرانية أو الثّقافية أو اللّغوية،وقد أخذت اللّغة تتأثّر بألسنة هؤلاء الوافدين الجدد مما أدّى إلى انتشار الخطأ و اللحن ولم يقتصر ذلك على الوافدين على هذا الدّين الجديد فحسب،بل تعدّاه ليشمل أبناءها الذين اختلطوا بغيرهم.

وهنا دعت الحاجة إلى تدوين اللّغة لتمكين أبناء المجتمع العربي من حفظها وتعلّمها،ومن ثَمّ حفظ القرآن الكريم من اللّحن وما ينشأ عنه من الجهل بمعانيه ودلالات ألفاظه.وفي هذا الصّدد يقول (ابن خلدون):« فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللّغوية بالكتابة والتّدوين خشية الدُّروس وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث فشَمّر كثير من أئمة اللّسان لذلك وَأَمْلَوا فيه الدّواوين»[1].

ولاحتواء هذا الخطر الذي بات يتهدّد اللّغة العربية بين أهلها،أخذ اللّغويون على عاتقهم مهمّة تحديد رقعة الفصاحة فكان أن خصّوا كلام بعض القبائل العربية بالرّعاية والاهتمام ثم عملوا على تدوينه،وكان هذا الأخير من الفصيح المعتدّ به وأهله من الفصحاء.

والواقع يشهد أن جهود هؤلاء ما كان لها أن تكون لولا ذلك الارتباط الوثيق بين اللغة والقرآن الكريم فحِفظُها من حفظِه وبقاؤها من استمرار وجوده بين المسلمين،زيادة على ذلك محاولتهم فهم معانيه واصطلاحاته الجديدة التي جاء بها،والتي كان النّبي ﷺ قد تولّى أمرها في البداية وتبعه الصّحابة

[1] – ابن خلدون(عبدالرحمن ولي الدّين):مقدمة العلامة ابن خلدون، المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر،بيروت،لبنان، د ط، 2004، ص567

ﷺ بعد ذلك،وكان عبد الله بن عباس ﷺ أبرز من تصدّى لهذه المهمّة بعد النّبي ﷺ لكن الأمر اختلف بعد ذلك الجيل.

لقد ظلّ العربيّ منذ القِدم يعتمد الرّواية والمشافهة في حفظ اللّغة،ونتيجة للظّروف السّابق ذِكرها تَنَبّه إلى أهمية الكتابة والتدوين،لِمَا لها من أهميّة في الحفاظ على تراث الأمّة وحضارتها لأنّ الاكتفاء بالمنطوق وحده من شأنه أن يُعرّض هذا الموروث الثّقافيّ والحضاريّ للضّياع،وهي حقيقةٌ وقفنا عليها عند أممٍ كثيرة،ولنا في ضياع لغة الهنود الحُمر في أمريكا أكبر شاهد على ذلك وذلك بموت آخر مستعمليها وانقضائهم،وما زاد من قناعة العربيّ بأهميّة الكتابة هو تراثه القولي الذي كان أكثر عرضة للضّياع،خلافا للأمم الأخرى التي شهدت تنوّعا في الصّناعات والحرف... وغيرها،ولأنّ القرآن الكريم نفسه قد تضمّن دعوة صريحة لذلك تأكيدا لأهميّة الكتابة في الحفاظ على مواثيقه وتشريعاته يقول تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ﴾[1].

وإذا كانت دعوة القرآن الكريم في الآية السّابقة حرصا على حقوق وممتلكات المسلمين،فإن الحرص على هذا الكتاب هو ما دفع بالصحابة ﷺ إلى جمعه وتدوينه في كتاب جامع،أُطلق عليه تسمية "المصحف الشريف".

ونظرا إلى ما تكتسيه الكتابة والتّدوين من أهميّة فقد شكّلت المعجمات اللّغوية إحدى أهم طرق حفظ اللّغة ووسائلها،التي وإن لم تظهر مباشرة وإنما سبقتها محاولات عديدة مرّت بجملة من المراحل كانت بدايتها في شكل رسائل لغوية،واستمرّت على هذا النّحو حتى استوت في شكل كتاب جامع كذلك أطلق عليه المتأخّرون تسمية "معجم" .

وكما هو معلوم،فلم يكن العرب أوّل من عرف هذا النّوع من الدّراسات اللّغوية، وإنّما سبقهم إلى ذلك العديد من الأمم الأجنبية الأخرى،والتي شهدت محاولات كثيرة وإن لم تكن ترقى إلى مستوى المعاجم في شكلها الحديث المعروف.

[1]- سورة البقرة،الآية282

ولأهميّة الصّناعة المعجميّة في حياة الشعوب،فقد آثرنا أن نقف ببحثنا هذا عند حركة التّأليف المعجمي عند العرب محاولين الكشف عن أهم المراحل التي مرّ بها المعجم العربي منذ بداياته الأولى وإلى يومنا هذا،ولعلّ أهم النقاط التي تستحق أن نقف معها أولا قبل الخوض في التفاصيل الأخرى للموضوع أن نضبط دلالة بعض المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بموضوع البحث.

1- مفاهيم حول المعجم والمعجمية:

والبداية ستكون مع الدلالة اللغوية والاصطلاحية لهذا اللفظ"معجم"،لكن وقبل ذلك ينبغي الإشارة إلى ذلك الغموض الذي لَفَّ أول إطلاق لهذا اللفظ،فقد ذهب (إبراهيم السامرائي) في هذا الشأن إلى أنه لم يطلق على المعجم هذه التسمية إلا في أواخر القرن الرابع عشر الهجري،وذهب بعضهم إلا أن اللغويين لم يكونوا سبّاقين لوضع هذا الاصطلاح واستخدامه في كتبهم «وإنما سبقهم إلى ذلك رجال الحديث النبوي،فقد أطلقوا كلمة "معجم" على الكتاب المرتب هجائيا الذي يجمع أسماء الصحابة ورواة الحديث،ويقال إن البخاري(ولد 194 هـ، ت 256 هـ) كان أول من أطلق لفظة معجم وصفا لأحد كتبه المرتبة على حروف المعجم،ووضع أبو يعلي أحمد بن علي بن المثنى (210- ت 307 هـ) "معجم الصحابة"،ووضع البغوي (ت 317) "معجم الحديث"... وهكذا»[1].

هذا فيما يخصّ أول إطلاق لهذه اللفظة،أمّا فيما يتعلق بالدلالة اللغوية لها فقد جاءت في المعاجم العربية دلالتين مختلفتين:

أ . المعجم في اللغة:

الأولى: بمعنى الإبهام والغموض وعدم الإبانة نحو ما جاء في الصحاح للجوهري:« العَجَمُ خلاف العرب،والعُجْمَاءُ البهيمة،وفي الحديث «جرْحُ العَجْمَاءِ جُبارٌ»،وإنما سميت عجماء لأنها لا تتكلم،فكل من لا يقدر على الكلام أصلا فهو أعجمٌ ومستعجمٌ.

والأعجم أيضا الذي لا يفصح ولا يبين كلامه،وإن كان من العرب والمرأة عجماءُ ورجلانِ أعْجمَان،وقومٌ أعجمون قال تعالى:﴿ وَلَوۡ نَزَّلۡنَٰهُ عَلَىٰ بَعۡضِ ٱلۡأَعۡجَمِينَ ﴾[2،3]

وفي لسان العرب:« عجمَ والعجمُ:خلاف العُرب والعَرب،يقال عجميٌ وجمعه عجمٌ،وخلافه عربي وجمعه عربٌ.والأعجم الذي لا يفصح ولا يبين كلامه وإن كان عربي النسب كزياد الأعجم،أما العَجَمِّيُ فالذي كان من جنس العجم أفصح أولم يفصح والجمع عُجمٌ كعربي وعُرْبٌ،واستعجم الرجل

---

[1]- عمر (أحمد مختار): البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، ط6، 1988، ص173

[2]- سورة الشعراء،الآية198

[3]- الجوهري(إسماعيل بن حماد):تاج اللغة وصحاح العربية،تح عبد الغفور عطار،بيروت،لبنان،ط4 ،لبنان،1990،مج 5،ص1980 ،1981،1982 .

سكت،واستعجمت عليه قراءته انقطعت فلم يقدر على القراءة،ورجل صلب المعجم والمعجمة عزيز النفس»[1].

وفي هذا السياق،يذهب(عدنان الخطيب)إلى القول: « إذا كان الأوائل قد قالوا-كما في الصحاح- استعجم علينا الكلام أي استبهم،وأعجم كلامه، إذا ذهب به إلى العجمة،فمن المقبول أن يقول أحدنا اليوم:فلان يستعجمُ في شعره ونثره،إذا كان يحوِجُ قارئه إلى الاستعانة بمعجم»[2].

الثانية:بمعنى البيان والوضوح،وذلك بعد دخول الهمزة على الفعل "عجم" ،«فالهمزة إذا لسلب معنى الغموض والإبهام، ومثال ذلك قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾[3] وتأويله عند أهل النظر -والله أعلم- أكاد أظهرها أي أجليها وأزيل خفاءها.وقالوا عجّمت الكتاب فجاءت فعّلتُ للسلب أيضا كما جاءت أَفْعَلْتُ.

ومثال الهمزة أيضا في قوله تعالى في الآيتين الآتيتين:﴿ وَأَمَّا ٱلۡقَٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾[4]،وقوله أيضا:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾[5]،فكلمتا (المقسطين) و(القاسطون) مأخوذتان على التوالي من الفعلين "قسط" بمعنى عدل و"أقسط" بمعنى ظلم،ودخول الهمزة جعل المعنى ينتقل إلى نقيضه وعليه مدح الله سبحانه في الآية الثانية المقسطين وتوعّد القاسطين بجهنم في الآية الأولى»[6].

ب . المعجم في الاصطلاح: يعرفه (علي القاسمي)،في كتابه "علم اللغة وصناعة المعجم" بأنّه: « كتاب يحتوي على كلمات منتقاة تُرتّب عادة ترتيبا هجائيا مع شرح لمعانيها ومعلومات أخرى ذات علاقة بها،سواء أُعطيت تلك الشروح والمعلومات باللغة ذاتها أم بلغة أخرى»[7].

أمّا(حلمي خليل) فيعرّفه:« بأنه عبارة عن قائمة من المفردات ومشتقاتها وطريقة نطقها مرتبة وفق نظام معيّن مع شرح لها،أو هو عبارة عن كتاب يحتوي على كلمات مرتبة ترتيبا معينا مع شرح

---

[1] - ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم):لسان العرب،دار صادر، بيروت،لبنان،ط1 ،1994،مج 12،ص389

[2] - عدنان (الخطيب):المعجم العربي بين الماضي و الحاضر،مكتبة لبنان ناشرون،ط1 ، 1994،ص14،15

[3] - سورة طه،الآية15

[4] - سورة الجن ،الآية15

[5] - سورة المائدة ،الآية42

[6] - ابن منظور:لسان العرب،ص388،بتصرف

[7] - القاسمي (علي):علم اللغة وصناعة المعجم،مطابع جامعة الملك سعود،الرياض،السعودية،ط1 ،1975،ص3

لمعانيها،بالإضافة إلى معلومات أخرى ذات علاقة بها سواء كانت تلك الشروح باللغة ذاتها أو بلغة أخرى» [1].

والملاحظ على التعريفين السابقين هو التركيز على قضية النظام إلى جانب بعض المعلومات الأخرى التي تُعين الباحث على الكشف عن المعنى وتحديده،مع الإشارة إلى أن لغة الشرح يمكن أن تكون غير لغة المداخل وهو ما يُعرف بالمعجمات الزوجية أو المتعددة اللغات.

ونتيجة لما شهده الدرس اللغوي في العصر الحديث من دينامية كبيرة ألقت بظلالها على أفكار الدارسين وتوجّهاتهم،وهو ما تجلّى أثره في تغيّر نظرة هؤلاء إلى المعجم،إدراكا منهم لأهميته وأهمية الدراسات المعجمية عامة بِعَدّهما جزءا هاما وأصيلا من الدّرس اللغوي الحديث،ومن هؤلاء اللغويين المهتمّين على سبيل المثال لا الحصر (إبراهيم بن مراد) في كتابه:"مقدّمة لنظرية المعجم" الذي ميّز بين مفهومين للمعجم إذ يقول:« لمصطلح معجم في اللسانيات الحديثة مفهومان(....):

الأوّل عامّ،وهو مجموع الوحدات المعجمية التي تكوّن لغة جماعة لغوية ما تتكلم لغة طبيعة واحدة،أي مجموع المفردات المكوّنة للغة ما من اللغات،والقابلة للاستعمال بين أفراد الجماعة اللغوية ليعبّروا بها عن أغراضهم(...) وهو بهذا المفهوم معبّر عما يسمّي "مقدرة" " compétence" الجماعة اللغوية وهو يقابل المصطلح الفرنسي lexique والمصطلح الإنجليزي lexicon.

ومفهوم المصطلح الثاني خاصّ،وهو أنّه مدونة (corpus) المفردات المعجمية في كتاب مرتّبة ومعرّفة بنوع ما من الترتيب والتعريف،وقد تكون المفردات المدوّنة مفرداتِ مؤلف من المؤلفين مثل (معجم الجاحظ،أو معجم ابن خلدون)،أو مفردات اللغة في فترة من فترات حياتها مثل(معجم عربية القرن الثالث الهجري)،أو مصطلحات علم من العلوم(معجم الطب)،أو فنّ من الفنون(معجم البناء).وقد يكون الكتاب ذا منحى استعابي يُراد به جمع ما استطاع المؤلّف جمعه من مفردات اللغة التي عرفت في الاستعمال(مثل لسان العرب لابن منظور،والقاموس المحيط للفيروزابادي)،ويطلِق البعض على المعجم بهذا المفهوم "القاموس" ويقابله بالفرنسية Dictionnaire ،وبالإنجليزية Dictionary.....»[2].

وانطلاقا من التعريف السابق،نجد أنّ مفهوم المعجم قد بدأ يتوسّع ويخرج من نطاقه الضيّق الذي كان عليه ويظهر هذا مع ما ذهب إليه(إبراهيم بن مراد) أثناء تحديده لمفهوم المعجم ،إذ حصره في مفهومين ،أحدهما يشمل تلك المقدرة اللغوية التي يمتلكها الفرد أو الجماعة اللغوية القابعة في أذهانهم

[1] – حلمي (خليل):مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،القاهرة،مصر،دط،2003،ص13

[2] – ابن مراد(إبراهيم):مقدمة لنظرية المعجم،دار الغرب الإسلامي،بيروت،لبنان، ط 1 ،1997 ،ص7،8

وهو بهذا يشير إلى المعجم الذهني الذي يمتلكه كل واحد منّا والمشتمل على ذلك المخزون والرصيد من المفردات،والتي تظهر للسطح من خلال جملة من القواعد التوليدية.

أمّا المفهوم الآخر، فيشير إلى ذلك الكتاب المدوّن،والملاحظ في تحديده للمفهوم الأوّل هي آثار تلك النظرية اللسانية التي تُنسب لنعّوم تشومسكي أي النظرية التوليدية التحويلية.

إن إثباته لمفهومين اثنين للمصطلح الواحد،يجعلنا نقف على قضية أخرى في الثقافة العربية ولكن هذه المرّة مع مفهومي معجم/ قاموس،اللذَين طالما استخدما بمعنى واحد وسارا جنبا إلى جنب،وإن كان المفهوم الثاني قد ظهر متأخرا عن الأول لظروف معيّنة.

وكما هو معلوم، فإن جل أصحاب المعجمات العربية لم يطلقوا تسمية معجم على كتبهم،فاستخدموا لها تسميات مختلفة تعبّر في أغلبها عن تلك الرغبة التي كانت تتملّك واضعي هذه المعجمات،أو استلهاما لها من خلال خصائص هذه الكتب أو صفاتها والمتمعّن«في أسماء هذه الدواوين الهامة،"تهذيب اللغة" للأزهري،و"جمهرة اللغة" لابن دريد،و"البارع في اللغة" للقالي، "ومقاييس اللغة" لابن فارس،و"تاج اللغة" للجوهري،و"لسان العرب" لابن منظور.... تجد قاسما مشتركا بينها،فكل منها قد أشار إلى مضمون كتابه،وقد يعبر المصطلح على أمل المؤلف في الإحاطة باللغة كاسم "العباب" و"المحيط" و"القاموس المحيط" أو "القاموس باختصار ومعناه قعر البحر ووسطه ومعظمه..... أَبعَدُ غورا في البحر»[1].

ويذهب (إبراهيم السامرائي)،وهو يحاول الكشف عن تاريخ هذين المفهومين إلى القول «إنّ المعجم وثيق الصلة بالإعجام،والإعجام مصطلح لغوي تاريخي ويفيد بل ويشير إلى طائفة من الأصوات العربية ميّزوها عن غيرها فكان في الأوّل نقطة أو نقطتان أو ثلاثة فوق الحرف أو تحته علامة مميزة،وكان عُريها"إهمالا"،والإهمال مصطلح آخر نقيض الإعجام»[2]،و أما فيما يتعلق بالمفهوم الآخر ونعني القاموس فقد جاء عنه قوله «لقد غلب استعمال القاموس فشاع شيوعا كاد أن يكون شيئا غير المعجم،ومن المفيد أن أشير إلى"القاموس" وهو وسط البحر وقد أولع العرب بالبحر ورأوا فيه ما رأوا،ممّا كان في العربية من استعمال على جهة المجاز،فهو واسع صخاّب ذو عباب وموج متلاطم وإذا كان واسعا فقد وُصف به الرجل الكريم والعالم الكبير لِما في هذا وذلك من السعة في الكرم والعلم وبسبب هذا سموا طائفة من كتبهم بصفات البحر فقالوا :"البحر المحيط" وهو من كتب

[1]- ابن حويلي (الأخضر ميداني):المعجمية العربية في ضوء البحث اللساني و النظريات التربوية الحديثة دار هومة الجزائر،دط،2010،ص67

[2]- السامرائي (إبراهيم):معجم و دراسة في العربية المعاصرة،مكتبة لبنان ناشرون،ط1 ، 2000،ص121

التفسير الجليلة وصاحبه أبو حيان،وقالوا "المحيط الأعظم"،كما قالوا" القاموس المحيط" وصاحبه مجد الدين الفيروزابادي،وقالوا "العباب" وهو المعجم الكبير الذي صنّفه الصاغاني ولم يتمّه »[1]. ونتيجة لشيوع هذا اللفظ،فقد لاقى شهرة كبيرة لدرجةٍ أصبح فيها مرادفا للفظ "معجم" فقد«انتهى الأمر بالمعنى المولّد "قاموس"* اليوم إلى إقراره من قبل مجمع اللغة العربية بالقاهرة...»[2].

لقد كان للانفتاح الذي شهدته الثّقافة العربية على الثقافات الأجنبية وخاصة الغربية منها بفضل مجموعة من اللغويين،بالنّظر إلى ما تميّزوا به عمّن سبقهم من معرفة بلغات هذه الأمم،وهو ما شجّعهم على الإطلاع على مجموع المعارف والعلوم النّاشئة هناك ومن ثَمّ محاولة نقل هذه الأفكار والمفاهيم وخصوصا اللسانية منها إلى البيئة العربية،وغايتهم في ذلك هي السّعي إلى النهوض بالدرس اللغوي العربي عموما والمعجمي خصوصا،من خلال تطعيمه بهذه المعارف الغربية ومن هنا أخذت نظرة هؤلاء إلى المعجم العربي تأخذ أبعادا أخرى في ضوء التشبّع بتلك المفاهيم والنظريات اللسانية المعاصرة.والتي لم تقف عند محاولات ضبط مفاهيم جديدة للمعجم وإنما تعدّت ذلك إلى محاولة التأسيس لعلم جديد،يُعنى بوضع قواعد نظرية وأخرى تطبيقية يتم بموجبها صناعة معاجمات لغوية وإخراجها على تنوعها واختلاف أهدافها،وأُطلِق على هذا الفرع الجديد من اللسانيات "المعجمية" التي تُعَدّ على حد تعبير(محمد رشاد الحمزاوي) « آخر ما ظهر في العلوم اللسانية الحديثة لما توافر لها من آليات التنظير والتطبيق التي تستحق العناية»[3].

و قد يسوق الحديث عن علم جديد في اللسانيات – يُعنى بصناعة المعاجم وإخراجها– إلى التساؤل: عن صنيع علماء العربية الأوائل وفي أيّ خانة يمكن أن تصنّف جهودهم تلك؟ خاصّة إذا أخذنا بعين الاعتبار ذلك السبق الزمني الممتد عبر قرون عديدة؟.

إنّ الإقرار بما شهدته البيئة العربية في هذا المجال من تنوّع في المعجمات واختلاف في مدارسها المعجمية، زيادة على ذلك العدد الهائل من المفاهيم والمصطلحات حقيقةٌ لا يمكن تجاهلها،بل يمكننا القول – وباطمئنان– أنها أصول المعاجم التي ظهرت في أوروبا والتي ذهب مؤلفوها إلى الاحتذاء بهذه المعاجم الشرقية ونعني هنا المعاجم العربية،وباعتراف من هؤلاء الغربيين أنفسهم.

---

[1]– المرجع السابق،ص122

* يرى(أحمد مختار عمر) في تسمية المعجم بالقاموس وتشبيهه بالبحر في سعته شأنه في ذلك شأن ما نقوم به نحن اليوم في تسمية كتبنا على غرار الوافي ،الكامل ،الشامل...و غيرها،صناعة المعجم الحديث،عالم الكتاب،مصر،ط1 ،1998ص24،بتصرف

[2]– عدنان (الخطيب):المعجم العربي،ص51

[3]– الحمزاوي (محمد رشاد):المعجمية مقاربة نظرية و مطبقة،مصطلحاتها و مفاهيمها،الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم،تونس،دط،2004 ،ص18.

والواقع يشهد أن الحديث عن علم جديد يقتضي تأسيسا مستقلا قائما على مجموعة من المبادئ والأسس والأفكار إن لم نقل نظريات علمية دقيقة بمفاهيمها ومصطلحاتها،فإذا ما استثنينا محاولات الخليل الرائدة في هذا الميدان،فإننا لا نكاد نعثر على هذه الأسس السابقة التي تسبق عملية وضع معجمات لغوية وإخراجها،والواقع أن مذهب هؤلاء اللغويين القدامى كان مشدودا إلى جانب التطبيق أكثر من انجذابه إلى الجانب النظري.

فقد صنّف العرب المعاجم في بواكير الحضارة الإسلامية قبل أن يمتلكوا الأسس النظرية لصناعة المعاجم،أي لم يكن لديهم علم للمعاجم يحتكمون إليه فحرصهم على نقاء اللغة والحفاظ على الفصيح فيها وتصدّيهم للّحن دفعهم إلى جمع الثروة اللغوية وتدوينها وتنظيمها باجتهاداتهم التي لم ينسجوا فيها على منوال سابق،بحيث يمكننا القول إن الصناعة المعجمية عند العرب سبقت التنظير لهذه الصناعة،إذ كان همهم في بداية التأليف المعجمي هو جمع فصيح اللغة بين دفّتي كتاب لخدمة القرآن والتشريع،وهي غاية جعلت كل مصنّف يبتدع وسيلته الخاصة لجمع المادّة وترتيبها مختلفا أو متفقا مع سابقيه أو لاحقيه،لأنه لم يكن بين أيديهم معايير منهجية موحّدة لصناعة معجمية عربية.[1]

وبما أنّ المعاجم العربية القديمة التي وصلتنا تواترا لا تخضع في نهجها إلى المواصفات المنهجية والعلمية التي توفرها الدراسات اللغوية الحديثة والمقاييس العلمية والفنية خضوعا وافيا، فإنّنا نصنّف هذا الموروث الذي بين أيدينا في خانة "الأعمال المعجمية التطبيقية" ونسمّي منشئيها "مؤلفي معاجم" لا "لسانيين معجمين" بالمفهوم الحديث[2].

إن الاستناد إلى الرأي السابق،والقولَ بأنّ اللغويين العرب كانوا صنّاع معاجم أكثر منهم لسانيين معجميين،لمن الأسباب التي أدّت كما يقول (إبراهيم بن مراد) إلى« اعتبار المعجمية النظرية أو علم المفردات – مبحثا حديثا – لاحقا في الظهور للمعجمية التطبيقية،أي أنّ تأليف المعاجم اللغوية قد سبق التفكير النظري في ماهية مادتها وهذا يعني– إذا طبّقناه على العربية– أن التفكير المعجمي العربي قد ظلّ حتى أواخر القرن الثاني عشر الهجري،الثامن عشر الميلادي . وقد ألف فيه الزبيدي معجم"تاج العروس من جواهر القاموس"– تفكيرا تطبيقيا صرفا »[3].

---

[1]– مجاهد مرداوي (عبد الكريم):مناهج التأليف المعجمي عند العرب معاجم المعاني و المفردات،دار الثقافة،عمان،الأردن،ط 1 ،2010 ص24

[2]– ابن حويلي :المعجمية العربية،ص73

[3]– ابن مراد (إبراهيم):مسائل في المعجم،دار الغرب الإسلامي،بيروت،لبنان،ط1 ،1997،ص11

وتأسيسا على ما سبق،فقد خالف (إبراهيم بن مراد) القائلين بهذا الرأي،ورأى أن القول«بحداثة هذا العلم إنما استُخلِص من النّظر في اللّغات الغربية »[1]،فقد غلب على اللّسانيين الغربيين في دراستهم للّغة «وخاصّة المدرستين البنيوية والتوليدية الانطلاق من الجملة – أي من التركيب – باعتبارها الوحدة اللغوية الأساسيّة،إلى المفردة أو الوحدة المعجميّة.فنُزّل النحو لذلك في اللسانيات الحديثة المنزلة العليا،ونزّل المعجم المنزلة الدنيا ونُسب ما بينهما– أي المكون الصوتي والمكون الصرفي– إلى النّحو،بل نسب المعجم نفسه إلى النّحو وعدّ مكوّنا من مكوناته،فهو تابع له وكأنّ النحو هو اللغة كلها »[2].

وهذا كلّه مخالف لما عرفته البيئة العربية لأن الاهتمام بالمعجم فيها_ وقد بدأ في القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي– سابق للاهتمام به في اللغات الأوروبية بتسعة قرون.وقد كان علم المعجم– الذي كان يسمى "علم اللغة"_ فيها مستقلا عن علم النحو،أي إنّ علم المعجم في العربية لم يكن ذيلا للنحو،ولا فرعا من فروعه*.ولم يكن مفهوم "المعجم" في العربية محصورا في "المعجم المدوّن" الذي ارتبط في أذهان المحدثين بمفهوم "القائمة" بل كان علما قائما على"نظرية المفردات"،مقابلا لعلم النّحو القائم على"علم الإعراب".ليخلص إلى نتيجة مفادها أن "المعجمية النظرية مبحث قديم في العربية وقد ظهر هذا المبحث في القرن الثاني للهجرة والثامن الميلادي مع الخليل،فقد كان هذا الأخير ذا رؤية لسانية شاملة لنظم اللغة العربية أصواتا وصرفا ونحوا ومعجما(...)،وأمّا دوره في وضع المعجمية العربية فيستخلص من كتاب العين وخاصة من مقدمته،وقد كان كتاب العين نفسه تطبيقا لتلك النظرية.[3]

هذا ويذهب (محمد رشاد الحمزاوي) أثناء حديثه عن هذا العلم إلى أن المعجمية «علم نظري حديث وظاهرة عصرية متميّزة،لأنها تطرح قضايا وتوحي بمقاربات ومبادرات نظريّة جديدة لم تحظ،على أهميتها وأبعادها بما فيه الكفاية من الدّرس والجدل على غرار الظواهر اللسانية النجومية مثل: علم الأصوات وتطبيقاته الكلينيكية،علم المصطلح وصلته بنقل العلوم والتكنولوجيا،وعلم الأسلوب وعلاقاته المتنوعة بالأدب وجماليات النص الشعري والنثري،وما وراء ذلك من نظريات حافزة،استبدّت بالفكر اللساني الغربي والعربي على السواء،فكان لها السبق على المعجمية التي تعتبر

---

[1] – المرجع السابق،ص11

[2] – ابن مراد (إبراهيم):مقدمة لنظرية المعجم،ص10

* – ينظر إبراهيم بن مراد"مقدمة لنظرية المعجم" من ص07 إلى ص37

[3] – ابن مراد (إبراهيم):مسائل في المعجم،ص12،11،بتصرف

اليوم،آخر ما ظهر من العلوم اللسانية الحديثة لما توافر لها من آليات التنظير والتطبيق التي تستحقّ العناية»[1].

هذا ولقد درج اللغويون على تقسيم هذا العلم إلى شقّين،أما أحدهما فنظري وأمّا الآخر فتطبيقي:

1- علم المعاجم النظري: يقابل المصطلح الأجنبي lexicologie، ويعرفه (J.Dubois)في قاموس اللسانيات بأنّه« دراسة للوحدات المعجمية والمفردات في اللغة،وعلاقتها بالمكونات الأخرى للّغة الصّوتية والتركيبة خاصّة،مع الاستخدامات الاجتماعية، الثقافية،والنفسية....»[2].

وعليه،فإن مهمّة هذا الفرع تنحصر في دراسة المفردة أو الوحدة المعجمية من جانبي المبنى والمعنى،فمن الجانب الأول يهتم بطرق الاشتقاق والصيغ ودلالتها ووظائفها الصرفية والنحوية هذا بالإضافة إلى التعبيرات الاصطلاحية وتعدّد المعاني..... وغيرها.

أمّا من جانب المعنى فيَهتم بالعلاقات الدّلالية بين المفردات كالترادف والتضاد والاشتراك وغير ذلك.

2- علم المعاجم التطبيقي: يقابل المصطلح الأجنبي lexicographie،ويعرّفه (J.Dubois)كذلك بأنه:« تقنية إنجاز المعاجم والتحليل اللساني لهذه التقنية وصانع هذه المعاجم lexicographe تطلق كذلك على اللساني الذي يدرس علم المفردات من جهة ،كما تطلَق كذلك على منشئ القواميس من جهة أخرى،ويسمّى كذلك القاموسي....»[3] ،أي أنّ مجال اهتمام هذا الفرع هي تلك الخطوات والتقنيات التي تسبق إخراج المعجم ونشره.

و إذا كان جُل اللّغويين يتّفقون على كون المعجمية تقوم على الشقين السابقين في دراستها للمفردات اللغوية ومن ثمّ وضع المعاجم المختلفة،فإنّ هناك من ذهب إلى أنّ هذا العلم لا يقتصر على هذين الفرعين فحسب بل يشمل كذلك دراسة المصطلحات،ومن ثمّ عَدّ هذه الأخيرة ضمن اهتمامات علم المعجم وعليه«فالمصطلحية فرع من علم المعجم نسمّيه أيضا المعجمية المتخصّصة،من هنا فإن علم المعجم قد بات يتكون من فرعين كبيرين هما "المعجمية العامّة" وقوامها ألفاظ اللغة

---

[1]- الحمزاوي:المعجمية،ص 17، 18

[2]-Jean Dubois et Autres: Dictionnaire de Linguistique et Science du Langue .Larousse-Bordas/HER,Paris,1999 p281

[3]- المرجع نفسه،ص287

العامّة،"المعجمية المتخصصة"وقوامها المصطلحات،ويقوم كل فرع منهُما على فرْيْعَين هما النّظري والتطبيقي»[1]

هذا ولقد شاع بيننا اليوم أن مفاتيح العلوم مصطلحاتُها،والإقرار بهذا يجعل من الأخذ بهذه المفاهيم والإحاطة بها ضرورة ملحّة للوقوف على حدود العلوم وقضاياها المختلفة،وهنا سنقف مع المصطلحين السابقين(علم المعاجم النظري،وعلم المعاجم التطبيقي)،للكشف عن حقيقة تلك الاختلافات والنقاشات التي دارت حولهما،وفي هذا السياق يذهب (أحمد مختار عمر) إلى أنّ هذين المفهومين« متداخلان في أذهان كثيرين،وغير واضحي الدلالة في أذهان آخرين،بالإضافة إلى أنّهما أثارا جدلا حول المقابل العربي لكل منهما»[2].

إن موقف الباحث السابق يجعلنا نقف على قضيتين هامّتين تتعلقان بهذين المفهومين:

الأولى: ويعالج فيها الغموض الذي لفّهما في أوساط الدارسين والمشتغلين بهذا الميدان.

الثانية: ويتناول فيها قضية من قضايا الثقافة العربية المعاصرة والمتمّثلة في أزمة المصطلح الأجنبي وإشكالات التعامل معه من خلال إيجاد المقابل العربي الأنسب.

ولأنّ طبيعة هذا البحث من جهة،ومحدوديته من جهة أخرى،لا تسمح لنا بتناول تفاصيل هذا الاختلاف المتعلق بالقضيّة الأولى وذلك لكثرة الآراء وتشعّبها في هذا المجال،إلاّ أنّ ذلك لا يمنعنا من القول أنّ حداثة هذا العلم في البيئة الغربية خاصّة تقف وراء هذه الاختلافات حول طبيعة هذا العلم وتحديد مجاله،وفي هذا الصدد يقول (جورج ماطوري) "MATORE" :« المعجمية La lexicologie التي يُطلَق عليها أحيانا اسم القاموسية Lexicographie هي علم ليس معروفا بشكل جيّد،وهناك من يتصور بصفة عامة أنّ موضوعها الوحيد هو صناعة القواميس التي هي جملة أعمال لا تناقش فائدتها،ولكن ينظر إليها بشيء من الازدراء.والواقع أن وضع القواميس لا يمثّل إلا جانبا واحدا(وليس هو المهم) من دراسات المعجمية.

وعلم مثل هذا غير معروف بالقدر الكافي لا يمكن أن تكون نحوه ميول،لذلك قد يسهل أن نعدّ على أطراف الأصابع مجمل الأعمال الفرنسية المتعلقة بالمفردات التي ظهرت خلال العشرين سنة

[1] – ابن مراد (إبراهيم):مسائل في المعجم،ص31 ،بتصرف

[2] – عمر(أحمد مختار):صناعة المعجم الحديث،ص20

الماضية.وهي أعمال في أغلبها متوسطة القيمة». ويضيف قائلا:« ويمكننا القول بأنّه إلى عهد قريب لم يكن يوجد في فرنسا شيء من المعجمية،ولكن هناك معجميون فقط »[2].

وبناءا على ما سبق،نقول إنّ حداثة هذا العلم النظري من الناحية الزمنية ـ عند الغرب . من جهة،بالإضافة إلى تداخله مع كثير من العلوم الأخرى،«فلا وجود لهذا العلم في العربية قديما- كعلم مستقل – يهتمّ بدراسة المفردات من حيث اشتقاق صيغها أو أبنيتها ودلالات هذه الصيغ ووظائفها الصرفية والنحوية وهو شق يدخل في باب علم الصرف في العربية أكثر من دخوله في غيره»[3]،قد جعل الغموض يكتنفه ومن ثَمّ التداخل مع الجانب الآخر التطبيقي – صناعة المعاجم –.

أما القضية الثانية التي استوقفنا عندها (أحمد مختار عمر) والمتعلّقة بصعوبة إيجاد المقابل العربي لهذين المفهومين وما أعقبهما من نقاشات واختلافات في تحديد المفاهيم بين الباحثين والدارسين العرب،فقد آثرنا أن تناولها من خلال جدول(لأحمد حابس) أثناء دراسته الإبستيمولوجية لهذين المفهومين،وللإشارة فقد أرفقنا الجدول بمصطلحين آخرين(لابن حويلي) في دراسة متأخرة لم يتطرّق إليهما الباحث في دراسته.

---

[1] – جورج (ماطوري):منهج المعجمية،مع مقدمة للمؤلف خاصّة بالقارئ العربي،ترجمة و تقديم عبد العلي الودغيري،مطبعة المعارف الجديدة،الرباط،المغرب،دط،1970 ،ص58

[2] – المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

[3] – مجاهد مرداوي (عبد الكريم):مناهج التأليف المعجمي،ص 22 بتصرف

"الجداول مأخوذة عن مجلة اللسانيات واللغة العربية" مقال (أحمد حابس)*

المؤلِّف	المؤلَّف	الناشر، بلد وتاريخ النشر	المصطلح الأول: Lexicographie	المصطلح الثاني: Lexicologie
مبارك المبارك	معجم مصطلحات علم اللغة	دار الفكر اللبناني بيروت، 1995	معجمية، صناعة المعاجم	علم المفردات
مبارك المبارك	معجم المصطلحات الألسنية	دار الفكر اللبناني بروت، 1995م.	صناعة المعاجم	دراسة المفردات
الجيلالي حلاّم	المعاجمية العربية	د.م.ج، الجزائر 1997م.	المعاجمية، علم المفردات التطبيقي	علم المفردات المفرداتية، اللفاظة المعجمية
إبراهيم بن مراد	مسائل في المعجم	دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.	المعاجمية التطبيقية	المعجمية النظرية علم المفردات
سامي عيّاد وآخرون	معجم اللسانيات الحديثة: معجم إنجليزي/ عربي	مكتبة لبنان ناشرون بيروت، 1997م.	علم المعجمات	علم المفردات
الخولي أمين	معجم اللغة التطبيقي	دار العلم للملايين بيروت، 1997م.	صناعة المعجم	علم المفردات
أحمد مختار عمر	صناعة المعجم العربي الحديث	عالم الكتب، القاهرة 1998م.	صناعة المعاجم	دراسة المفردات
حلمي خليل	علم المعجم عند ابن فارس بين النظرية والتطبيق	دار النهضة العربية بيروت، 1998م.	علم المعاجم، علم المعاجم التطبيقي صناعة المعاجم	صناعة المعاجم النظري

* – حابس (أحمد):صناعة المعاجم وعلم المفردات،دراسة في ابستمولوجيا المصطلح، (مقال)،مجلة اللسانيات واللغة العربية،مخبر اللسانيات واللغة العربية،جامعة باجي مختار،عنابة،الجزائر،العدد 2، 2006، ص114، 115.

نشأة محمد رضا الطبيان	علم المفردات في إرثنا اللغوي	دار العلوم للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية 1981م.	صناعة المعاجم	علم المفردات
عبد السلام المسدي	قاموس اللسانيات	الدار العربية للكتاب، بيروت 1984م.	قاموسية	معجمية
الودغيري علي	قضايا المعجم العربي	مكتبة المعارف، الرباط، 1984م.	علم الصناعة القاموسية	علم المعجم، علم دراسة الألفاظ
محمد رشاد الحمزاوي	– المعجم العربي: إشكالات ومقاربات – النظريات المعجمية العربية وسبلها إلى استيعاب الخطاب العربي. – المعجمية	– بيت الحكمة قرطاج تونس 1991م. – مؤسسات بن عبد الله تونس،1999م – مركز النشر الجامعي، تونس، 2004.	صناعة المعجم المعجمية	علم المعجم
علي القاسمي	– علم اللغة وصناعة المعجم – المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق	– جامعة الملك سعود، 1991م. – مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 2003.	الصناعة المعجمية	علم الألفاظ، علم المفردات
أحمد العابد	في الصناعة المعجمية المعاصرة	دار الغرب الإسلامي بيروت، 1992.	معاجمية	معجمية

عدنان الخطيب	المعجم العربي بين الماضي والحاضر	كتبة لبنان ناشرون بيروت، 1994م.	الصناعة المعجمية	فن المعاجم
عبد القادر القاسي	المعجم العربي: نماذج تحليلية	دار توبقال، الدار البيضاء، 1999م.	صناعة القواميس	علم المعاجم النظري
أحمد فرج الربيعي	مناهج معجمات المعاني	مركز الإسكندرية للكتاب الإسكندرية 2001م.	صناعة المعجم	علم المفردات
البعلبكي منير	معجم المصطلحات اللغوية	دار العلم للملايين بيروت، 2001م.	صناعة المعجم	علم المفردات
م، ع، ت، ث، ع، ALESCO	المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية	مطابع النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002م.	صناعة المعاجم، معجميات	دراسة المفردات،علم متن اللغة
محمود سليمان ياقوت	معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث	دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م.	صناعة القواميس صناعة المعاجم	دراسة المفردات
أحمد عمايرة	المستشرقون والمناهج اللغوية	دار وائل للنشر الأردن، 2002م.	صناعة المعجم	علم دراسة الألفاظ

ابـــن حـــويلي الأخضر ميدني	المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة	دار هومة، الجزائر، 2010م.	صنافة المعاجم	علم المفردات

– إن إلقاء نظرة سريعة على هذا الجدول تكشف حقيقة وضع المصطلح الأجنبي في البيئة العربية إضافة إلى تلك الهوّة والتباين الكبير بين الباحثين العرب في ميدان وضع المصطلح وتوطينه.

إن هذين المفهومين (lexicographie, lexicologie) من جملة المفاهيم الغربية الوافدة على الثقافة العربية،والتي أضحت تؤرق الدارسين والباحثين في هذا الميدان فإذا كان مصطلح "الصناعة المعجمية" قد تواتر بشكل كبير لدى كل الدارسين تقريبا فإنّ ذلك لم يمنع بعضهم من استخدام مصطلح "قاموس" بدل "معجم" أو استخدام صيغة الجمع فيقول "صناعة القواميس" أو "الصناعة القاموسية"،ورغم هذا الاختلاف وإن بدا بسيطا فإنّ هناك إطلاقات فردية أخرى ذاتية على غرار: صناعة المعاجم،ومعجميات،ومعاجمية،وقاموسية، المعْجمية، هذا الأخير الذي وضعه (محمد رشاد الحمزاوي)،ومن خلاله يتبيّن أن هذا الأخير لا يضع خطا فاصلا بين العلم ككل والجانب التطبيقي منه.

وإذا كان الحال مع المصطلح السابق أقلّ حدّة،فإن المصطلح الثاني قد شهد اختلافا كبيرا إلى درجة أن أصبح لكل باحث مصطلحه الخاص به على غرار: فن المعاجم، اللفاظة،المفرداتية المعجمية، دراسة الألفاظ، علم الألفاظ... وغيرها.

إن تعدّد المصطلح هذا، لم يشمل الباحثين على اختلافهم واختلاف توجهات كل واحد منهم وانتماءاته،بل تعدى ذلك إلى الدارس الواحد الذي يلجأ في أحايين كثيرة إلى وضع مصطلح جديد كل مرة مع كل دراسة أو مقال جديد،وهذا الأمر لا خلاف عن كونه يمثّل حجر عثرة في وجه طلبة العلم المبتدئين خاصّة،هذا إن لم يتعد ذلك ليشمل المتخصصين أيضا.

وعليه كان ضبط هذه المفاهيم الأجنبية والوقوف على خلفياتها الفكرية والابستيمولوجية،في مواطنها وتربتها الأصلية ضرورة ملحّة تقتضي من المشتغلين بهذا الميدان بذل جهود مضاعفة لتحقيق ذلك،مع محاولة الالتزام قدر ما أمكن بتلك القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤسسات والهيئات المتخصّصة في وضع المصطلح والداعيّة إلى التوحيد أو على الأقل تقريب وجهات النظر بين الباحثين.

2- الرصيد المعجمي ومستوياته:

إذا كان العرب قبل الإسلام لم يفكّروا في وضع معاجم لغوية،فلأنّهم كانوا قريبين من هذه اللّغة متمكّنين منها تكلّما وبيانا وفصاحة، هذا بالإضافة إلى كونهم أمّة بدويّة لا عهد لهم بالكتابة والقراءة إذا ما استثنينا البعض منهم، لكن وبنزول القرآن واتّساع رقعة الإسلام،دعت الحاجة إلى وضع معجمات لغويّة تيسّر عليهم فَهْمَ هذا النّصّ القرآني والوقوف على معانيه ودلالاته وهنا تولّى الرّسول ﷺ وصحابته القيام بهذه المهمة المنوطة بالمعجم القيام بها،وكل هذا قد ساهم في تأخر ظهور صناعة المعجمات في البيئة العربية مقارنة بالشّعوب الأخرى.

وكما سبق القول،فإن الخوف على هذه اللغة من الضياع قد جعل مجموعة من اللغويين تعمل على جمعها وحفظها بعد مشافهة العرب العاربة في ديارها ومضاربها،وقد أثمرت حركة الجمع هذه في مراحلها الأولى مجموعة كبيرة من الرسائل اللغوية التي شكّلت فيما بعد النواة الأساسية التي انطلقت منها الدراسات اللغوية عامة،وقامت على أسسها الصناعة المعجمية خاصة،وإذ نحن بصدد الحديث عن قضية جمع اللغة،يحق لنا أن نتساءل عن هذه المادّة اللغوية كيف جمعت؟ ورتبت ودوّنت وصارت فيما بعد على ما هي عليه اليوم في شكل معجمات لغويّة؟

لقد أجمع الدّارسون على أن جمع اللغة قد مر بمراحل ثلاث:

- المرحلة الأولى:وشملت جهود اللغويين الأوائل،فاللّغوي في هذه المرحلة يرحل إلى البادية فيسمع كلمة في المطر وأخرى في السيف والتراب والنبات والشجر وأسماء الحيوان.... وغيرها، وبعدها يعمد إلى تدوين ما سمعه من غير ترتيب ودون أن يُلزِم نفسه منهجا يسير عليه.

- المرحلة الثانية: وهنا انكبّ اللغويون على جمع الكلمات والألفاظ المتعلقة بموضوع واحد في موضع واحد،وهنا ظهرت مجموعة من الكتب والرسائل التي تتناول موضوعا معيّنا وهذا ما نطلق عليه اليوم رسائل الحقول الدلالية،أي تلك الرسائل التي تضم ألفاظا تعالج موضوعا واحدا فوجدت بذلك رسائل في خلق الإنسان وأخرى في الأمكنة والبقاع وأخرى في الخيل والشاة والإبل وكتبا في أسماء الوحوش والحشرات،المطر،اللبن..... وغيرها.

- المرحلة الثالثة: شهدت هذه المرحلة ظهور أول معجم في البيئة العربية يضم مجموعة من الكلمات المرتبة وفق منهج معين،يُيّسر على الباحث الرجوع إليه في البحث عن معاني الكلمات التي يريد،وأول من وضع معجما هو الخليل بن أحمد إذ وضع معجم العين،وكان ذلك في القرن الثاني الهجري،ثم تبعه فيما بعد كثيرون كابن دريد (الجمهرة)، والأزهري (تهذيب اللغة)،والجوهري(الصحاح)،وغيرهم.والجدير بالذكر في هذا المقام،هو أن نلفت النظر إلى بعض هذه الأسماء التي سطعت في ميدان الجمع والرواية

والتـدوين وعلـى رأس هـؤلاء أبـو عمـرو بـن العـلاء (ت 154 هـ) خلـف الأحمـر (ت 180 هـ)،الأصمعي (213 هـ)، أبو زيد الأنصاري (214هـ)،أبو عمرو الشيباني (213 هـ)، أبو عبيد القاسم بن سلام (244 هـ)، المفضّل الضبي (168هـ)،الكسائي، ..... وغيرهم.

للإشارة أيضا،فإنّ الجمع والرواية لم يقتصر على هؤلاء فحسب بل شاركهم في عملهم هذا جماعة أخرى من اللغويين والنحاة والعلماء الذين عُرِفوا بهذه الرحلات والتي شكلت كما يقول (حلمي خليل):«جانبا هامّا وأصيلا من عملهم حتى لا يُعدّ العالم عالما ما لم يقم بهذه الرحلة»[1].

وقد أفاد العلماء من هؤلاء الأعراب كل فائدة ودوّنوا ألفاظهم وأقوالهم،وجعلوا بعض هذه المدونات على هيئة الكتب،ونسبوها إلى هؤلاء الأعراب،ولذلك نسمع عن بعض الكتب اللّغوية التي يقال إن بعض الأعراب ألّفوها وهي في حقيقة الأمر من تدوين من روى عنهم[2].

فخلّفوا بذلك ثروة لغوية هامة،اعتمدوا في جمعها على السّماع والرواية أوّلا ثم التدوين والكتابة ثانيا،فجاءت إلينا في شكل رسائل لغوية وكتب اختصّت كل رسالة أو كتاب بتناول موضوع معيّن.

وممّا سبق يتّضح لنا أن « عملية الجمع هذه اعتمدت كغيرها من معارف المسلمين على السماع والرواية شأنها في ذلك شأن رواية القراءات والتفسير والحديث النبوي الشريف،ثم حلّت بعدها الكتابة محلّ الرواية بعد أن سارا جنبا إلى جنب والتزم رواة اللغة بما التزم به رواة الحديث من توثيق للمادّة اللغوية،بل حرص بعضهم على إثبات ذلك فيما كتبوه من الرسائل اللغوية »[3].

إنّ تراكم تلك الرسائل والكتب اللّغوية التي تم الحديث عنها،وما ضمّته من ألفاظ ومفردات بالإضافة إلى ما أُثر عن هؤلاء العرب من أشعار وأخبار ونوادر وقصص وحكم وأمثال،قد كانت بمثابة المادّة اللغوية التي بنى عليها المعجميون العرب معاجمهم،بل اعتمدتها المعاجم الحديثة كذلك،وأخذت بها في صناعة المعجم الحديث إذ عملت على توارثها كما هي دون أية محاولة لتجديدها من قبل أصحابها،وهذا ما انعكس سلبا على المعجم العربي الحديث وهو ما سنحاول أن نعرض له في موضعه من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

وإذا كانت هذه الرسائل قد مثّلت الأساس الذي بُنيت عليه جل المعجمات العربية تقريبا،فإن هناك من اللغويين – ونخص بالذكر الخليل بن أحمد – ممن شذّ عن هذه القاعدة وابتكر له منهجا سار عليه في ضبط مدونته إذ لم « يجمع مفرداته عن طريق استقراء ألفاظ اللغة وتتبّعها في مؤلفات

---

[1] – حلمي (خليل):مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي،ص99

[2] – نصار (حسين):المعجم العربي نشأته و تطوره،دار مصر للطباعة، القاهرة،مصر،ط4 ،1988،ص25

[3] – المرجع نفسه،ص99.

السابقين،وجمعها من شفاه الرواة،وإنما جمعها بطريقة منطقية رياضية حيث لاحظ أن الكلمة العربية قد تكون ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية وفي كل حالة إذا أمكن تبديل حروف الكلمة إلى جميع احتمالاتها (بالانتقال من حرف هجائي إلى الذي يليه) وأمكن تقليب أماكن هذه الحروف إلى جميع أوجهها الممكنة،يكون الحاصل معجما يضم جميع كلمات اللغة من الناحية النظرية،ولهذا عمد الخليل بعد ذلك إلى التمييز بين المستعمل والممهل من هذه الصور»[1].

وإذا كان جمعُ اللّغة قبل الإسلام – العصر الجاهلي– لم يتم وفق منهج ومعيار محدّد،لما تميزت به اللغة العربية في هذا العصر من صفاء ونقاء،إلا أن ذلك لم يدم طويلا إذ وبعد ظهور الإسلام مباشرة أخذ اللحن والخطأ يزحف على ألسنة أهل هذه اللغة فأخذ يهدّدها في موطنها،وهذا ما جعل علماء العربية يعملون على وضع جملة من الضوابط والشروط يتم بموجبها جمع هذه اللغة من أفواه العرب،متّخذين في ذلك من معياري الزمان والمكان شرطين أساسيين لابدّ وأن تخضع أية عملية جمع للغة لمبادئهما،وأمّا فيما يتعلق بضوابط المكان فقد عمل هؤلاء « على تحديد مواطن الفصاحة في بلاد العرب،وقد تبيّن أن علماء اللغة لم يأخذوا كلام العرب جملة،لكنهم ميّزوا بين القبائل العربية من حيث الفصاحة،فوجدوا كلام بعضها فصيحا فأخذوه ولم يعنوا بما كان غير فصيح عناية ظاهرة.ثم إنهم لم يَسِمُوا القبائل بالفصاحة أنّى كانت بل ارتبطت تلك السّمة بمكان مخصوص،حتى كأن الفصاحة تقترن بأماكن من بلاد العرب خرج إليها علماء اللغة،أو سمعوا عمّن سكنها،فجمعوا ذلك ودوّنوه،ومنه بدأت معجمات اللغة،وعليه أسست كتب قواعدها»[2].

وما اتخذوه من وسائل الحيطة حيال القبائل والأمكنة اتخذوه حيال الأزمنة والعصور،فلم يأخذوا إلاّ عن العصور التي كان فيها اللسان العربي سليما لم يصبه بعدُ تبلبل أعجمي ولا انحراف عن أوضاع اللغة الفصحى،ولذلك لم يأخذوا إلاّ عن عرب الجاهلية والإسلام إلى نهاية القرن الثاني الهجري بالنسبة إلى فصحاء الحضر،وإلى أواسط القرن الرابع بالنسبة إلى فصحاء البادية...وأهملوا ما عداها مبالغة في الدقة وحرصا على تحرّي وجوه الصّدق واليقين"[3].وهذا ما عُرف فيما بعد "بنظرية الاحتجاج".

ويستوقفنا عند هذه النظرية العديد من الدارسين أثناء حديثهم عن المادة اللغوية التي بُنيتْ عليها المعاجم العربية محاولين إبراز أبعادها وآثارها على المعجم العربي،والسؤال الذي ظل يدور في

---

[1] – عمر (أحمد مختار):البحث اللغوي عند العرب ص179،بتصرف

[2] – الكوّاز (محمد كريم):الفصاحة في العربية المفاهيم والأصول،مؤسسة الانتشار العربي،بيروت لبنان،ط1، 2006، ص109

[3] – وافي (علي عبد الواحد):فقه اللغة،دار نهضة مصر،القاهرة،مصر،ط2، 2000، ص133

خلد كل باحث من هؤلاء هو ما مدى تأثير هذه النظرية من خلال تلك القيود الزمانية والمكانية على مادّة المعجم عامة؟ وأثرها في نشأة المعجم التاريخي للّغة العربية خاصّة؟.

ويشير(حلمي خليل) إلى تأثير هذه النظرية في المعجم العربي وخاصة على ما عرف بين الدارسين بمصطلح المولّد،هذا الأخير الذي وقف منه القدماء مواقف مختلفة،فمنهم من ربط المولد بالتوليد اللغوي Néologisme وهو ربط لا أساس له علميا،فالتّوليد اللغوي يحدث لجميع اللغات عبر مراحل حياتها بغضّ النظر عن أي عنصر بشري معين يقوم به،أو زمان محدد يحدث فيه،وقد يكثر نتيجة التغير الحضاري بشكل خاص،ولكنه في النهاية يحدث بصورة مطّردة[1].

إنّ هذه النظرة الخاصّة من المولّد كما يقول(حلمي خليل)،ترتب عنها إخراج « جميع الألفاظ والمصطلحات العلمية كمصطلحات الفقه وعلوم العربية وغيرها من العلوم والفنون،والصناعات والحرف التي وجدت في حياة اللّغة العربية بعد الإسلام وتبعهم في ذلك أصحاب المعاجم العربية أو كادت من مثل هذه الألفاظ والمصطلحات إلا من المعاجم التي وضعت من أجلها»[2].

وإلى الرأي نفسه يذهب (حسين نصّار)،الذي يرى أنّ« نظرة أصحاب المعاجم إلى اللغة نظرة ناقدة لا جامعة،واقتصارهم في جمع اللغة على الفصيح الصحيح الذي تكلمت به قبائل دون غيرها،نتج عنه أن ضاع علينا الكثير من الألفاظ والمعاني التي ابتكرها العبّاسيون للمظاهر والحضارة الجديدة التي عاشوا فيها وجعلوا اللّغة لا تساير ركب الحياة فاتّهمت بالتحجر.... »[3].

ولا يكاد موقف الدارسين العرب يختلف من باحث لآخر،فهذا (إبراهيم بن مراد) مثلا يشير إلى تأثير هذه النظرة التوقيفية من اللّغة،محاولا بذلك تأكيد ما ذهب إليه سابقوه من الدارسين قائلا:«وقد نتج عن هذه القطيعة إسقاط آلاف من الألفاظ والمصطلحات من المعجم العربي،وقد اقتفى المحدَثون – إلا من رزقه الله التسامح– آثار اللغويين القدماء في هذه القطيعة فكانت المعاجم الحديثة – في الغالب– صور مهذّبة مشذّبة من المعاجم القديمة...»[4].

لقد استمرت آثار هذه النظرة التوقيفية من اللّغة حتى العصر الحديث ما جعل المعاجم العربية «على جلال قدرها،معاجما معيارية تصويبيه تعلقت بالثابت من مراحل معينة محدّدة،وحصرته في الشعر الجاهلي،وتجاهلت باستثناء البعض منها المتحول من الرصيد اللغوي العربي،الذي حكمت عليه

---

[1] – حلمي (خليل):مقدمة لدراسة التراث المعجمي،ص116،117،بتصرف

[2] – المرجع نفسه،الصفحة نفسها

[3] – نصار (حسين) :المعجم العربي،ص604 ،605،بتصرف

[4] – ابن مراد(إبراهيم): دراسات في المعجم العربي،دار الغرب الإسلامي،بيروت،لبنان،ط1 ، 1987،ص6

باسم الفصاحة المقيدة زمانا ومكانا،واعتبرت ما خرج عنها مولدا فصيحا من رتبة ثانية أم عاميا لا يعتدّ به،وغبنت بذلك كبار الكتّاب والأدباء والعلماء،وقلصت مدونته الواسعة مما حدا بابن منظور إلى أن يلاحظ أنَ المعجم النموذج المنتظر لم يتحقّق لإساءة الجمع وغياب المدونة المكتملة التي تعتبر من متطلبات المعجمية الأساسية،لأنّ الرصيد المعجمي العربي لم يوصف ولم يُحصَ بعدَ الخليل بن أحمد ولم تحدّد مدونته....»[1].

هذا ولم يقف تأثير هذه النظرة التوقيفية عند حدّ إسقاط بعض الألفاظ المولدة ومصطلحات العلوم والفنون فحسب،بل تعدّ ذلك إلى أن جعل من هذه المعجمات«معاجما وصفية لأنّها طبقا لنظرية الاحتجاج التي حكّمها القدماء قد التزمت بزمان معيّن ومكان محدّد،لكن الفترة الزمنية التي حددها القدماء بقرنين تقريبا في الحواضر وأربعة قرون في البوادي،تعدّ فترة زمنية طويلة،وكذا المكان الذي حددوه بوسط الجزيرة العربية يعدّ بقعة جغرافية واسعة وهما معا يتيحان ألوانا من التنوع والتعدد في المستويات اللغوية مما يجعل هذه المعاجم أقرب إلى المعاجم التاريخية من ناحية المادّة اللغوية منها إلى المعاجم الوصفية بالمعنى الدقيق للمصطلح،وهو ما نلمسه في تعدّد الصيغ وطرق النطق والاختلافات الدلالية والمعاني المتعدّدة للكلمة الواحدة»[2].

إنّ مظاهر هذه النّظرة التوقيفية من اللغة قد تجلّت آثارها على معاجمنا التي طالما نرميها بالقصور وعدم مسايرتها لما استجدّ من الألفاظ،إلا أن الالتزام بهذه الضوابط والشروط لم يشمل جميع المعجميين،بل هناك من حاول التخلّص منها،وهذا ما أشار إليه (الحمزاوي) بقوله:« باستثناء البعض منها»،وقبله(إبراهيم بن مراد) بقوله:« إلاّ من رزقه الله التسامح»،« ففي القرن التاسع الهجري كَسَر تلك القيود،كما حاول من قبل في القرن الثاني الخليل بن أحمد (ت 175) فأثبت الفيروزبادي الكثير من الألفاظ المولّدة،وكذلك بعض مصطلحات العلوم خاصة الفقه والعروض حتى أخذ عليه النّقاد ذلك»[3].يقول:(أحمد فارس الشدياق) (ت 1887م) «وأمّا إيراده للألفاظ الفقهية والاصطلاحية والعروضية خاصة،فقد أوغر عليه صدر الموحَشِيْ غير مرّة فقال: هذا ليس من اللغة في شيء،بل هو من الاصطلاحات الفقهية ككثير من الألفاظ المستعملة في الفتوى يدوّنها على أنّها من لغة العرب...»[4].

---

[1] – الحمزاوي:المعجمية ،ص66

[2] – حلمي (خليل):دراسات في اللغة والمعاجم،دار النهضة العربية،بيروت،لبنان،ط1 ، 1998،ص418

[3] – حلمي (خليل):مقدمة لدراسة التراث المعجمي،ص117 ،118

[4] – الشدياق (أحمد فارس):الجاسوس على القاموس، دار صادر،بيروت،لبنان،طبعة القسطنطينية،1299هـ،ص134

أمّا في العصر الحديث، فقد حاول واضعو المعجم الوسيط – مجمع اللغة العربية بالقاهرة– كسر هذه القيود،وعدم الاعتراف بانقطاع سلامة اللغة العربية واثبتوا« في متن المعجم ما دعت الضرورة إلى إدخاله من الألفاظ المولّدة أو المحدثة أو المعرّبة أو الدخيلة التي أقرّها المجمع وارتضاها الأدباء،فتحرّكت بها ألسنتهم،وجرت بها أقلامهم»[1].

إن هذه السّلفية المعجمية التي عملت على حصر اللغة في حالة آنية أزلية مزمنة تعرف بحالة الفصاحة المقيدة،أثرت بشكل كبير في المعجم العربي متجاهلة بذلك خاصيتي الثّبات والتحوّل التي تتحكم في اللغة[2].كونها «قامت على وصف ملكة لغوية قد سلفت،وتدوين رصيد معجميّ قد بليت مراجع الكثير من مفرداته،فكانت لذلك قواميس تشتمل على المستعمل الزماني القديم الذي ظهر في عصر بعينه بل وفي مصر بعينه هو جزيرة العرب،وتخلو من المستعمل الآني الذي واكب في كل عصر من عصور استعمال العربية بعد عصر الاحتجاج حاجات النّاس إلى التعبير عما استحدث من الأشياء والمعاني والمفاهيم التي ارتبطت بها وأحالت إليها»[3].

فمن المفروض « أن تتابَع تلك المدونة وتصان ويعاد النظر فيها،كل نصف قرن على أقصى تقدير،حتى تزوّد ذلك الرصيد بكل ما طرأ عليه من جديد فيكون مواكبا لتطوّر مجتمعه،محيطا بحاجاته وقضاياه»[4].

وستظل المعاجم العربية على هذه الحال سواء العامّة منها أو المختصّة«ما لم يستقرأ التراث العربي – رصيدا معجميا ومناهج – استقراءا علميا دقيقا،وتوضع له مدوّنته الشاملة في إطار معجم العربية التاريخي»[5].

---

[1] – مجمع اللغة العربية:مقدمة المعجم الوسيط،المكتبة الإسلامية للطباعة و النشر،استانبول،تركيا،ط1 ،1960،ص13

[2] – الحمزاوي:المعجمية،ص67،68،بتصرّف

[3] – ابن مراد (إبراهيم):من المعجم إلى القاموس،دار الغرب الإسلامي،تونس،ط1 ،2010،ص148

[4] – الحمزاوي:المعجمية،ص65

[5] – ابن مراد (إبراهيم):دراسات في المعجم العربي،ص06،بتصرف.

3- مناهج الوضع والتأليف:

إذا كان جمع المادّة اللّغوية يمثّل المرحلة الأساس في صناعة المعجم،فإنّ تنظيم هذه المادّة وهيكلتها لا تتمّ إلا وفق منهج مناسب يضعه المعجمي ويعمل من خلاله على اختيار المداخل المعجمية وترتيبها،بالإضافة إلى ترتيب الوحدات المعجمية تحت هذه المداخل ومن ثمة شرح معانيها والوقوف على دلالتها،وإذ نحن بصدد الحديث عن قضية "الوضع" أو "المنهج" في المعاجم العربية تقودنا ضرورة ملحّة إلى التوقف عند هذه النقطة بالذات،والتي مثّلت هي الأخرى إشكالية كبيرة في الثقافة العربية على مستوى الدّرس اللّغوي عامّة والمعجمي خاصّة،محاولين بذلك الكشف عنها والوقوف عند تأثيراتها على الدراسات اللغوية العربية وما أحدثته من اختلافات في التوجهات الفكرية للدارسين العرب.

وقضية المنهج هذه قديمة حديثة،أمّا قديما فقد أشار إليها ابن منظور تحت مصطلح "الوضع" قائلا:«وإنّي لم أزل مشغوفا بمطالعات كتب اللغات،والإطّلاع على تصانيفها،وعلل تصاريفها،ورأيت علماءها بين رجلين،فأما من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه،وأما من أجاد وضعه فإنه لم يحسن جمعه،فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع»[1].

إنّ فوضى الوضع قد جعلت القارئ العربي ينفر من هذه المعجمات الأصول،فالإضافة إلى صعوبة مناهجها،فقد عجّت كثيرا بالتصحيفات والتعريفات والخلط بين المفاهيم والمصطلحات.

أمّا في العصر الحديث،فقد حاول (إبراهيم بن مراد) أن يقدّم صورة واضحة تعكس إشكالية المنهج في المعجم الحديث فيقول:« قضيّة المنهج في الحقيقة هي معضلة الثقافة العربية المعاصرة،بل إنّ أزمة التفكير العربي المعاصر في نظرنا هي أزمة منهج ومظاهر هذه الأزمة جليّة في المعجم العربي الحديث العام منه والمختص،فالسمة الغالبة عليه هي "التسيّب" المنهجي في مستويي الجمع والوضع على السواء،وأسباب هذا التسيّب كثيرة لعل أهمها: ....انعدام التخصص في المعجمية النظرية والتطبيقية،عند كثير ممن ألّفوا فيها والاحتكام إلى الهوى والمذهب قبل الاحتكام إلى العلم ومقتضياته،والقول بالإقليمية الضيّقة قبل القول بوحدة اللغة والثقافة،والعقلية الحالمة التي تنظر إلى اللغة – قديما وحديثا– حسب ما تتمنّى أن تكون عليه وليس حسبما كانت وما هي عليه حقا»[2].

لقد بات معروفا إذا أنّ وضعية المعاجم العربية الحديثة حسب ما ذهب إليه (إبراهيم بن مراد) لا تختلف كثيرا عن سابقتها القديمة،فأما قضيّة "التسيّب"فحقيقة جليَة ذلك أن عدم الالتزام بالمنهج من

---

[1]- ابن منظور :مقدمة لسان العرب المحيط،قدّم له الشيخ لعلايلي،دار الجيل،دار لسان العرب،بيروت،لبنان،دط،1998 ، مج1،ص"خ".

[2]- ابن مراد (إبراهيم):دراسات في المعجم العربي،ص6،7

بداية المعجم إلى نهايته حقائق كشف عنها الدارسون والنقاد لهذه المعاجم القديمة والحديثة على السواء،أمّا قضية التخصص فربما منحى العلوم الحديثة،بخلاف أصحاب المعاجم القديمة الذين كانوا موسوعيين أكثر منهم يجنحون إلى التخصص، فهذا الخليل بن أحمد مثلا المعجمي صاحب أول معجم في العربية يعد واضع أسس المدرسة البصرية في النحو وواضع علم العروض بالإضافة إلى ما تذكره الروايات عن كونه أحد رجال الفقه،بالإضافة إلى ما سبق الحديث عنه نجد ظاهرة أخرى لا يمكن تجاهلها أو التملّص منها وهي الاحتكام إلى الهوى والاعتداد بالنفس،ومما يبرز أنفة هؤلاء الرّواد ورغبتهم في التميّز وفي أن يكونوا مبدعين لا متّبعِين،ما جاء على لسان الجوهري مثلا صاحب "تاج اللّغة وصحاح العربية" إذ يقول:« .... على ترتيب لم أسبق إليه وتهذيب لم أغلب عليه»[1].

إنّ« للمعجمات العربية مناهج متعدّدة ومتفاوتة من حيث دقّتها،ومدى استيعابها أو من حيث القدرة على تطبيقها،ولابد للباحث عن اللغة من معرفة هذه المناهج،أو بالأحرى معرفة المنهج الملائم لمستواه العقلي والتعليمي،ليتمكّن بعد ذلك من استغلال المعجم وأن يستطيع كما تقول الأستاذة Mary Hass " أن تجد فيه ما تريد وتجد ما تريد من المحاولة الأولى"»[2].

لقد كان لهذا التنوعّ الذي شهدته البيئة العربية في مجال صناعة المعجمات والتفنن في أشكالها وفي طرق ترتيبها وتبويبها،أن جعل الدارسين يعملون على تصنيفها في شكل مدارس معجمية تضم كل واحدة منها مجموعة من المعاجم المتفقة في طريقة الوضع والترتيب،واضعين أوّل ما سار على هذا المنهج وشق طريقه على رأس هذه المدرسة التي يطلق عليها هي الأخرى اسم هذا المنهج،كأن نقول مثلا: المدرسة الصوتية أو مدرسة التقليبات الصوتية للخليل بن أحمد،نسبة للترتيب الصوتي وفكرة التقليبات الذين تبنّاهما في وضع معجمه،أو المدرسة الألفبائية وغيرها.

واحتواء المدرسة الواحدة على مجموعة من المعجمات لا يعني بالضرورة اتفاقها في كل شيء،والنّاظر فيها يلحظ ومن دون عناء تلك الفروق والاختلافات – وإن كانت بسيطة– بين مناهج المدرسة الواحدة.ولأنّنا بصدد الحديث عن أهمّ مناهج هذه المدارس المعجمية،يحسُن بنا التوقّف قليلا في محاولة ضبط بعض المفاهيم والمصطلحات كمفهوم "المدرسة"*.

---

[1]– الجوهري:مقدمة تاج اللغة وصحاح العربية،ص33

[2]– الرديني (محمد عبد الكريم):المعجمات العربية دراسة منهجية،دار الهدى،الجزائر،ط2،2006 ،ص5

*– يذهب القلعي (العمري بن رابح بلاعدة) إلى أنّ هذا المصطلح مستحدث بدليل أنه لم يشر إليه في المعاجم القديمة،بينما تناولته المعاجم الحديثة في معنيين أحدهما ضيّق و الآخر واسع،فالمدرسة بالمعنى الضيّق هي جماعة من الفلاسفة لهم مذهب واحد ونظام واحد،ومكان واحد للاجتماع ورئيس واحد أو عدة رؤساء يتعاقبون على التعليم،أما المعنى الواسع فهي جماعة من العلماء أو الفلاسفة ينتسبون إلى مذهب واحد.ينظر الألمعية في الدراسات المعجمية،دار الوعي،الجزائر،دط،دت،ص65 ،بتصرف

فـ"أما أهل الاصطلاح فيقصدون بهذا المصطلح: المذهب القائم على أركان ومبادئ محددة وخصائص مميّزة،ومنهج محدد يعتنقه جماعة من المفكّرين أو العلماء أو الفنّانين ملتزمين بخطة فيكونون بالضرورة في وجهة واحدة فيسمّون حينئذ بأتباع هذه المدرسة وتلامذتها"[1].

ومما سبق يتّضح لنا أن إطلاق مصطلح مدرسة على مجموعة من اللّغويين والأدباء والفلاسفة... وغيرهم،يفرض على هؤلاء أصحاب المدرسة الواحدة،التوحّد في الرأي والأفكار والسّير على منهج واحد وهذا ما لم يتوفر في المدارس المعجمية العربية.

وعلى هذا الأساس،يذهب (حلمي خليل) إلى أنّ استعمال « مصطلح مدرسة في تصنيف المعاجم العربية طبقا لمبدأ الوضع نكون قد تجاوزنا المفهوم الحقيقي لهذا المصطلح فيما عدا الخليل ومعجم "العين" ذلك أن الخليل- كما سنرى - انطلق في وضع معجمه من تصوّر نظري مبتكر يقوم على مبادئ وأصول عامة،مزج فيه بين التحليل اللغوي والرياضي كما استخدم "طاقما" من المصطلحات الصوتية واللّغوية عبّر بها عن هذا التصور العلمي،وبناءا على ذلك كان مبدأ الوضع عنده مبررا تبريرا علميا وفق نظرية واضحة»[2].

وعلى الرغم من ذلك« لا يظنّ ظان أن المعاجم العربية هي عبارة عن تجميع اعتباطي لمفردات اللغة محتجا بأن التأليف المعجمي كان فنّا خاضعا للتجريب من المعجميين العرب،فلم تكن الصناعة المعجمية عندهم علما يتقيّد بنظريات لغوية عامة يحتكم إليها صناع المعاجم بصورة موضوعية عند تأليف المعاجم،فلا جدال أن جمع اللغة كان عشوائيا ولكن اللغويين خاصّة المعجميين أعادوا ترتيب هذه الثروة وفرزها في صورة رسائل كل رسالة منها تختص بموضوع،وقد أصبحت هذه الرسائل أشبه بالمهارة الفنية التي تخضع للتجريب عند الممارسة وبالتنظير الخاص من كل مؤلف على حدة،فخرج التأليف المعجمي من ضيق الرسائل اللغوية إلى أفق أوسع وأشمل في التصنيف،يجمع ما تتضمّنه هذه الرسائل اللغوية وما قام أصحاب المعاجم بجمعه وحفظه خلال ارتحالهم إلى البادية كالخليل والأزهري والجوهري،وانتظم التأليف المعجمي في مسربين متوازيين،أولّهما معاجم المفردات الذي تنوّع فيه الترتيب والتنظيم منذ معجم العين إلى يومنا هذا،وأما الآخر فتمثّله معاجم المعاني التي تعتبر امتدادا للرسائل اللغوية بما اشتمل عليه الغريب المصنف والمخصص وغيرهما من أبواب وموضوعات.»[3]

---

[1] – المرجع السابق،ص64

[2] – حلمي (خليل):مقدمة لدراسة التراث المعجمي،ص120

[3] – مجاهد مرداوي (عبد الكريم):مناهج التأليف المعجمي عند العرب،ص24

وقبل الحديث عن المناهج التي سار عليها أصحاب هذه المعجمات مقتصرين في ذلك على المنهج الخارجي ودون التعرّض للتفاصيل الأخرى المتعلقة بالمنهج الداخلي،لكون هذا الأخير الأقل اطرادا من سابقه ولكون صفحات البحث أيضا لا تتسع لمثل هذا العرض الذي من شأنه أن يكون موضوع بحث مستقل،وقبل ذلك وإذ نحن بصدد البحث في هذه المناهج وقفنا عند بعض القضايا والملاحظات التي رأيناها تستحق الذكر،وأُولى هذه القضايا قضية التباين بين الدارسين في تصنيف أصحاب هذه المعجمات،وهو ما دفعنا للتساؤل عن السبب في ذلك وعن المعايير والأسس المعتمدة أثناء عملية التصنيف؟

لقد كان لهذا الاختلاف أثره على الدّارسين في عدد هذه المدارس المعجمية،وإن كان هذا التباين قد مسّ مجموعة من المعاجم فإنّ أوّل ما لفت انتباهنا هو "معجم الجمهرة"،فتارة نجده ضمن مدرسة التقليبات الصوتية للخليل،وتارة أخرى ضمن معاجم مدرسة الترتيب الألفبائي مع الأبنية.

وإذا كان جُل الباحثين لم يعملوا على تبرير موقفهم هذا،فإن (يسرى عبد الغني عبد الله) في كتابها "معجم المعاجم العربية"قد كانت على بَيّنة من أمرها فذهبت إلى القول:« هنا قد يتبادر إلى الأذهان سؤال: لماذا وضعنا ابن دريد الأزدي في المدرسة الأولى مدرسة "التقليب" مدرسة الخليل بن أحمد؟ والإجابة يصل إليها القارئ دون أدنى معاناة فقد اتّبع الرجل نظام الخليل في تقليب مفردات الكلمة،وهذه الخاصّية هي التي جعلتنا نضع كتاب الجمهرة في المدرسة الأولى،والتي أطلقتنا عليها مدرسة التقليبات؟»[1].

إن موقف الباحثة السابق يجعلنا نقف على معايير التصنيف عند هؤلاء اللغويين،إذ كانت بناء على أوجه التشابه والاختلاف،وهذا ما يجعلنا نعتقد أن التغيير الذي أحدثه ابن دريد على منهج معجمه – بإدخاله الترتيب الألفبائي مع مراعاته للأبنية – هو ما جعله إمام مدرسة جديدة عُرفت بمدرسة الترتيب الألفبائي مع الأبنية.

وبهذا نكون قد وصلنا إلى الحديث عن أهمّ المناهج التي سار عليها اللغويون العرب والتي ذهب (أحمد مختار) في وصفها إلى القول بأن ذلك« التنوع الذي شهده المعجم العربي فيما يخصّ قضايا الوضع الذي كاد أن يستنفذ كل الاحتمالات الممكنة،وقد كان علماء العرب منطقيين حينما لاحظوا جانبي الكلمة وهما اللفظ والمعنى،فرتّبوا معاجمهم إجمالا،إما بحسب اللّفظ وإما بحسب المعنى، وبهذا فقد وُجِدَ قسمان رئيسان هما:

[1] – عبد الغني عبد الله (يسرى):معجم المعاجم العربية،دار الجيل ،بيروت لبنان،ط1 ،1991ص11

أ- معاجم الألفاظ ب- معاجم المعاني

فكان مجال تنافسهم واضحا فيما يخصّ القسم الأول،بخلاف القسم الثاني الذي لم توجد فيه سوى طريقة واحدة،وما أظنهم كانوا سيكتفون بها لو أمكن - عقلا- الاهتداء إلى طريقة أخرى»[1].

والبداية ستكون مع معاجم المعاني:

3-1- معاجم المعاني ونظام الوضع:

وقبل الحديث عن نظام الوضع في هذا النّوع من المعاجم،يجدر بنا التنبيه إلى أنه وخلافا لمعاجم الألفاظ والتي عَمَدَ أصحابها إلى التنويع والتفنن في طرق الوضع،فإن معاجم المعاني أو كما يسميها آخرون معاجم الموضوعات أو معاجم المتوارد لم تشهد حركية مثلما شهدتها سابقتها.

وبناءا على ذلك فقد اتجهت إلى نظام واحد سارت عليه من بداية نشأتها إلى اليوم،على الرغم من قدم هذا النوع بل وأسبقيته زمنيا من معاجم الألفاظ،« فكما هو معلوم فإن النشأة الأولى لهذه المعاجم كانت في شكل رسائل لغوية وكُتب تتناول موضوعا واحدا،ثم أخذت تتطور شيئا فشيئا وأصبحت تتناول أكثر من موضوع،وممن كتب في النوع الأول ما نسب لأبي مالك عمرو بن كركرة الذي ألّف:"خلق الإنسان"،و" الخيل"،وأبو خيرة الأعرابي الذي ألّف:"الحشرات"،وهما من علماء القرن الثاني الهجري،وممّن كتب في النوع الثاني أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه "الغريب المصنف"أو"الصفات"..... وغيرها من الكتب الأخرى»[2] .ولعل معجم " المخصص" لابن سيده،أبرز من يمثل هذا النوع من المعاجم الموضوعية.

إنّ ما يهمّنا في هذا المقام ونحن بصدد الحديث عن المعاجم الموضوعية ليس الوقوف على تعريفاتها ومراحل نشأتها وتطورها بقدر ما يهمّنا ذلك النظام أو المنهج التي اتخذته سبيلا في تنظيم مادّتها وتبويبها.

وما يمكن قوله عن نظام الوضع في هذا النوع من المعجمات أنها«تتجه في بنيتها التركيبية من المدلول إلى الدال،وتُرتّب الوحدات اللغوية بحسب معانيها»[3].

ويقودنا الحديث السابق،إلى أن معاجم المعاني بخلاف معاجم الألفاظ فهي:« لا ترتب الكلمات حسب أوائل الجذور أو أواخرها أو صيغها،وإنما تضعها تحت عنوان واحد يضم الكلمات المتصلة بهذا العنوان،بمعنى أن هذا النوع من المعاجم يقدّم لمن يستعمل المعجم اللفظ الذي يتوافق مع

---

[1]- عمر (أحمد مختار):البحث اللغوي عند العرب،ص 175بتصرف.

[2]- المرجع نفسه،ص288،287،بتصرف.

[3]- القلعي(العمري بن رابح):الألمعية في الدراسات المعجمية،ص47

المعنى الذي يدور في خاطره،أو عندما يستعصي عليه الوصول إلى لفظ يلائم معنى ما فإنه يتجه إلى مثل هذه المعاجم طبقا للموضوع الذي يريد أن يكتب أو يتكلم فيه،ومعنى هذا أن هذه المعاجم لا تُقدّم معنى كلمة وإنما تقدم الألفاظ التي تتصل بموضوع ما»[1].

3-2- معاجم الألفاظ ونظام الوضع:

إذا كان جمع اللّغة في شكل رسائل لغوية في بداية العهد لم يخضع لمنهج دقيق وواضح،فإن هذا الوضع لم يدم طويلا، ومع ظهور معجم "العين" للخليل عمل على وضع منهج عامّ سار عليه والذي عمد فيه إلى« اتّباع منهج قائم على الصوت لا على الكتابة باعتبار أن الصوت أوضح في التمييز والدلالة على مخارج الحروف من الكتابة،ثم إن الأصل في اللغة أنها نظام من الرموز الصوتية المنطوقة،وقد تعامل الإنسان مع اللغة مدة طويلة قبل أن يكتبها وما الكتابة إلا محاولة تقريبية لتسجيل الواقع الصوتي للّغة»[2].

على أن مسألة الترتيب المخرجي لم تكن العنصر المائز والوحيد في منهج الخليل وإنما تآزر معه عنصران آخران،هما استخدام نظام التقاليب ومراعاة عدد أحرف الكلمات أي اعتبار نظام الأبنية.

ومما تذكره كتب اللغة عن الخليل أنه حين أقبل على الحروف لم يرتض ترتيبها الأبجدي القديم،كما رفض الترتيب الألفبائي وإن كان واضعه عربي وهو نصر بن عاصم الليثي،وبعد تفكير هداه فكره بالإضافة إلى حسّه المرهف كونه كان رجل أنغام وموسيقى، أن يعمد إلى الصّوت ويتخذ منه أساسا لوضع معجمه،فقد سار في ترتيب الحروف ترتيبا صوتيا جاريا في ترتيبها على مسار جهاز النطق،مبتدئا بحروف الحلق ووصولا إلى الشفتين،فسمّى معجمه "العين" نسبة إلى أول الحروف مخرجا من جهاز النطق،وعليه جاء ترتيبه للحروف على النحو الآتي:

(ع، هـــــــ، ح،خ،غ، ق، ك، ج، ش، ض،ص، س، ز، ط، د، ت، ،ظ، ث،ذ، ر، ل، ن، ف، ب،م) أمّا "و ا ء ي" فهوائية لا حيز لها.

وبعد تقسيمه للأبنية – وهي عنده ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية وملحقات بكل بناء – لجأ بعدها إلى هذه الأبنية فرأى« أنه بمقدوره أن يأخذ كل بناء من هذه الأبنية الأربعة فيقلبه على جميع أوجهه الممكنة،فيحصل على وعاء يضم جميع ألفاظ اللغة فلا يفلت منها شيء،ولما لم تكن جميع

[1]- حلمي (خليل):مقدمة لدراسة التراث المعجمي،ص303، 304

[2]- القلعي (العمري بن رابح):الألمعية،ص17

مقلوبات هذه الأبنية مستعملة في اللغة نصّ في كل مادة من مواد كتابه على المستعمل من مقلوباتها وسمى النوع الثاني مُهْمَلًا»[1].

ونظرا لما امتاز به هذا المنهج من دقة وإحكام،فقد سار على نهجه فيما بعد مجموعة من أصحاب المعجمات الأخرى كالقالي في معجمه "البارع" والأزهري في "تهذيب اللغة" والصاحب بن عبّاد في "المحيط"، وابن سيدة في "المحكم".

وإذا كان أصحاب هذه المعاجم الثلاثة الأخيرة «قد ساروا على منهجه في الترتيب حسب المخارج وتقسيم الكتب إلى أبنية وملأ هذه الأبواب بالتقاليب والتزمت جميعها ترتيب كتاب العين فإن صاحب "البارع" وإن وافقه في كثير من الأمور فقد خالفه في قضية ترتيب الحروف حسب المخارج،فلم يقم كتابه على ترتيب الخليل تماما بل أدخل عليه الكثير من التغيرات،فجاء ترتيبه للحروف موافقا لترتيب سيبويه وجاء على النحو التالي:

(هـ ح ع خ غ ق ك ض ج ش ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و ا ي ء) »[2].

وإذا كان القالي في معجمه قد خالف الخليل في ترتيب الحروف دون المنهج العام،فإن ذلك لا يعني أن اللغويين العرب قد اكتفوا بهذا المنهج كما جاء عن صاحبه،بل عمدوا إلى الاجتهاد في تطويره وإدخال تعديلات عليه بما يتماشى وحاجات المطلّعين على المعجم،وأبرز من حاول الخروج من تحت مظلة الخليل- وإن كان هذا الخروج جزئيا كون أثار الخليل وبصماته قد بدت واضحة على منهجه الجديد- هو أبو بكر بن دريد في معجمه "جمهرة اللغة" فقد سار في معجمه على النظام الألفبائي مع مراعاته للأبنية،وقد رمى من خلال منهجه إلى التيسير لما رآه من صعوبة في منهج الخليل الصوتي وفي هذا يقول:«ولكنه - رحمة الله عليه- ألف كتابا مُشاكِلا لثقوب فهمه وذكاء فطنته وحدة أذهان دهره،وأملينا هذا الكتاب والنقص في الناس فاشٍ والعجز لهم شاملٌ.... فسّهلنا وعره ووطّأنا شأزه»[3].

ولتحقيق ذلك قام ابن دريد باتخاذ جملة من الخطوات،وأوّل شيء بادر إليه هو اقتصاره على الجمهور من كلام العرب دون الوحشي والمستنكر.

أمّا منهجه فرأى أنه من الضروري « أن يعدِل في وضع معجمه عن الأبجدية الصوتية التي استنبطها الخليل بن أحمد،ويختار بديلا عنها الأبجدية المألوفة للناس (أ، ب، ت، ث،....) فالأولى

---

[1]- الرديني (محمد علي عبد الكريم):المعجمات العربية دراسة منهجية، ص68

[2]- نصار(حسين):المعجم العربي،ص304،بتصرف

[3]- ابن دريد (محمد بن الحسين):كتاب جمهرة اللغة،تح،رمزي منير بعلبكي،دار العلم للملايين،بيروت، لبنان،ط1 ، 1987، ص40

تتطلب سبق دراية الباحث بمخارج الحروف ومدارجها،على حين تيسّر الثانية سبيل الكشف عما يراد من الألفاظ»[1].

وعليه فقد ابتدع نظاما جديدا يقول عنه:« وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة، إذا كانت بالقلوب أعبق،وفي الأسماع أنفذ،وكان علم العامة بها كعلم الخاصّة،وطالبُها – من هذه الجهة – بعيدا من الحيرة مشفيا عن المراد»[2].

أمّا منهجه فقد كان أساسه الأول تصنيف الأبنية وهي عنده ثلاثية ورباعية وخماسية،أما الملحقات فقد اضطرب فيها كثيرا، ثم ألحق بهذه الأبواب باب للّفيف وأبوابا للنوادر تناول فيها موضوعات متنوعة.

في حين كان تقسيم هذه الأبنية وفقا للألف باء باعتبار الحروف الأصول والتدرج من أول الكلمة إلى آخرها... الأساس الثاني،دون أن ننسى في الأخير فكرة التقليبات التي وافق الخليل فيها.

ومن خلال ما سبق، يتضح لنا أن وجه الاختلاف بين الخليل وابن دريد كان في الأساس الأوّل،إذ كان عند ابن دريد هو تصنيف الأبنية بخلاف ذلك عند الخليل الذي عمد لترتيب الحروف،وهذا ما يمكن أن نعدّه خطوة هامة في مسار تحديد نظام الوضع في المعجم العربي.

وكما هو معلوم،فإنّ لكل منهج أتباعا وإن اختلفوا في بعض النّقاط ومن أتباع هذا المنهج ابن فارس من خلال معجمه "المجمل والمقاييس".

وإلى جانب ما قام به ابن دريد،فقد استطاع الجوهري وهو أحد هؤلاء الرواد من أن يبتكر– وبحق–« في التأليف المعجمي منهجا يُيَسّر للباحثين السبيل للكلمة التي يقصدون،فلم يعد هناك داعٍ للسير على نظام التقليبات ومن ثم لم يبق هناك حاجة إلى الأبجدية الصوتية التي اتخذت أساسا لذلك النظام»[3]،وعرف منهجه الجديد هذا بمنهج الترتيب الألف بائي حسب الحرف الأول والأخير.

ويسير«هذا المنهج في اعتماد الحرف الأخير من المادة اللغوية للبحث في المادّة،ويسير على الترتيب الأبجدي العادي (أ، ب، ت، ث، ...الخ)، فيقدّم باب الهمزة في المادّة التي تنتهي بحرف الهمزة،ثم ينظر إلى فاء الكلمة ويبدأ بالمادة التي فاؤها همزة ثم التي فاؤها باء وهكذا ويسمى هذه الفاء "فصلا".

---

[1]– الرديني :المعجمات العربية،ص68

[2]– ابن دريد:جمهرة اللغة،ص40

[3]– الرديني:المعجمات العربية،ص80

فمادة "أبأ" نبحث عنها في باب الهمزة فصل الهمزة،وينظر هذا المنهج أيضا إلى الحروف التي بين أولها وآخرها،ويقدم الأول فالأول حسب الترتيب الأبجدي ويعتمد هذا المنهج على إفراد باب واحد للكلمات التي آخرها واو أو ياء،ويقدّم الواو على الهاء في الفصول (فاء الكلمة) حتى يمكن فصل اللفيف الذي وسطه واو عن اللفيف الذي وسطه ياء»[1].

ورغم ما أثير من نقاشات واختلافات حول أوّل من سلك هذا المنهج*،الذي تبعه فيما بعد مجموعة من أصحاب المعجمات الأصول كالعباب للصاغاني، لسان العرب لابن منظور،القاموس المحيط للفيروزابادي، تاج العروس للزبيدي... وغيرها.

فإنّ الإمام الجوهري يُعدّ « بحق إماما مجددا استطاع بمنهجه هذا تقريب اللغة للباحثين، فعديد من المعجمات والكتب اللغوية مرتبة ترتيب الجوهري ممّا يدلّ على عِظم هذه المدرسة»[2] ودقّة نظامها المتّبع.

ورغم ما بُذل من الجهود السّابق ذكرها،فإن ذلك لم يكن ليرضيّ واضعي هذه المعاجم الذين لم يتوقفوا عند هذه الحدود،بل عملوا على مضاعفة جهودهم إرضاء لقرائهم ومستعملي معاجمهم،وهنا نلحظ بروز طرف آخر في عملية وضع المعاجم اللغوية ألا وهو "المستعمل أو القارئ"،وإن كان حضوره سابق لهذه المرحلة،فإنه في هذه الفترة بالذات قد زاد التأكيد على أهميته والرغبة في تلبية حاجاته.

ويذهب (حلمي خليل)،وهو يحاول معالجة قضية الاستعمال هذه إلى أن جل المعاجم التي سبق الحديث عنها وعن مناهجها،أنها ومن خلال تسمياتها تحمل« دلالة تقويمية فيما خلا كتاب العين،حيث تدل هذه الأسماء على الإحاطة والشمول مثل العباب ولسان العرب والقاموس المحيط أو تدل على نوعية المادة اللغوية التي احتوى عليها مثل تهذيب اللغة،والجمهرة والصحاح،أو تدل على الدقة والإحكام مع الشمول مثل: المحكم والمقاييس،مما يؤكد أن فكرة الاستعمال لم تكن من أهداف المعجم العربي قديما وإنما كان هدفه الأول "حفظ اللغة"»[3].

---

[1]- الراجحي(شرف الدين علي):في علم اللغة عند العرب ورأى علم اللغة الحديث،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،مصر،دط،2002،ص180

* وقع الاختلاف بين اللغويين حول أول من سلك هذا المنهج،فذهب بعضهم إلى أنّه البدنيجي صاحب معجم التقفية في اللغة،و قال آخرون أنّ الفارابي هو أول من سلكه و أخذه عنه فيما بعد ابن أخته الجوهري.

[2]- زيوان (فاتح):صناعة المعجم عند اللغويين قديما وحديثا(مقال)،مجلة الصوتيات،مخبر الصوتيات العربية الحديثة،جامعة سعد دحلب،البليدة،الجزائر، العدد 2 ،2006،ص139

[3]- حلمي (خليل):مقدمة لدراسة التراث المعجمي،ص122،123

ومما لاشكّ فيه أن وضع أي معجم يخضع بالضرورة للأغراض التي يحددها له صاحبه،وإن كان أصحاب هذه المعجمات قد تباينوا في أغراضهم فمنهم سعى لحفظ اللغة وحصرها كما فعل الخليل،ومنهم من اقتصرت جهوده على حصر الصحيح الفصيح والمشهور دون غيره من كلام العرب،إلا أن ذلك لا يعني إسقاط فكرة الاستعمال تماما،والقول بهذا الرأي فيه من التعسف ما فيه،فإذا كان جمع وحصر اللغة قد مثل حجر الزاوية،فإن مراعاة مستويات القراء وقدراتهم بدا واضحا في مقدمات أصحاب هذه المعاجم،وهم يصرحون بذلك على نحو ما جاء به ابن دريد في مقدمة معجمه،تلتها بعض الخطوات الأخرى،وإذا كان ابن دريد مثلا – لم يستطع – أن يصل لمعجم تعليمي فإن ذلك لا ينفي عن معجمه الأبعاد التعليمية التي كان يصبو إليها مؤلفه.والأمر نفسه يمكن قوله عن أصحاب المعجمات الأخرى،كون الواقع يشهد أن وضع أي معجم أو كتاب لا يخلو من أبعاد تعليمية بالأساس.

والأخذ بالرأي السابق – سقوط فكرة الاستعمال– والتسليم بها يجعلنا نقول أنه كان بإمكان المعجميّين الاكتفاء بما قام به الخليل من جهود في سبيل تحقيق تلك الغاية وهي حصر اللغة،ثم أليس وضع المعجم يقتضي أن يكون له مستعمِل ومستعمِل المعجم في ذلك الوقت هو ذلك العربي الذي اعتلَ لسانه وسقمت لغته نتيجة ما أصابها من اللّحن والخطأ.

واهتمام المعجمين بهذا المستعمل قد جعلهم يبحثون عما يُيَسر له الوصول إلى غايته،وهو ما دفعهم إلى اعتماد منهج جديد قديم سار عليه أبو عمروا الشيباني قديما في معجمه "الجيم"،كما سار عليه العديد من أصحاب المعجمات الحديثة،"كأساس البلاغة" للزمخشري،"المصباح المنير للفيومي"،والذي يقوم « على ترتيب الأبجدية العادية أ، ب، ت، ث، .... وقد نهج اللغويون قديما وحديثا هذا الترتيب لبساطته وقرب تناوله ولذلك يبحثون عن المادة تبعا لحرفها الأول ويسمونه الباب والحرف الثاني ويسمى الفصل،وذلك بعد ردِّ الكلمة إلى أصلها....»[1] ، ويسمى بمنهج الترتيب الألفبائي العادي.

إن سهولة هذا المنهج وبساطته جعلت العديد من المعجمات الحديثة تنحوا إلى اعتماده،وتبنّيه على غرار محيط المحيط للبستاني،المنجد للأب لويس معلوف،بالإضافة مجمع اللغة العربية أثناء وضعه المعجم الوسيط.... وغيرها من المعجمات الأخرى.

[1] – الراجحي (شرف الدين علي):في علم اللغة عند العرب،ص197

إنّ محاولة الإلمام بجميع المناهج التي سلكها اللغويون سواء القدماء منهم أو المحدَثون،والوقوف على أدق تفاصيلها وجزئياتها لمن الصعوبة أن يحيط به بحث كهذا،وبهذا فقد حاولنا التزام الاختصار قدر ما أمكن محاولين الحديث عن أبرز المناهج،وإن كان المنهج الواحد عند أصحاب المدرسة الواحدة يختلف من معجمي لآخر وهو ما يقتضي إفراد دراسة لكل منهج على حدة،وهو ما لا يمكن لبحث كهذا الإلمام به.

وانطلاقا من آراء بعض الدارسين واللغويين يتبيّن لنا أن السّمة الغالبة على المعجمات العربية سواء القديمة أو الحديثة منها،هو عدم الالتزام بالمنهج المصرّح به في مقدمة المعجم،وبمقدار ما شهدته البيئة العربية من تفنن وتنوّع في مناهج الوضع،فإن ذلك لم يمنع من توجيه أصابع الاتهام إليها نتيجة عدم التزام الواضع هذا بالأسس والقواعد التي بنى عليها معجمه،وهو ما جعل القارئ العادي- غير المتخصص خاصة- لهذا المعجمات « يقع بين أمرين:إما أن يصاب بالإحباط أو الملل أو الحيرة،فينصرف عن المعجم ويعزف عن البحث عن معنى الكلمة،فتبقى هذه الكلمة في ذهنه دون تفسير ومن دون مدلول،أو أنه يلتقط كلمة من الكلمات المترادفة الواردة في المعجم كيفما اتفق وعلى الشكل الذي وردت فيه حتى وإن لم يتضح لها مفهوم في ذهنه،بُغية تلبية الطلب وسد الحاجة،فتصبح هناك كلمتان خاليتان من المعنى في ذهنه بدلا من كلمة جوفاء واحدة»[1]

[1]- الرديني:المعجمات العربية،ص185

4 – المعجم العربي بين التقليد والتجديد:

والنّاظر في المعجمات العربية يلحظ ظاهرة جلّية أحكمت قبضتها على التأليف المعجمي العربي قديمه وحديثه وهي ظاهرة "التقليد"،والمقصود بها هنا هو إتّباع ما اختطّه السابقون والسّير على نهجهم سواء كان ذلك فيما يخص المادة اللغوية التي جمعوها أو نظام الوضع الذي اختاروه لمعجماتهم.

إن انتشار هذه الظاهرة وتوسّع مداها لدى أغلب المعجمين قد جعل الدارس لهذه المعجمات يكاد يجزم القول أنه لا يكاد يكون معجم قد سَلِمَ منها، فإذا كان الخليل بن أحمد مبتدعا في هذا الفن كونه انطلق من عبقرية فذّة في وضع أول معجم،فإنّه وبصنيعه هذا يكون قد رسم منهجا عاما لهؤلاء الذين جاؤوا من بعده لاحتذائه.

إن الجوّ العامّ السائد في هذه المعجمات هو "التقليد"،ورغم هذا فإن ذلك لم يمنع بعض المعجميّين الآخرين من محاولات التجديد وإدخال بعض التعديلات على مادّة ومناهج معاجمهم،ولعلّ أولى ملامح التجديد هذه وإن لم تتخلص من آثار السابقين كليا قد برزت في منهج معجم "الجمهرة" لابن دريد،وإن كان مجدّدا في بعض جوانبه إلا أن ذلك لم يمنعه من الإشادة بفضل سابقه الخليل بن أحمد إذ يقول:« وكل من بعده له تبعٌ أقر بذلك أم جحد»[1]، ورغم اعترافه فإن ذلك لم يشفع له عند بعض معاصريه الذين اتهموه بسرقة كتاب العين للخليل وعلى رأسهم نفطوية،وكل ذلك كان نتيجة هذا التشابه الحاصل بين المعجمين.

وكما هو معلوم،فقد وجد هؤلاء اللّغويون المتأخرون«المادة اللغوية مجموعة معَدّةً تحت أيديهم،فكان عليهم أن يوجدوا أسسا جديدة يقيمون معجماتهم عليها...»[2]،ورغم ما شهدته هذه الأخيرة – الأسس– من تنوع إلا أن الطابع العام الذي ظل مسيطرا على بعض هؤلاء المتأخرين هو الاحتذاء بمناهج سابقيهم والعمل عليها كما ورثوها عن أصحابها،وهو ما جعل (أحمد مختار)،يصف حال هؤلاء ممثّلا لهم بابن دريد وابن فارس على السواء،ذاهبا إلى القول أن اعتمادهم هذا قد تجاوز « مرحلة الاعتماد إلى مرحلة التقليد الأعمى ويحضرني من أمثلة التقليد الأعمى نموذجان:

أ– إتباع ابن دريد نظام التقليبات تقليدا للخليل بن أحمد،مع طرح ابن دريد للترتيب الصوتي،ونظام التقليبات لا يحقّق هدفه إلا مقترنا بالترتيب الصوتي الذي يكشف عن خصائص "النسيج الصوتي" للكلمات العربية ويميز التجمعات المسموحة والأخرى الممنوعة.

---

[1]– ابن دريد:جمهرة اللغة،ص40

[2]– نصار (حسين):المعجم العربي،ص340

ب- استخدام ابن فارس نظام الدائرة في ترتيب تالي الكلمات وثوالثها،أي بدؤه الثاني مما يلي الأول والثالث مما يلي الثاني وهذه نقطة حاكى فيها معاجم التقليبات دون أن ينتبه إلى الحكمة منها،لأنّ ما قبل الأول قد سبق في مكانه،ولكن بعد أن طرح ابن فارس نظام التقليبات لم تعد هناك حكمة في بدء الثاني مما يلي الأول،لأن ما قبل الأول قد سبق ذكره»[1].

لقد بات النّقل عن السابقين سنّة متبعة،والتي لم تقتصر على نظام الوضع فحسب بل بدت آثار هذا الإتباع وبشكل أوضح مع المادة المعجمية إذ عمل واضعوا هذه المعجمات على تناقلها بعضهم عن بعض،فهذا ابن فارس على سبيل التمثيل لا الحصر يصرح بالأخذ عن كتب السابقين والاعتماد عليها،وعلى خمسة منها بالذات وهي كتاب العين للخليل وإصلاح المنطق لابن السكيت،والجمهرة لابن دريد،وغريب الحديث والغريب المصنف لابن عبيد،يقول:«فهذه الكتب معتمدنا فيما استنبطناه من مقاييس اللغة،وما بعد هذه الكتب فمحمول عليها وراجع إليها»[2]،ويقول في موضوع آخر:«والخليل عندنا في هذا المعنى إمام»[3].

ولا يكاد الأمر يختلف عنه عند ابن دريد والأزهري..... وغيرهما،وإن كانا قد رأيا ضرورة أن لا يشمل النقل كل شيء،فإذا كان الخليل قد عمد إلى حصر اللغة بصحيحها وغريبها،مستعمَلِها ومهمَلِها،فإنّ هؤلاء وأمثالهم قد عمدوا إلى الفصيح والصحيح دون غيره،ودليل ذلك تلك التسمّيات التي أطلقها أصحابها عليها والتي توحي بالحرص على تنقية اللغة من الغريب والوحشي مثل تهذيب اللغة للأزهري، والصحاح للجوهري والجمهرة لابن دريد.

فإذا كانت حال هؤلاء السابقين - الأزهري وابن دريد- كما رأينا،فإن الأمر مع ابن منظور صاحب "لسان العرب" قد كان بخلاف ذلك،إذ سعى أن يكون معجمُه مجمعا بحرا تصب فيه مختلف الروافد فعمد إلى جمع ما تفرق في المعجمات السابقة وعددها خمسة،ملتزما الأمانة في نقله وفي هذا يقول:« وليس لي في هذا الكتاب فضيلة أمتُ بها،ولا وسيلة أتمسك بها،سوى أنّني جمعت فيه ما تفرق من تلك الكتب من العلوم وبسطت القول فيه،ولم أشبع باليسير،وطالب العلم منهوم.....»[4].

إن التزامه بهذه الأمانة قد جعلته يعتذر لقارئ معجمه كونه عمد إلى النقل دون أن يتصرف فيما جاء فيها،وهنا يقول أيضا:« فمن وقف على صواب أو زلل،فعهدته على المصنِّف الأول،وحمده

---

[1] - عمر(أحمد مختار):البحث اللغوي عند العرب،ص298، 299

[2] - ابن فارس(أبو الحسن أحمد):مقاييس اللغة،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،ط1 ،1999،مج1 ،ص 09.

[3] - المصدر نفسه،ص191

[4] - ابن منظور: مقدمة لسان العرب،ص8

وذمّه على الأصل الذي عليه المعوّل،لأني نقلت من كل أصل مضمونه ولم أبدل منه شيئا فيقال إنما إثمه على الذين يبدلونه،بل أدّيت الأمانة في نقل الأصول بالفصِّ،وما تصرّفت فيه بكلام غير ما فيها من النص،فليعتد من ينقل عن كتابي أنه ينقل عن هذه الأصول الخمسة»[1].

لقد كانت الروح السائدة هي روح التقليد والتي انعكست سلبا على مسار تطور المعجم العربي عبر المراحل اللاحقة،فإذا كان العرب قد بلغوا المكانة الرفيعة بين الأمم الأخرى في هذا المجال فيما مضى فإنّ ذلك لم يدم طويلا،وما إن بزغ عصر النهضة في أوروبا حتى أخذت معاجم اللغات الأخرى تأخذ منحى آخر أكثر تقدما وتهذيبا وازدهارا على نظيرتها العربية التي « دخلت في سبات استمرّ عدة قرون أفاقت لتجد نفسها دون موقعها من الأمم المتمدّنة،ولتجد أممًا سبقتها في مضمار الحضارة أشواطا طويلة،فأخذت تغذُّ السّير لتحتلّ المكان الذي أضاعته برقادها وتلحق الركب الذي فاتها بتخلّفها،فإذا بها تجد معجمها لا يسعفها في مواكبة المتقدمين في مختلف العلوم المعاصرة،أو المتفوقين في مختلف الفنون المتجددة،مما جعلها –رغم اعتزازها به– تضيق ذرعا بقصوره عن حاجاتها وتحرج صدرا مما فيه من حشو ومترادفات وأضداد لا طائل تحتها،وتملّ من اختلاف أقوال العلماء أو تباينها... وتنادي رجال من أولي العزم لتطوير المعجم العربي وتجديده»[2].

وكان علماء اللغة في لبنان السّباقين إلى التأثر بالانفتاح على الغرب،وما يزخر به من تجديد على جميع الأصعدة،وكان لهذا السبق بصماته على الحياة العلمية والثقافية واللغوية،نظرا لمميزات الحياة في لبنان على غيرها في العالم العربي شرقه وغربه»[3].

لقد رأى هؤلاء اللغويين والنقاد ضرورة الأخذ بتلك المعجمات القديمة منطلقا لهم في سبيل الوصول إلى معجم يواكب تطوّر العصر والحضارة،فوجهوا بذلك اهتمامهم نحو أمّهات المعاجم العربية بالدّراسة والنقد والتمحيص،« متّبعين في ذلك مناهج جريئة متأثرة بأساليب علمية غربية،وساعدتهم قدرتهم الشخصية وكفاءتهم العلمية على الموازنة بين لسانهم وما يحسنون من ألسن عديدة شرقية وغربية»[4].

وكان في طليعة هؤلاء الرواد أحمد فارس الشدياق(1804– 1887 م) الذي عمل على نقد القاموس "المحيط" للفيروزابادي والوقوف على أخطائه وتصحيحها،مضمّنا آرائه وتعليقاته عليه كتابه

---

[1]– المصدر السابق،ص 8

[2]– عدنان (الخطيب):المعجم العربي،ص11

[3]– ابن حويلي:المعجمية العربية،ص55

[4]– المرجع نفسه،الصفحة نفسها

"الجاسوس على القاموس"،ومن هؤلاء النّقّاد كذلك إبراهيم اليازجي والذي لم تقتصر جهوده على معجم واحد بل تعدّاه إلى معاجم عديدة نذكر منها:" تهذيب اللغة" للأزهري، "الصحاح" للجوهري و"الجمهرة "لابن دريد وغيرها، عاملا هو الآخر على نشر تعليقاته في "مجلة الضياء".

ولعلّه من المفيد أن ننبّه على أن هؤلاء الذين اتخذوا من النّقد وسيلة لتطوير المعجم العربي كثيرون وليس بالإمكان الإلمام بجهودهم جميعا،ولهذا اقتصرنا في حديثنا عنهم بالتمثيل بهذين العلمين السابقين فقط طلبا للاختصار،كما أنه من الضروري الإشارة كذلك إلى أن الإقبال على المعاجم بالنقد والتمحيص لم يشمل أمهات المعاجم فقط بل شمل المعاجم الحديثة كذلك،على غرار ما قام به الشيخ أحمد رضا (1872- 1953م) مع معجم "أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد"،كذلك الأب أنستانس ماري الكرملي الذي عمل على تتبع هفوات البستاني وأوهامه في معجمه "محيط المحيط".

لقد كان لحركة النّقد هذه،الأثر الأبرز إذ« أثرت التفكير المعجمي وشحذت همما برز مفعولها في تأليف المعاجم الحديثة»[1]،لأنها ببساطة لم تقف عند الكشف عن أغلاط أصحابها وتتبّعها،بل تعدت ذلك ومن خلال ما كان ينشره هؤلاء من أفكار وآراء،وبعد الإطلاع عليها سَعَى هؤلاء إلى وضع معاجم تتلافى هذه المآخذ،وفي هذا الصدد يقول الشدياق:«فإنّي لما رأيت في تعاريف القاموس للإمام القاضي مجد الدين الفيروزابادي قصورا وابهاما،وايجازا وايهاما،وترتيب الأفعال ومشتقاتها فيه محوج إلى تعب في المراجعة ونصب في المطالعة،والناس راوون منه،وراضون عنه،أحببت أن أبيّن في هذا الكتاب ما يحض أهل العربية في عصرنا هذا على تأليف كتاب في اللغة يكون سهل الترتيب واضح التعاريف،شاملا للألفاظ التي استعملها الأدباء والكتّاب وكل من اشتهر بالتأليف،سهل المجتنى داني الفوائد بيّن العبارة،وافي المقاصد ....وذلك لا يتأتّى إلا بإظهار ما في القاموس من الخلل والأصول،بنوع لا يحمل القارئ على الملل ولا يقنطه من تحصيل فوائد اللغة التي هي خير محصّل »[2].

لقد كانت رغبة هؤلاء في النهوض بالمعجم العربي شديدة وآمالهم في تحقيق ذلك كبيرة،وهو ما تجلّى فيما بعد في تلك الحركة الواسعة لهؤلاء اللغويين والنّقاد وعليه،فقد شهدت حركة التأليف في هذه المرحلة ظهور العديد من المعجمات الحديثة من ذلك "محيط المحيط" و"قطر المحيط" للمعلم بطرس البستاني،ومعجم "أقرب الموارد على فصح العربية والشوارد" لسعيد خوري الشرتوني،و"معجم الطالب" للمعلّم جرجس همام الشويري اللبناني،و"البستان" لعبد الله البستاني.... وغيرها،والتي تعد

[1] – ابن حويلي:المعجمية العربية ،ص57

[2] – الشدياق (أحمد فارس):مقدمة الجاسوس على القاموس ،ص3

لبنة جديدة في ذلك الصرح الذي شيّده السابقون صرح التأليف المعجمي لكن ما يؤخذ على هذه المعجمات هو وقوعها في المأخذ نفسه الذي وقع فيه السابقون،وهو الاعتماد على بعضهم البعض ونقصد هنا الاعتماد على المعجمات القديمة،ما جعل هذه المعجمات هي الأخرى ترمى بالقصور كونها « ليست إلا محاولة لإظهار القديم في ثوب جديد،دون أن تضيف شيئا جوهريا إلى تلك الصناعة »[1].وفي هذا الصدد يذهب (عبد الواحد وافي) إلى القول:إنها« لا تكاد تمتاز عن المعجمات القديمة إلا في حسن التنسيق ونظام الترتيب واستخدام بعض وسائل الإيضاح،كرسم ما تدل عليه الكلمات من حيوان أو نبات أو جماد،وتعرّضها لبعض المصطلحات الحديثة في العلوم والفنون والصناعات.... وما إلى ذلك»[2].

وما إن ظل الأمر كذلك حتى دخلت المعجمية العربية مرحلة سكونية،صار اللاحق فيها يقلد السابق واقتصرت المادة المعتمدة في البحث والجمع على تقليد الأسلاف في عصر التدوين،دون استلهامها من منابعها الحية (السماع/ الاستعمال)،وهو ما أحدث قطيعة مع الاستعمال الحي للغة عند متكلّميها،وأفقد بريق المعجمية العربية ودورها الأساس في تمثيل المعيش الثقافي والفكري للّغة العربية[3].

إن من بين الدوافع التي حرّكت هؤلاء المعجميين المحدثين بالدرجة الأولى هو الحاجة إلى معجم تعليمي يُلبّي حاجة الطلاب،وفي هذا الصدد صرّح لويس معلوف عن سبب وضعه معجم "المنجد في اللغة"،وواضح من خلال تسميته الهدف الذي يسعى إليه وعن هدفه،يقول أنه راجعٌ إلى:«كثرة ما لهج به أرباب المدارس وطلابُها بالحاجة إلى معجم مدرسي ليس بطويل مُمِلٍ ولا بهزيل معوزٍ،يسير مع المنهج الذي سارت به المعجمات اللغوية الأجنبيّة من إحكامٍ ووضعٍ ووضوح دلالة.... وكنا ممّن انتبه إلى هذا الأمر ورغب أشدّ الرغبة في تحقيق هذه الأمنية»[4].

ورغم كل تلك الشكاوى من هذه المعاجم الأصول،إلا أن ذلك لم يمنع واضع هذا المعجم من الاهتمام «بالقديم وأضاف إليه تنظيم المحدثين ورسومهم،فجاء معجمه خاليا من فضول القول والاستطرادات مع غزارة المادة»[5]،وهذا ما صرّح به قائلا:« وقد تحرّينا ما أمكننا المحافظة على عبارات

---

[1]- ظاظا (حسين):كلام العرب من قضايا اللغة العربية،دار القلم، دمشق،سوريا،ط2، 1990، ص114،115

[2]- وافي (علي عبد الواحد):فقه اللغة،ص289

[3]- بلقندور (هواري):الملكة المعجمية و الأداء اللغوي مقارنة في الأنموذج الوظيفي التداولي (مقال)،مجلة الصوتيات،مخبر الصوتيات العربية الحديثة،جامعة سعد دحلب،البليدة،الجزائر،العدد 2، 2006 ، ص127،بتصرف

[4]- معلوف (لويس):المنجد في اللغة،المطبعة الكاثوليكية،بيروت،لبنان،دط،1908، ص1

[5]- الرديني:المعجمات العربية،ص128

الأقدمين،وأغفلنا ما يمسّ حرمة الآداب من الكلمات البذيئة التي لا يضرّ جهلها وقلما أفاد علمها»[1].

إن المحافظة على عبارات الأقدمين في معجمه لم تمنع هي الأخرى معجمه من أن يلقى« رواجا في الأوساط العلمية واللغوية إذ يعدّ أشهر المعجمات الحديثة،خاصة بعد تلك التحسينات والتنقيحات التي أدخلها على طبعاته المتعدّدة التي تجاوزت العشرين،وضاهى بإنجازه تلك المعجمات الغربية،فجاء بالفعل معجما تربويا يلبي رغبة المتعلمين فأسعفهم بلغة متزنة سهلة،وأبعدهم عن الزلل والخطل»[2].

والحق أن لويس معلوف قد نجح – إلى حد ما– فيما سعى إليه،فنال معجمه شهرة كبيرة بين الطّلاب:« خاصة بعدما أضاف إليه فردينارد توتل سنة 1956م ملحقا باسم (المنجد في الأدب والعلوم) وهو معجم لأعلام الشرق والغرب،ذلك كله رغم ما في المعجم نفسه من مآخذ ورغم ما في ملحقه من أخطاء وأوهام أكثرها منقول عن المصادر الأجنبية التي اعتمدها الأب توتل....»[3].

وعلى الرّغم من المحاسن والمزايا التي امتاز بها "المنجد" على غيره من المعاجم الأخرى إلاّ أنها لم تمنع بعضهم من توجيه أصابع الاتهام والنقد نحوه،خصوصا فيما يتعلق بالمصادر التي استقى منها مادة معجمه،وإن كان قد صرّح باعتماده على بعض المصادر القديمة إلاّ أنه « أدخل المولّد والعاميّ وأنه عني بالألفاظ المسيحية»[4].هذه الأخيرة التي كانت بمثابة الأساس الذي اتكأ عليه هؤلاء النقاد.

ومما لاشك فيه أن لتلك العقيدة التي يدين بها واضع المعجم الأثر الكبير في تسرّب بعض الألفاظ المسيحية لمعجمه،وهي حقيقة لا أحد يمكن أن ينكرها وقد رأينا اهتماما كبيرا بالألفاظ الفقهية وألفاظ الأحاديث.... وغيرها في معاجمنا العربية،ولنا في "مختار الصحاح" للإمام الرازي مثالا حيا على ذلك،ولا أحد يستطيع أن ينكر الخلفيات الدينية التي حكمت عمل هؤلاء فالمرء ابن بيئته،ثم إن القول بإدخال الألفاظ العامّية،فربّما محاولة من صاحب المعجم أن يكون معجمه ذا علاقة بالاستعمال الحي للغة،محاولا بذلك تجنّب تلك النّظرة السّكونية من اللّغة وهي التّهمة التي وجّهت لمن سبقه في هذا الميدان.

---

[1]– معلوف لويس:المنجد في اللغة ،ص1

[2]– ابن حويلي: المعجمية العربية،ص60

[3]– عدنان (الخطيب):المعجم العربي،ص60

[4]– ابن حويلي :المعجمية العربية،64

وإيمانا من هؤلاء الغَيارى على هذه اللغة وتزايد قناعتهم أن النهوض بالمعجم العربي لا يمكن أن يكون من خلال إعادة« ما جاء في المعاجم القديمة في ثوب قشيب كما فعلنا»[1]،كما أنه لا يمكن أن يكون نتيجة جهود فردية خاصّة في ظل استمرار هاجس المعجم التعليمي الذي ظلّ أكبر تحدّ يواجه الصناعة المعجمية العربية،زيادة على ذلك فإن الحاجة إلى وضع معاجم متخصّصة،تعنى بهذا الزخم الكبير من المصطلحات العلمية التي تنتمي لفروع مختلفة من العلوم،هذا ما جعل العربية تستشعر الحاجة لمثل هذه المعجمات نتيجة هذا التطوّر الذي مسّ جميع فروع المعرفة البشرية وعليه،فقد راح «بعض العلماء يحاول سدّ هذا النقص الذي تعاني منه اللغة العربية في هذا المجال،فوضع أمين معلوف"معجم الحيوان"و"المعجم الفلكي"بالإنجليزية والعربية،كما ألّف محمد شرف"معجم العلوم الطبية والطبيعية: عام1968،بالإنجليزية والعربية،وأخرج الأمير مصطفى الشهابي"معجم الألفاظ الزراعية"بالفرنسية والعربية و"معجم المصطلحات الزراعية".....و غيرها من المعاجم الأخرى. »[2].

أمّا فيما يتعلّق بالمعجم التعليمي فقد«حمل مجمع اللغة العربية عبء العمل على سدّ هذه الثغرة فأخرج عام 1960م، "المعجم الوسيط" في جزأين وقد أشرفَت على إخراجه لجنة من أعضاء المجمع....»[3]،وبالفعل فقد عُدّ هذا المعجم من المعاجم العصرية المجدّدة سواء كان ذلك في طريقة إخراجه أو من ناحية الترتيب والشرح الدقيق لألفاظه،كما زوّد ببعض الصور والرسوم الموضحة .

ومراعاة من واضعي هذا المعجم لخاصية التطوّر اللّغوي فقد عملوا على كسر كلّ الحدود الزمانية والمكانية التي عرفت قديما بنظرية الاحتجاج،فأدخلوا بذلك جميع الألفاظ المولّدة والدخيلة مع تبنّي جملة من القواعد والضوابط التي يتم بموجبها التعامل مع هذه الألفاظ وذلك بهدف الحفاظ على سلامة اللغة.

وبالفعل فقد جاء هذا المعجم « مجدَد ومعاصر يضع ألفاظ القرن العشرين إلى جانب ألفاظ الجاهلية والإسلام،ويهدم الحدود الزمانية والمكانية التي أقيمت خطا بين عصور اللغة المختلفة، ويثبت أنّ في اللغة العربية وحدة تضمّ أطرافها وحيوية تستوعب كلّ ما اتّصل بها،وتصوغه في قالبها،فيه ألفاظ حديثة ومصطلحات علمية»[4].

---

[1] – ظاظا (حسين):كلام العرب ،ص127

[2] – كامل (وفاء فايد):المجامع العربية و قضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن العشرين،عالم الكتاب مصر،دط،2004،ص24،23،بتصرف.

[3] – عدنان (الخطيب):المعجم العربي،ص55

[4] – عبد القادر (عبد الجليل) :المدارس المعجمية دراسة في البنية التركيبية،دار صفاء،عمان،ط1 ،2009،ص383

وإلى جانب هذا المعجم عمل المجمع على إصدار معجمات أخرى على غرار "المعجم الكبير"،و"الوجيز" .... وغيرها،بالإضافة بعض المعاجم المتخصّصة وإن كانت محاولات هذه الهيئات والمنظمات لم تقتصر على مجمع اللّغة العربية بالقاهرة،إلاّ أننا سنكتفي للتمثيل لهذه الجهود الجماعية بما سبق،ولأنّ الجهد البشري يبقى دائما بعيدا عن الكمال،فقد توجّهت اللجنة لقراء هذا المعجم من المتخصصين بعدم حرمانها من ملاحظاتهم وتعليقاتهم واستدراكاتهم لتجنّبها في الطبعات اللاحقة.

لقد كان صدور "المعجم الوسيط" دفعا كبيرا في مسار التأليف المعجمي،كما زاد من قناعة هؤلاء المشتغلين بهذا الميدان،أن وضع معاجم لغوية عصرية لا يتمّ نتيجة جهود فردية ودليل ذلك تلك المعاجم التي سبقت هذا المعجم والتي كان أصحابها« نادرا ما يتبادلون خبراتهم،أو يتحاورون في مناقشات تبادلية،مما يضيّع الوقت والجهد،ويجعل أيّ مشروع يبدأ من الصفر تقريبا»[1]،وإذا كانت هذه الجهود الفردية قد بسطت سيطرتها على ميدان الصناعة المعجمية قديما،واستمرّت حتى العصر الحديث مع هؤلاء اللبنانيين الذين سبق الحديث عنهم،فإنّنا شهدنا مع نهاية القرن الماضي محاولات الخروج بالمعجم من حيّز الجهود الفردية إلى خانة الأعمال الجماعية التي تتطلب تضافر الجهود والتكامل بين الأفراد والمؤسسات عل غرار ما يجري عند الغرب« إذ لم يدم هذا الوضع عندهم طويلا.... ولم تعد هناك أسرار في صناعة المعاجم مما سمح بتبادل الأفكار والآراء،بل وإعلان بعض المؤسسات المعجمية الكبيرة عن منهجها وخططها في تطبيقها بالفعل»[2].

والاحتكام للرأي السابق،يجعل المعجم العربي في حاجة« إلى هيئات علمية متعاونة أو إلى رجال متخصّصين في مختلف العلوم الحديثة،يعملون على تزويده بالمصطلحات العلمية التي تدعم النهضة العربية المعاصرةوتساعد على ترجمة المؤلفات الأجنبية إلى العربية وعلى التأليف وتدريس مختلف العلوم بها،ولقد عرفت الأمة العربية أفذاذا من العلماء كانوا عماد نهضتها التي بدأت مع منتصف القرن الماضي،فقد زودت معجمها بألوف المصطلحات وضعا وتحقيقا وإحياء،وقد نوّه بفضلهم كثير ممن بحثوا موضوع المصطلحات العلمية أو أرّخوا لها»[3].

والحقّ أنه لا أحد ينكر أهمية هذه المؤسسات والهيئات خاصة إذا كان هناك تبادل للآراء والتعليقات،وبالفعل فقد استطاعت أن تقطع أشواطا كبيرة بالمعجم العربي إلى الأمام،إلاّ أنّ كل هذا سيظل غير كافٍ في ظل تجاهل « المقاربات المعجمية الدولية،وما وفّرت للدارسين من رؤى تؤسّس

---

[1]- عمر (أحمد مختار):صناعة المعجم الحديث،ص166

[2]- المرجع نفسه،الصفحة نفسها،بتصرف

[3]- عدنان (الخطيب):المعجم العربي ،ص59

للمعجمية علما مستقلا ومجمعا بحرا تصب فيه كل العلوم اللسانية،من صوتية ونحوية ودلالية وأسلوبية وما وراءها من قراءات بنيوية ووظيفية وتوليدية....الخ»[1].

إن تجاوز هذا الوضع الذي يحياه المعجم العربي والخروج من هذا التأخّر الذي يعيشه في العصر الحديث، لم يعد بالأمر العسير خاصّة إذا أخذنا بعين الاعتبار الجهود المعاصرة التي بذّلها ويبذلها لسانيون في هذا المجال،منهم: تمّام حسان،إبراهيم بن مراد،عبد القادر الفاسي،ومحمد رشاد الحمزاوي،مصطفى الشهابي....وغيرهم كثير،مستفيدين في ذلك من التطوّر الهائل الذي يعيشه الدّرس اللساني الحديث،محاولين بعد ذلك نشر هذه الأفكار في بعض الحوليات،كما تعمل جمعية المعجمية في تونس على نشر هذه الأفكار،وغيرها من المؤسسات والمجلات الأخرى،كل هذا إيمانا منهم أن النهوض بالدّرس اللغوي عامّة والمعجمي خاصة،لا يمكن أن يكون محليا إلا إذا تم « فتح نافذة تُطل على الجهود اللغوية غير عربية،وأن العمل المعجمي العربي ينبغي أن يستفيد من الأعمال المعجمية الأجنبية التي تمّت في لغات أخرى،ومن المناهج التي وضعها أصحابها لها،ومن التقنيات الحديثة التي استخدمت مؤخّرا في صناعة المعاجم وإخراجها...»[2].

نستنتج من كل ما سبق،أنّ المعاجم العربية سواء القديمة منها أم الحديثة قد ظلت إلى زمن متأخر يعتمد أصحابها على النقل من القواميس السابقة،وإن كان هناك تجديد فلا يكاد يتعدى الاختصار أو الزيادة فيما يتعلق بالمادة اللغوية،وإعادة الترتيب والتبويب فيما يخص المنهج أو النظام.

وخلاصة القول أنّ المعجمات العربية قد استطاعت أن تفي بما وُضعت لأجله،وإسهامات مؤلفيها بادية لا يمكن إنكارها،على الرغم مما سجّله بعض اللغويين على هذه المعجمات من مآخذ وملاحظات فإن ذلك لا ينقِص من قيمتهم وقيمة أعمالهم شيء،فقد تضمّنت كتبهم العديدَ من الإشارات التي تُعدّ من صميم الدرس اللغوي الحديث والتي يتغنى بها المحدَثون،وعليه فالاعتراف لهم بما قدّموه واجب وأما من أنكر ذلك منهم فهو جاحد،وحسبنا نحن اليوم«أن نحاول إصدار معجم يربط الماضي بالحاضر،ويحافظ على العربية الفصحى»[3].

---

[1] – الحمزاوي:المعجمية،ص116

[2] – عمر (أحمد مختار):صناعة المعجم الحديث،ص14

[3] – الراجحي (شرف الدين علي):في علم اللغة عند العرب،ص214

الفصل الثاني:

"جمهرة اللغة لابن دريد"

دراسة في الأسس المعجمية.

المبحث الأول : المؤلف و المعجم.

المبحث الثاني : المصادر اللغوية للمعجم.

المبحث الثالث : نظام الوضع في المعجم.

المبحث الرابع : معجم ابن دريد في ميزان النقد.

1 – ابن دريد: نشأته وحياته:

هو محمّد بن الحسين بن دريد الإمام أبوبكر الأزدي اللّغوي الشافعي،مولده بالبصرة في سِكَّة صالح في خلافة المعتصم سنة ثلاث وعشرين ومائتين،وبالبصرة تأدّب وعُلّم اللّغة وأشعار العرب وظلّ يتنقّل في جزائر البحْر والبصرة وفارس،طلب الأدب وعلم العربية على يد علماء مشهورين من أمثال:الأشناندانى الذي روى عنه فيما بعد كتابه:"معاني الشعر"،كما أخذ عن علماء آخرين مشهورين من أمثال:أبو حاتم السجستاني وأبي الفضل الرياشي وعبد الرحمن ابن أخي الأصمعي وأبو عمران الكلابي ومحمد بن هارون التوزي وغيرهم كثير.[1]

لقد أفاد ابن دريد من هؤلاء فائدة عظيمة،جعلت منه وبحق أحد جهابذة اللغة والأدب،فكان ممن أكسبوا مدرسة البصرة شهرة وازدهارا،والواقع أن مكانته في العلم لم تكن نتيجة جهود مربّييه ومعلميه فحسب، بل كانت أيضا نتيجة فطرة وطبيعة جُبل عليها الرجل فقد تمتّع بقوة في الحفظ وسعة في الاستيعاب،ومن الأخبار التي تناقلتها الكتب وأجمعت على قوة حفظه واستيعابه ما يرويه عن نفسه إذ يقول:«كان أبو عثمان الأشناندانى معلّمي،وكان عمي الحسين بن دريد يتولى تربيتي، فكان إذا أراد الأكل استدعى أبا عثمان ليأكل معه،فدخل يوما عمي وأبو عثمان يرويني قصيدة الحارث بن حلّزة التي أولها:

آذنتنا ببينها أسماء.....

فقال لي عمي:إذا حفظت هذه القصيدة وهبت لك كذا وكذا،ثم دعا المعلم ليأكل معه فدخل إليه فأكلا وتحدثا بعد الأكل ساعة،فإلى أن رجع المعلم حفظت ديوان الحارث بن حلّزة بأسره،فخرج المعلم فعرّفه ذلك،فاستعظمه وأخذ يعتبره عليّ فوجدني قد حفظته،فدخل إلي عمي فأخبره فأعطاني ما كان وعدني به».[2]

ومن الأخبار أيضا التي أجمعت على قوة ذاكرته ما ذكره(السّيوطي) وغيره من إملاء ابن دريد لكتابه"الجمهرة" على أبي العباس الميكالي من أوّله إلى آخره،دون أن يستعين في ذلك بالنظر في كتاب

[1] – ياقوت الحموي (أبي عبد الله بن عبد الله الرومي):معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،ط1، 1991 ،ص296 ،بتصرف

[2] – المصدر نفسه، ص 297.

إلاّ في باب الهمز واللّفيف فإنه طالع بعض الكتب،وكان عمره يومها أربع وسبعين عاما ولنا أن نتخيّل حال المرء وضعفه في مثل هذا العمر المتقدم.[1]

ولما عُرِف عن ابن دريد من علم باللغة وأشعار العرب،فقد لقي احتراما وتقديرا من قبل الجميع،ومن هؤلاء عبد الله بن محمد بن مكيال،هذا الأخير دعاه لتأديب ولده وكان يومها عامل كور الأهواز للخليفة المقتدر بالله جعفر بن أحمد المعتضد،وما كان من ابن دريد إلاّ أن لبّى دعوته،وفيه وفي ابنه نظم مقصورته الشهيرة يمدحهما فيها،لما لقيه منهما من كرم وسخاء فلم يبخلا عليه،ونال منهما أموالا كثيرة،ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ بل قلّداه ديوان فارس يدير شؤونه ويتولى ترخيص وتوقيع ما يصدر عنه.

يقول أبو بكر بن دريد:[2]

إنَّ العــراقَ لم أفــارقْ أهلــهُ **** عـنْ شنإٍ أصَـدَّني ولا قِـلَى

إنْ كنتُ أبصرتُ لهمْ من بعدهمْ **** مثلاً فأغضيتُ عن وخزِ السفا

حَاشا الأَمِيرين اللّذين أوْفـدا **** عليَّ ظــلاً من نعيمٍ قد ضَفا

وكما يُقال فإن دوام الحال من المحال،فقد عُزل ابن مكيال من منصبه ما اضطرّ ابن دريد أن يرحل عن بلاد فارس ليستقرّ بعدها ببغداد،ولم يختلف الأمر معه،وبمجرد نزوله بغداد ومعرفة الإمام المقتدر خبره ومكانته في العلم أمر أن يجري عليه خمسون دينارا في كل شهر،فلم تزل جارية عليه إلى حين وفاته في بغداد سنة 321هـ.

ونظرا إلى المكانة التي حظي بها بين أهل عصره من تقدير واحترام،فقد خلّف نبأ وفاته أثرا في نفوس محبيه ومريديه،فرثاه جحظة البرمكي بقوله:[3]

فقَدتُ بـابـن دريدَ كـلَّ فــائـدةٍ **** لـما غدا ثالثُ الأحْجـار و التُرب

وكنتُ أبكي لفقدِ الجودِ منفردًا **** فصِرتُ أبكي لفقد الجودِ و الأدبِ

وقال آخر:[4]

يلومُ على فرطِ الأسى و يفنّدُ **** خـلّيٌ من الوجدِ الذي يتَجدّدُ

---

[1] – السيوطي(عبد الرحمن جلال الدين): المزهر في علوم اللغة و أنواعها،شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى بك،علي محمد بجاوي،ومحمد أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصرية ،صيدا ،لبنان،دط،1986،ج1، ص 94، بتصرف.

[2] – ابن دريد: الاشتقاق،تح عبد السلام هارون،دار الجيل،بيروت،لبنان،ط1، 1991،ص 04.

[3] – المصدر نفسه، ص 05.

[4] – المصدر نفسه،الصفحة نفسها.

ويكبـــرُ أن ينهلَ دمعٌ أراقهُ **** تضرّمُ نارٍ في الحَشا ليسَ تخمدُ

هذا وقد مات ابن دريد في اليوم الذي مات فيه بن محمد الجبّائي فقيل:«مات عَلَمَا اللغة والكلام،ودُفنا جميعا في مقبرة الخيزران»[1].ولأنّ ابن دريد قد عمّر طويلا (قرنا من الزمن تقريبا)،فقد سمح له هذا العمر الطويل أن ينشر علمه بين تلامذته ومحبّيه من خلال ما كان يحضره من مجالس العلم ومدارسته،وبالفعل فقد تخرّج على يديه علماء أجلاّء،حملوا راية العلم بعد وفاته فطارت أسماؤهم في سماء العلم والأدب، ومنهم أبو علي القالي صاحب كتاب " الأمالي"،وأبو الفرج الأصفهاني صاحب " الأغاني"،وأبو عيسى الرمّاني النّحوي المعروف،والمزرباني.... وغيرهم.والحقيقة أن أسماء هؤلاء لازالت تتوارد وتذكر في كتب اللغة والأدب حتى أيامنا هذه.

لقد«كان ابن دريد قويّ الذاكرة تُعرض عليه دواوين العرب فيسابق لحفظها،وما قرئ عليه ديوان شاعر إلا ويسابق إلى روايته لحفظه له»[2].وإلى جانب حياة العلم فقد مال لحياة اللّهو والطّرب والشرب،فكان مدمنا للخمر،مولعا بآلات الطرب كاسبا للمال،ومما جاء في وصف حياته هذه ما يُروى عنه أنّ:«سائلا جاء إلى ابن دريد فلم يكن عنده غير دنٍ نبيذ فوهبه له،فجاء غلامه وأنكر عليه ذلك فقال:أيّ شيء أعمل فلم يكن عندي غيره؟ ثم تلا قوله تعالى:﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[3]. فما تمّ اليوم حتّى أُهدِي له عشرةُ دِنانٍ فقال الغلام: تصدّقنا بواحد وأخذنا عشرة »[4].

والروايات في هذا الجانب كثيرة من ذلك أيضا،ما ذكره الإمام الدّلجي صاحب:"الفلاكة والمفلوكين"الذي عدّ ابن دريد من جماعة المفلوكين وكان يقول عنه:«كان يشرب الخمر إلى أن جاوز التسعين سنة».[5]

وكان ابن شاهين أيضا يقول: «كنّا ندخل على ابن دريد فنستحي مما نرى من العيدان المعلقة والشراب مصفى موضوعا»[6].

---

[1] – ياقوت (الحموي) :معجم الأدباء،ص 296.

[2] – ابن دريد:الإشتقاق ص10،بتصرف

[3] – سورة آل عمران،الآية92

[4] – السيوطي(عبد الرحمن جلال الدين):بغية الوعاة في أخبار اللغويين و النحاة،تح محمد أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصرية،لبنان،دط، دت،ج1،ص77

[5] – الدلجي(أحمد بن علي):الفلاكة والمفلوكون،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،ط1 ،1993 ،ص78.

[6] – المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

بالإضافة إلى ما سبق،فقد جاء عن الأزهري إذ يقول أيضا:«فدخلت عليه فوجدته سكران لا يكاد يستمر لسانه على الكلام من غلبة السكر عليه ».[1]

هذا وإن كان جانب اللهو قد مثّل جزءا من حياة ابن دريد،فإن ذلك لا ينفي الجانب الآخر فيه وهو جانب العلم والأدب،وهو وإن مال للشّرب واللهو،يبقى أحد أبرز الرّجال الذين خدموا اللغة العربية وأحد جهابذة اللغة والشعر وأقوال العلماء في هذا الجانب كثيرة أيضا قيل عنه:«هو الذي انتهى إليه علم لغة البصريين،وكان أحفظ الناس وأوسعهم علما،وأقدرهم على شعر،وما ازدحم العلم والشعر في صدر أحدهما ازدحامه في صدر خلف الأحمر وابن دريد، وتصدر ابن دريد في العلم ستين سنة»[2] .وقيل عنه أيضا:«كان أعلم الشعراء وأشعر العلماء»[3].

لقد كان ابن دريد بحقّ معجزة عصره،وأعجوبة زمانه ودهره مما جعل البعض يتساءل عن السرّ في هذه الشخصية الفريدة،وكيف تسنّى لها أن تجمع بين العلم باللغة وقول الشعر في آن واحد؟

كان ابن دريد عالما لغويا وطبيعة العلم تعارض طبيعة الشعر لأنّ رقّة الطبع وسعة الخيال،والنفس التي تفيض منها العاطفة فيضا ليس حظّ العلماء منها كحظّ الشعراء،فالعالم يعيش معتمدا على الناحية العقلية مما يشغله عن حياة العاطفة الشعرية الرقيقة التي تختلف بمقوماتها عن الحياة العلمية.[4]

لكن الواقع كشف غير ذلك فقد استطاع ابن دريد أن يجمع بين كل هذه المتباينات في شخصه في وقت واحد وهذا إن دلّ على شيء،فإنما يدلّ على براعة الرجل ومقدرته العلمية،زيادة على ذلك حسٌّ مرهف ونفس رقيقة وعاطفة جيّاشة كلها صفات الرجل وخصاله.

لقد رأينا من الأهمية أن نقف عند هذين الجانبين من حياة ابن دريد وقفة ولو سريعة،وكما سبق وأشرنا فقد كان ابن دريد ممن تمكّنَ من اللغة حقّ التّمكّن رغم كِبر سنّه،وممّا جاء في هذا ما يرويه بعضهم،فقالوا:«حضرنا مجلس ابن دريد وكان يتضجر ممن يخطئ في قراءته،فحضر غلام وضيء الوجه فجعل يقرأ ويكثر الخطأ وابن دريد صابر عليه،فتعجّب أهل المجلس،فقال رجل منهم:لا تعجبوا فإن في وجهه غفران ذنوبه،فسمعهم ابن دريد،فلما أراد أن يقرأ قال:هات يا من ليس في وجهه غفران ذنوبه،فعجبوا من صحة سمعه مع علوّ سنه ».[5]

---

[1] – الأزهري(أبو منصور محمد بن أحمد):تهذيب اللغة،تح رياض زكي قاسم،دار المعرفة بيروت،لبنان،ط1 ،2001،مج 1،ص50

[2] – أبو الطيب اللغوي(عبد الواحد بن علي الحلبي):مراتب النحويين،مكتبة نهضة مصر ومطبعتها،القاهرة،مصر،دط،دت،ص83

[3] – ياقوت (الحموي) :معجم الأدباء،ص 297.

[4] – إكرام (فاعور):مقامات بديع الزمان الهمذاني و علاقتها بأحاديث ابن دريد،دار اقرأ، بيروت،لبنان،ط1، 1983 ،ص11

[5] – ياقوت (الحموي):معجم الأدباء،ص 303.

وقال بعضهم فيه:[1]

منْ يكنْ للظّباءِ طالبَ صيدٍ **** فعليهِ بمَجْلسِ ابن دُريدِ

إنَّ فيهِ لأوجهًا قيّدَتْني **** عنْ طُلاب العُلا بأوْثق قيدِ

ومما يُروى عن ابن دريد أيضا،ما جاء به (المسعودي) في كتابه مروج الذهب أنّ ابن دريد« كان ممن برع في زماننا هذا في الشعر،وانتهى في اللغة وقام مقام الخليل بن أحمد فيها... وكان يذهب في الشعر كل مذهب، فَطَورا يجزل،وطورا يرق،وشعره أكثر من أن نحصيه أو يأتي عليه كتابنا هذا»[2]

وذهب القفطي إلى تأكيد القول السابق فقال: «وشعره كثير،قال لي من رآه في خمس مجلدات،وقيل أكبر من ذلك».[3]

وفي الحقيقة لقد وقفنا على أشعار كثيرة ونحن نطالع سيرة الرجل،والتي جميعها نسبت إليه موزعة على أغراض كثيرة،ومن أشهر ما قال مقصورته الشهيرة التي مدح فيها ابن مكيال وابنيه،يقول في مطلعها:[4]

أمَا تَرى رأْسِي حَاكَى لونُهُ **** طُرّةَ صُبح تحتَ أذيالِ الدُّجى

وإذا كان كل ما سبق ذكره ممّا يشهد للرجل بعلمه ومعرفته وبراعته في نظم الشعر،فإن لنا أيضا في مجموع الكتب التي وصلتنا جميعا تقريبا أكبر شاهد على ما قلناه،مما لا يدع مجالا للشك فيه وفي علمه،ويبطل مزاعم من قدح فيه،وإن كان قد سها أو أخطأ في بعض الجوانب،فإن ذلك لا ينقص من قيمة العالم الجليل أو يسقط عنه صفة العلم،وسيبقى من خير هؤلاء الذين خدموا اللغة العربية طوال حياتهم وبعد وفاتهم من خلال ما ورّثوه لطلبتهم خاصة،وعشّاق اللغة العربية والعلم عامّة.

---

[1] – المصدر السابق،ص 303.

[2] – المسعودي (أبو الحسن علي بن الحسين):مروج الذهب ومعادن الجوهر،تح مصطفى السيد بن أبي ليلى،المكتبة التوفيقية،القاهرة،مصر،دط،2003 ، ج 4،ص297.

[3] – ابن دريد:الإشتقاق،ص22

[4] – السيوطي:بغية الوعاة،ص80

2- معجم الجمهرة:اسمه الكامل:"جمهرة اللغة"،من أهم المعجمات الأصول التي وصلتنا بعد معجم "العين" للخليل بن أحمد،صاحبه أبو بكر بن دريد،وكما هو واضح من تسمية هذا الكتاب فإنّ واضعه قد سعى إلى الجمهور من كلام العرب أي الشائع المشهور،دون الوحشي والمستنكر والغريب،ويشير ابن دريد إلى سبب تسميته بهذا الاسم فيقول:«وإنما أعرناه هذا الاسم لأننا اخترنا الجمهور من كلام العرب وأرجأنا الوحشي والمستنكر ».[1]

ويؤكد على هذا في موضع آخر في معجمه بقوله:«وإنما كان غرضنا من هذا الكتاب قصد جمهور اللغة وإلغاء الوحشي والمستنكر ».[2]

لقد حظي هذا الكتاب باهتمام كبير بين أهل اللغة والعلم سواء من أهل زمانه أو ممّن جاء بعدهم،ومما يدلّ على قيمة هذا الكتاب في نفوس هؤلاء الغُيّر على هذه اللغة،ما يرويه(السّيوطي) في مزهره من أنّه كان لأبي علي القالي «نسخة من الجمهرة بخط مؤلفها وكان قد أعطي بها مثقالا فأبى،فاشتدت به الحاجة فباعها بأربعين مثقالا،وكتب عليها هذه الأبيات:

أنِستُ بها عشرينَ عامًا وبعْتُها **** وقدْ طالَ وجْدي بعدَها وحَنيني
وما كانَ ظنّي أنّني سأَبيعُها **** ولوْ خلّدَتني في السُجون ديُوني
ولكنْ لعجزٍ و افتقارٍ و صبيةٍ **** صغارٍ عليهم تستهِلُّ شؤونِي
فقلتُ ولم أملكْ سوابقَ عَبرتي **** مقالةَ مكوِيِّ الفؤاد حزينِ
وقد تخرجُ الحاجاتُ- يا أمّ مالكٍ- **** كرائم من ربٍّ بهنَّ ضنينِ

فأرسلها الذي اشتراها،وأرسل معها أربعين دينارا أخرى رحمهم اللّه»[3].

ولِما امتاز به ابن دريد من قوّة في الذاكرة وسعة في الحفظ،راح يُملي هذا الكتاب ارتجالا معتمدا في ذلك على ذاكرته ويُصرّح(السيوطي) بذلك،فيقول:«أملى ابن دريد الجمهرة في فارس ثمّ أملاها بالبصرة وببغداد من حفظه،فلذلك تختلف النسخ،والنسخة المعول عليها هي الأخيرة،وآخر ما صحّ نسخة عبيد الله بن أحمد بن محمد النحوي المعروف(بجحجخ) لأنه كتبها من عدّة نسخ وقرأها عليه».[4]

---

[1] - ابن دريد: جمهرة اللغة ،ص41.
[2] - المصدر نفسه،ص1339
[3] - السيوطي: المزهر،ص95
[4] - المصدر نفسه،ص94،95

واعتماد ابن دريد على قوّة حفظه في إملاء الكتاب،جعل نسخه المتنوعة تختلف الواحدة منها عن الأخرى في كثير من النصوص،فقد وُجدت هذه النسخ المختلفة في العديد من مكتبات الأقطار،ونَقَلت إلينا كتب اللغة أخبار هذه النسخ الموجودة في كلّ من باريس،ولندن،بالإضافة إلى جامع القرويين بالمغرب ودار الكتب المصرية،وأيا صوفيا بتركيا،وكانت أوّل طبعة صدرت لهذا الكتاب ما بين: 1345- 1351هـ الموافق لسنتي 1926- 1932،في حيدر أباد – الدكن- عن مطبعة دائرة المعارف العثمانية،ثم توالت بعدها الطبعات المختلفة.للإشارة،فإنّ هذه الطّبعة الأولى قد جاءت في أربعة مجلدات خلافا للطبعات اللاحقة،وأشرف على تصحيحها السيد:زين العابدين الموسوي مصحّح في دائرة المعارف العثمانية.

ومما لا شكّ فيه أن محاولة الوقوف على جميع هذه النسخ ومقارنة بعضها مع بعض لمن الصعوبة بمكان،خاصّة في ظلّ تعذّر حصول الباحث على هذه النسخ جميعا،ومع ذلك فقد حاول بعضهم بذل جهود مضنّية في هذا السبيل،محاولين بذلك جمع كلّ ما أمكن من حقائق ومعلومات عنها،ومن الباحثين الذين خصّوا نسخ الجمهرة باهتمام في كتبهم(يسرى عبد الغني عبد الله) التي أفردت مجموعة من الصفحات في كتابها "معجم المعاجم العربية"فخصّت كلّ نسخة من هذه النسخ بعناية خاصة.

ومن بين هذه النسخ التي خصّتها بالحديث في هذا الكتاب: «النسخة المحفوظة في مكتبة العلوم بليدن الهولندية،وهي كاملة في ثلاث مجلدات قد كتبت بغاية الصحة في القرن السابع الهجري،إلاّ أنّ المجلد الأول منها ناقص نحو ستين ورقة،لكن هذا النقص أكمل حديثا من نسخة لا يعلم أين هي،أما المجلّدان الثاني والثالث فهما من رواية أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي المتوفى سنة (468هـ)،وهي أكمل روايات هذا الكتاب الجليل،وقد أتقن أبو سعيد وصحّح ما قرأه على أبي بكر بن دريد نفسه،وزاد فيما أظن تفسير الشواهد،ولكن قد ظهر في مواضع عديدة أنّ تفسيره هذا من أمالي شيخه المؤلّف ولا يوجد في هذه النسخة إلاّ القليل من التحريفات والأغلاط ».[1]

ويقرّ (حسين نصار) بصحة هذه النسخة السابقة،وإن كان يرى في النسخة التي نُسبت إلى عبيد الله بن أحمد أصحّ النسخ التي وصلت: «والتي وإن يعثر عليها الناشرون إلاّ أنّهم وقفوا على نسخة مكتوبة سنة 1078هـ،عن نسخة مقروءة على ابن خالويه (تلميذ ابن دريد) وأبي العلاء المعري وعليها حواشي لهما،وهي بهذا أصحّ النسخ والتي اتخذت أصلا لهم ».[2]

[1] – عبد الغني عبد الله (يسرى): معجم المعاجم العربية، ص 13.

[2] – نصار (حسين): المعجم العربي، ص 319.

للإشارة،فقد تعدّدت النّسخ وهو ما أشار إليه الدّارسون في كتبهم،محاولين بعد ذلك الوقوف على أهم الفروق والاختلافات الموجودة بينها،ومع ذلك فإنّنا سنكتفي بالإشارة إلى هاتين النسختين اللّتين رأى فيهما اللغويون أصحّ النّسخ مقارنة بالنّسخ الأخرى.

ويذهب (بدراوي زهران) إلى«أنّ النسخة المطبوعة المتداولة الآن هي الطّبعة الأولى الصادرة عن مطبعة مجلس دائرة المعارف ببلدة حيدر أباد الدّكن تحت صدارة رئيس الجمعية سنة 1344هـ» .[1]

[1] – بدراوي (زهران):المعجم العربي تطور و تاريخ في ضوء نظريات علم الدلالة لدى المحدثين،دار الآفاق العربية،القاهرة،مصر،ط1 2009،ص81

2-1- دوافع تأليفه:

جاء في مقدّمة معجم الجمهرة على لسان صاحبه ابن دريد الحديث عن الدوافع والأسباب التي جعلته يفكر في وضع كتابه،يقول في هذا الصدد: «إنّي لما رأيت زهد أهل هذا العصر في الأدب،وتثاقلهم عن الطلب،وعداوتهم لما يجهلون،وتضييعهم لما يعلّمون،ورأيت أكرم مواهب الله لعبده سعة في الفهم وسلطانا يملك به نفسه،ولُبّا يقمع به هواه،ورأيت ذا السّن من أهل دهرنا لغلبة الغباوة عليه وملكة الجهل لقياده،مضيّعا لما استودعته الأيام مقصّرا في النظر فيما يجب عليه،حتى كأنه ابن يومه ونتيج ساعته،ورأيت الناشئ المستقبل ذا الكفاية والجدّة،مُؤْثرا للشهوات صادفا عن سُبل الخيرات،حبوت العلم خزنا على معرفتي بفضل إذاعته وجلّلته سترا مع فرط بصيرتي بما في إظهاره من حسن الأحدوثة الباقية على الدّهر ».[1]

ويذهب ابن دريد إلى تصوير أهل زمانه من انقطاع عن العلم والأدب والانشغال بأمور الدنيا وشهواتها،وهو ما جعله يؤثر علمه لنفسه،تقديرا لنفاسته وشرفه من أن يبثّه في هؤلاء القوم،وهو ما ساهم في تأخير وضع كتابه إلى أن توفّرت له الظروف الملائمة لذلك،فقد تناهت به الحال إلى صحبة أبي العباس إسماعيل بن عبد الله بن محمد بن مكيال،ولِمَا عُرف به هذا الأخير من عناية بالعلم وأهله وهو ما شجّع ابن دريد على أن يضع له هذا الكتاب،وفي هذا يقول: «فعاشرت العقلاء كالمسترشد ودامجت الجهّال كالغبيّ،نفاسة في العلم أن أبثه في غير أهله أو أضعه حيث لا يُعرَف كنهُ قدره،حتى تناهت بي الحال إلى صحبة أبي العباس إسماعيل بن عبد الله بن محمد بن مكيال،أيّده الله بتوفيقه،فعاشرت منه شهابا ذاكيا وسَبّاقا مبرّزا وحكيما متناهيا وعالما متقنا،يتبسّط الحكمة بتعظيم أهلها،ويرتبط العلم بتقريب حملته،ويستجرّ الأدب بالبحث عن مظانّه، لم تطمح به خيلاء الملك،ولم تستفزّه شِرة الشباب،فبذلت له مصون ما أكننت،وأبديت مستور ما أخفيت،وسمحت بما كنت به ضنينا،ومذلت بما كنت عليه شحيحا،إذ رأيت لسوق العلم عنده نفاقا ولأهله لديه مزيّة،وإنّما يُدَّخر النّفيس في أحرز أماكنه،ويُودَع الزرع أخيل البقاع للنفع،فارتجلت الكتاب المنسوب إلى جمهرة اللغة».[2]

ومع أنّ ابن دريد قد ضنّ بمعجمه على أهله،إلاّ أنّ ذلك لم يمنعه من الالتزام بشيم العلماء وأخلاقهم، فتواضع وأقرّ بفضل الخليل عليه في وضع معجمه وإن خالفه بعض الشيء هو وغيره،إلاّ أنّ الاعتراف بفضل الخليل وصنيعه في هذا المجال – صناعة المعجمات – حقيقة لا أحد يستطيع أن ينكرها يقول ابن دريد: «...ولم أجر في إنشاء هذا الكتاب إلى الازدراء بعلمائنا ولا الطّعن في

---

[1] – ابن دريد: جمهرة اللغة،ص 39.

[2] – المصدر نفسه، ص39، 40

أسلافنا،وأنّى يكون ذلك؟وإنّما على مثالهم نحتذي وبسبيلهم نقتدي وعلى ما أصّلوا نبتني.وقد ألّف أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفرهودي رضوان الله عليه كتاب العين فأتعب من تصدّى لغايته،وعنّى من سما إلى نهايته،فالمنصف له بالغلب معترف،والمعاند متكلّف،وكلّ من بعده له تبع أقرّ بذلك أم جحد،ولكنه رحمه الله ألّف كتابه مُشاكِلا لثقوب فهمه وذكاء فطنته وحِدّة أذهان أهل دهره.وأملينا هذا الكتاب والنقصُ في النّاس فاشٍ والعجز لهم شامل،إلاّ خصائص كدراريّ النجوم في أطراف الأفق،فسهّلنا وعره ووطّأنا شأزه،وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة إذ كانت بالقلوب أعبق،وفي الأسماع أنفذ،وكان علم العامّة بها كعلم الخاصّة،وطالبُها – من هذه الجهة – بعيدا من الحيرة مشفيا على المراد ».[1]

[1] – ابن دريد:جمهرة اللغة،ص40

2 – 2– الكتب المؤلفة حول الجمهرة:

معجم الجمهرة لابن دريد كغيره من الكتب الأصول التي مثّلت موسوعات معرفية،وحملت بين دفّتيها جملة من المعارف والعلوم العربية المتنوعة،وهو ما جعلها تحظى باهتمام كبير من قبل الدارسين وطلاب العلم،سواء بالإطلاع عليها وعلى كنوزها أو بالاعتماد عليها أساسا في وضع كتب أخرى.

ومنذ ظهور هذا المعجم لصاحبه ابن دريد،عكف عليه الدارسون بالدراسة والتمحيص والتعليق والاختصار والإيضاح،فظلّ محطّ عناية هؤلاء إلى غاية القرن السادس أو قُل القرن السابع،هذه الفترة الأخيرة التي شهدت ظهور كتب أخرى جعلت أنظار الدارسين وطلاّب العلم تنصرف إلى هذه الكتب المتأخرة.ولا بأس من القول هنا بأن أول من ألّف كتابا حول الجمهرة،هو أبو عمرو الزاهد غلام ثعلب،وكان واسع الرواية غير أنّ له نوادرا و غرائبا أخطأ فيها،واستدرك ما فات ابن دريد وسماه:(فائت الجمهرة)،وكان يقرأ عليه كتاب الجمهرة أيضا فيما أظن،وألّف أبو العلاء المعرّي كتابا تناول فيه شرح شواهد الجمهرة وسمّاه (نثر شواهد الجمهرة) يُذكر أنه ثلاثة أجزاء.[1]

وألّف الصّاحب بن عباد المتوفى385هـ. مختصر للجمهرة وسمّاه (جوهرة الجمهرة)،افتخر به مؤلفه عند إتمامه فقال:

لما فَرغْنا من نِظام الجوْهَرة **** أعْورَت "العينَ" وماتَ "الجمهرة"

ووقف التصنيفُ عند القنطرةْ.

وفي مجال الاختصار كذلك عمد شرف الدين محمد بن نصر بن عُنين الشاعر إلى اختصارها،وكان يحفظها عن ظهر قلب.[2]

وبالإضافة إلى ما سبق،فقد كانت المادة المعجمية التي جمعها ابن دريد في معجمه الأساس الذي اعتمده أصحاب المعجمات الأخرى،على غرار" لسان العرب" لابن منظور الإفريقي،وابن سيده في معجمَيْه (المحكم والمخصص).

هذا ولم تقف جهود الرجل في مجال التأليف والتصنيف عند هذا الكتاب فحسب،بل خلّف مصنّفات عديدة ظلّت تتناقلها الأجيال المختلفة«سلِم بعضها ووصل إلينا مخطوطا أو محققا،ووردت إشارات إلى البعض الآخر في كتب التراجم والفهارس،واختفى جانب مع الزمن دون شك،وقد اهتم الأستاذ عبد السلام هارون محقق كتاب الإشتقاق، والدكتور رمزي منير البعلبكي محقق الجمهرة

[1] – عبد الغني عبد الله (يسرى):معجم المعاجم العربية،ص115،بتصرف

[2] – نصار (حسين):المعجم العربي،ص339

بإعداد قائمة لمؤلفات ابن دريد »[1]،ومن بين هذه الكتب نذكر:« أدب الكاتب،أسماء القبائل،أمالي في العربية،كتاب الاشتقاق،هذا الأخير يُعدّ من أشهر كتب ابن دريد بعد الجمهرة، وكتاب الأنواء،كتاب السلاح،كتاب فعلت وأفعلت،المجتنى،المجتبى،كتاب الملاحن،كتاب اللغات،كتاب النوادر،كتاب الخيل الصغير،كتاب الخيل الكبير،كتاب المطر،كتاب تقويم اللسان على مثل كتاب ابن قتيبة ولم يجرده(أي لم يفصله) من المسّودة فلم يخرج منه شيئ يعوّل عليه،...وغيرها من المصنفات الأخرى»[2].

[1] – درويش (أحمد):ابن دريد رائد فن القصة العربية،دار غريب،القاهرة،مصر،دط،2004،ص61

[2] – ياقوت (الحموي):معجم الأدباء،ص301

3- المصادر اللّغوية للمعجم:

درج اللّغويون منذ أن وُضع أوّل معجم في اللغة العربية إلى الكشف عن المصادر والمنابع التي استقى منها المؤلف مادّة معجمه اللغوية،وهو ما كان يشير إليه هؤلاء اللّغويون غالبا في مقدّمات معجماتهم،محاولين بعد ذلك كشف المنهج العام الذي ساروا على نهجه في عملية الاستقصاء هذه،فإذا كان الخليل بن أحمد مثلا،قد عَمَد إلى طريقة فريدة ميّزته عن غيره من اللغويين والتي عُرِفت بالتقليبات،وخلافا لنهج هذا الأخير،فقد سلك اللغويون من بعده طرقا مختلفة في عملية الجمع فقد«توزّعت مناهجهم إلى مدارس مختلفة كالاختيار الكمي والاختيار الذوقي »[1]،وانطلاقا من القول السابق ،نخلُص إلى أنّ عملية جمع المادة اللغوية قد سارت في اتجاهين هما:

1- الاختيار الكمي(الاستقصائي) :وقد سار في هذا الاتجاه أغلب اللُّغويين العرب القدماءَ منهم والمحدَثون،وتقوم عملية الجمع عندهم على النّقل من بطون الكتب المختلفة أو السّماع عن العرب،والجدير بالذكر هنا هو أنّ أصحاب هذا الاتجاه قد نظروا إلى اللغة المجموعة نظرة واحدة فلم يفاضلوا بين منطوق وآخر،وإنما كان أساسهم الأول جمعُ كل ما سُمِع أو جاء في كتب القوم،فكانت معجماتهم تَبَعا لذلك موسوعات لغوية صبّت فيها مختلف الروافد،وممّن مثّل هذا الاتجاه معجم لسان العرب لابن منظور،والقاموس المحيط للفيروزابادي... وغيرهم،وعليه فقد كانت السّمة الغالبة على هذا الاتجاه هي خاصية الاستقصاء،ومن ثَمّ ظل مبدأ الكمّ الأساس الأول الذي حكم عملية الجمع عند هؤلاء.

2- الاختيار الذوقي: واعتمد أصحاب هذا الاتجاه على المصدر نفسه الذي سلكه أصحاب الاتجاه الأول،لكن ما يميّزه عن سابقه هو عدم الأخذ بكل ما جاءت به الكتب أو تكلّمت به العرب،وعليه فقد خضعت عملية الجمع عند هذا الاتجاه لمبدأ الاختيار،فلم يكن جمعهم مطلقا مثل الأول،وإنما قام على« استبعاد ما يراه منكرا على اللغة،مستوفيا لرغائب العامة بعيدا عن المستهجن»[2] وأبرز من سار في هذا الأزهري ،والجوهري،وابن دريد الذي يدور الحديث عنه وعن معجمه في هذا الفصل.

وإذا كان هذا الأخير، لم يصرّح مباشرة بمصادر مادة معجمه واكتفى بقوله أنّه اقتصر في هذا المعجم على الجمهور من الكلام والشائع المشهور،لَمِمّا يؤكد ما ذهبنا إليه من تبنيه لهذا المبدأ -الاختيار- والعمل وِفق ما تقتضيه قواعده وفي هذا يقول: « وهذا كتاب جمهرة الكلام واللغة ومعرفة

---

[1] - عبد القادر (عبد الجليل):معجم الأصول في التراث العربي،دار صفاء،عمان،الأردن،ط1،2006، ج2،ص886،887،بتصرف

[2] - المرجع نفسه،ص886

جمل منها،تؤدّي بالناظر فيها إلى معظمها إن شاء الله تعالى،قال أبو بكر:وإنما أعرناه هذا الاسم لأنّا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجأنا الوحشي المستنكر».[1]،ويقول في موضع آخر:«وإنما كان غرضنا في هذا الكتاب قصد جمهور اللغة وإلغاء الوحشي والمستنكر » [2].

ومع أنّ ابن دريد قد اقتصر على الجمهور من الكلام فإن ذلك لا يعني أنّ الرجل أهمل غيره من الكلام الآخر مما هو أقلّ منه تداولا وشهرة،وهو إن لم يجعله في متن معجمه إلاّ أنه « ألحقه بآخره ولم يفعل ذلك مع كلّ الوحشي والغريب فهناك نوع حذفه»[3] وفي هذا يقول: «على أنّا ألغينا المستنكر واستعملنا المعروف»[4] .

وممّا لا شكّ فيه فإنّ طريقة تعامل ابن دريد مع هذا النوع من الكلام – الوحشي والغريب– تختلف عنها عند سابقه الخليل،الذي ضمّن معجمه كل ما وقع بين يديه سواء أكان غريبا أم نادرا مستعملا أو مهملا فكل الكلام عنده سواء،خلافا لابن دريد الذي اقتصر على المعروف دون غيره.

والقول بأنّ ابن دريد لم يهمل جميع الوحشي والغريب لـممّا يؤكد أهمية هذا النوع من الكلام وقيمته عند الرجل،وخير دليل على ذلك أنّه أفرد له بابا خاصا في نهاية معجمه سماه "باب النوادر"،والقول بهذا الرأي يقتضي منّا تساؤلا يبدو على قدر من الأهمية وهو:لماذا عَزف ابن دريد عن إدراج هذا النوع من الكلام في متن معجمه إذا كان بتلك القيمة والأهمية؟ زيادة على ذلك فهو من كلام العرب الذي نطقت به وسُمِع عنها؟ وإذا كان هذا النوع دون الشائع والمشهور مكانة وتقبّلا بين هؤلاء العرب،فلماذا لم يُهمله وعمد إلى تخصيص باب له في نهاية المعجم؟ثم أليس إفراد باب خاص به لحاجة في نفسه كان يسعى إليها؟

وكما هو معلوم،فإنّ اختيار المادّة المعجمية يخضع لمجموعة العوامل أو بالأحرى مجموعة من الأهداف التي يسعى اللغوي إلى بلوغها،والاختلاف بين هذه الأهداف يؤدّي حتما إلى اختلاف المعاجم وتنوعها،فإذا كان سبب وضع ابن دريد لمعجمه "الجمهرة" هو صعوبة معجم العين للخليل،فإنّ في هذا ما يبرر عمل ابن دريد الذي كان يسعى بلا شك إلى التيسير على أهل زمانه،واستدراج أهل عصره إلى هذا الكتاب،ولعله رأى في المادّة اللغوية التي حواها هذا الأخير بعضا من الصعوبة بالإضافة إلى نظامه كما سبق ذلك،وعليه فقد راعى ابن دريد وضع معجم يتماشى

---

[1] – ابن دريد:جمهرة اللغة ،ص41

[2] – المصدر نفسه،ص1339

[3] – حلمي (خليل):مقدمة لدراسة التراث المعجمي،ص166

[4] – ابن دريد:جمهرة اللغة،ص41

وحال هؤلاء،آخذا بعين الاعتبار اختلاف انتماءاتهم وتفاوت مستوياتهم العلمية والتعليمية،وهو ما من شأنه أن يحقق لمعجمه كفاية تداولية بين أهل زمانه،الذين سبق وأن أشار إلى حال اللغة والأدب بينهم وما آلت إليه من انصراف وانقطاع عنها وعن أهلها.

وإذا كنّا قد رأينا في عامل التيسير ما يبرر عمل ابن دريد، فإن من الدارسين من رأى خلاف ذلك من هؤلاء (إبراهيم السامرائي) الذي يعود بنا إلى قضية جمع اللغة في مراحلها الأولى وهو يتحدث عن هذا الغريب والنادر من اللغة«إذ يرى في صرامة هؤلاء اللغويين واقتصارهم أثناء الجمع على كلام البدو دون الحضر جعل من هؤلاء لا يطمئنّون إلى ما يدرج به سكان الحواضر ،قال القطامي:

ومنْ تكنْ الحضارةُ أعجبتهُ **** فأيُ رجالِ باديةٍ ترانا

ومن أجل ذلك أحبّوا الغريب ونقّبوا عنه وسعوا إليه كما أحبّوا النوادر،و"النوادر" ضرب آخر من الغريب الذي لا يعرفه إلا خاصة الخاصة،وفيه ما فيه من الفوائد الغريبة،وقد تعْجب أن ترى أنهم أُعجبوا بهذا العلم الدقيق الذي هو غريب ونوادر فصنّفوا في كليهما فكانت لغة و كان أدبا*»[1].

وإذا كان الباحث نفسه يُقر بأهمية هذا النوع من الكلام وعِظم فائدته فإن ابن دريد بلا شك قد قصد هذا،حينما صرّح في مقدمة المعجم أنه موجّه للعامّة والخاصّة،ولعلّه قصد بهذا الباب الأخير هؤلاء الخاصة من القراء،وأما تخصيصه بباب مستقل فمراعاةً للعامة من القراء كذلك.

هذا ولم يشأ (إبراهيم السامرائي) أن يقف عند هذه النقطة فحسب،بل ذهب أبعد من ذلك حينما شك في مدى صحة هذا النوع من الكلام فرجّح أن يكون من المصنوع الذي لم يرد عن العرب ولم يتكلموا به فقال:«ومن يدري لعل شيئا كثيرا من الكلم قد صنع ولم يكن ممّا يعرفه العرب لا في بواديهم ولا في حواضرهم،وإلى هذا أشار الخليل بن أحمد:هذا ما صنعه النحارير**،وهؤلاء هم طائفة من العلماء ولا أستطيع أن أصدّق أنّ كل ما وصفه ابن دريد بأنه "يَمَني" أو من لغة اليمن

---

*- وإلى الرأي نفسه يذهب زرال (صلاح الدين)،وهو يناقش موضوع الغريب مبينا دلالة هذا المفهوم قائلا:« وكان أول ما صادف المعاجم العربية هو تلك الكلمات الغريبة التي أثارت في نفوسهم شهوة البحث عنها،ولذلك فالغريب ليس الموحش كما يتوهم البعض منا،و هو ما عرف عند العرب بلطف المعنى».الظاهرة الدلالية عند علماء العربية إلى نهاية القرن الرابع الهجري ،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،لبنان،ط1 ،2008،ص224

[1] - السامرائي (إبراهيم):معجم و دراسة في العربية المعاصرة،مكتبة لبنان ناشرون،ط1 ، 2000،ص125،126

**- ويعلق السامرائي على قول الخليل السابق قائلا:«إنّ اهتمامهم بعربية البوادي التي لم يختلط أهلها بغير العرب بأي لون من الألوان جعلهم يقصدون هذه البوادي و يستنطقون أهلها ويستملونهم فكان ذلك إشعارا لأهل البوادي أن عندهم بضاعة يسعى إليها هؤلاء المجتهدون من سكان الحواضر ولعل ذلك أغرى هؤلاء البدو أن يتزيدوا و يكثروا،و يضعوا الكثير».المرجع نفسه،ص125

وآخذه على أنه حقيقة،فإذا كان ذلك من لغات اليمن وهو كثير فهّلا عُرف في كتب أهل اليمن "كالإكليل" و"الدامغة" وغيرها؟ وإذا كان ابن دريد من البلاد القريبة من اليمن – وهي سواحل الخليج أو البحر العربي أو عمان المعاصرة– فَلِمَ اختصّ ولم يشر إليها ممن كانوا من أهل تلك البلاد،كالخليل بن أحمد مثلا؟»[1]

ويضيف قائلا: «وقد فعل شيئا من هذا العلماء أنفسهم،وحسبُك أن تعرف أن موادا كثيرة انفرد بها ابن دريد فكانت من مناكيره... »[2].

إنّ موقف الباحث السابق يجعلنا نقول إنّ (إبراهيم السامرائي)،قد سلك الطريق نفسه الذي سار فيه من قبل كُلاً من الأزهري وأستاذه نفطويه حينما ذهبا إلى اتهام ابن دريد بالافتعال وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامها،ولأنّنا لسنا بصدد مناقشة هذه القضية ولا الحكم فيها لطرف على حساب آخر بحكم موقعنا و طبيعة بحثنا،فإنّنا نترك هذه المسألة لأهل العلم والنظر أو على الأقل سنؤجل الحديث عنها،لكن هذا لا يمنعنا من أن نتساءل عن أهم الأسس و المعايير التي جعلت من « ابن دريد يسمح لنفسه أن يكون حكمًا في مواد اللغة يقضي بعضها أنه وحشي مستنكر وينزّه كتابه عنه،ويألف بعضها الآخر فيثبته،و يبدوا أن هذا الحكم لم يسلم له فاللّغويون قرؤوا كتابه واستنكروا بعض ما أثبت وعقّبوا عليه – السامرائي مثلا– وكذلك كان يصنع مع كل لغوي يدّعي هذا الإدّعاء؟ »[3].

والحقيقة أنّ الحكم على الكلام بالمشهور والغريب لمن « الأمور النسبية التي تختلف من بيئة لغوية إلى أخرى،واكتفَى صدد هذا بنفسه حكما في الاختيار والإلغاء،وربّما استند في ذلك إلى علمه باللغة وكلام العرب وقِلّة ثقته فيمن يقدّم إليهم معجمه فهُم –كما وصفهم – من أكثر الناس زُهدا في الأدب ،يتثاقلون عن طلب العلم، وعداوتهم لما يجهلون وتضييعهم لِما يعلّمون»[4].

وبناء على ما سبق تبين لنا أنّ ابن دريد قد احتكم– في اختيار وحدات معجمه – إلى معايير ذاتية تَحَكّم فيها ذوقه الخاصّ وخبرته الطويلة مع اللغة.

---

[1] – السامرائي (إبراهيم):معجم و دراسة في العربية المعاصرة،ص125

[2] – المرجع نفسه، ص126

[3] – عبد السميع (محمد أحمد):المعاجم العربية دراسة تحليلية،دار الفكر العربي،مصر،دط،دت،ص43،بتصرف

[4] – حلمي (خليل):مقدمة لدراسة التراث المعجمي،ص166

ويبدو من مطالعة الجمهرة أنّ الرجل ارتجل الجمهرة ارتجالا،كما نصّ على ذلك في مقدّمته،وما ذكره السّيوطي:« أملى ابن دريد الجمهرة في فارس ثم أملاها في البصرة وببغداد من حفظه،ولم يستعِن عليها بالنظر في شيء من الكتب إلاّ في الهمز واللّفيف».[1]

ويظهر من هذا الإملاء أنّ الرجل متمكّن من علمه ومتقن أدواره،يُقلّب فنونه بحسن دراية وبُعدِ غَوْر،وهو في هذا المُتجه قد سرّب إلى معجمه بعضا من ذلك الوحشي المستنكر في آخر أبوابه، كأنّ الرجل يقدّم الصّحيحَ المتداول زادا للعامة والخاصة،والوحشيَ استئناسا منه لعرضه على مسامع القوم علّ فيه بعض المراد وكشفا لمعايير دلالية أخرى.[2]

لم يكن ابن دريد إلاّ ضمن الدائرة يلزم نفسه بمبدأ الاختيار الذي يلبّي حاجات القوم،ويصادف في نفوسهم تقبّلا،وهو في حدود هذا المتجه اختيار وظيفي يسعى معه ابن دريد إلى أن يُلبِس جمهرته لبوسه من إسقاط المواد غير الصحيحة والمرذولة،وكذلك الوقوف على الكلمات النزيلة على العربية وبيان مواضعها البنائية والدلالية.[3]

ولأنّ ابن دريد كان قد أقرّ في مقدّمة معجمه بفضل الخليل عليه وعلى من جاؤوا بعده إذ يقول: « ولم أجر في إنشاء هذا الكتاب إلى الازدراء بعلمائنا ولا الطّعن في أسلافنا، وأنّى يكون ذلك؟ وإنما على مثالهم نحتذي وبسبيلهم نقتدي وعلى ما أصّلوا نبتني...»[4]،وكلامه هذا يقودنا إلى الاعتقاد مسبقا أنّ اختياره لمادّته لا يكاد يخرج عن نطاق متقدّميه ونقصد هنا "معجم العين" للخليل،بالإضافة إلى مجموع الكتب والرسائل اللغوية التي ظهرت قبله،وهو ما ذهب إليه (حسن ظاظا)،حينما ذهب إلى أنّ ابن دريد « قد عوّل على كتاب العين وما وصله من المجاميع اللغوية للأصمعي،وأبي عبيدة وغيرهما،وما حفظه من الأشعار والأراجيز،وما سمعه من مشافهة الأعراب..»[5]

إنّ محاولة ابن دريد الاقتصار في مادة معجمه على المشهور من الكلام،تعتبر في الحقيقة أولى إسهامات الرجل في سبيل النّهوض بالمعجم العربي وتطويره، وكانت أولى الجوانب التي مسّها التحديث إذن هو المتن اللغوي.

---

[1] – السيوطي:بغية الوعاة،ص77

[2] – عبد القادر (عبد الجليل):المدارس المعجمية ،ص206

[3] – المرجع نفسه ،ص207

[4] – ابن دريد :جمهرة اللغة،ص40

[5] – ظاظا (حسن):كلام العرب،ص108

والواقع أنّ جهوده هذه تُعد من الأهداف التي تسعى إليها المعاجم الحديثة،وذلك بإسقاط جميع الألفاظ الغريبة وغير المستعملة والتي لا تحيا إلاّ من خلال الانتقال من معجم إلى آخر،دون أن تكون متداولة بين المتكلمين، وهي كما يقول (حسن ظاظا) ألفاظ « تحذلَقَ بها بعضهم دون أن يُكتَب لها الشيوع والانتشار»[1] ومن ثَمّ صعوبة التوصل لدلالتها،خاصّة إذا كانت بعيدة زمنيا عن الواقع الذي يعيشه المستعمِل والمتكلّم العربي في وقتنا الحالي،والتي كانت قد وصلت إليه عن طريق هذه المعجمات أو ضمن نصوص ودواوين تراثية قديمة جدا.

إنّ الدعوة إلى التيسير تَلْقى مساندة كبيرة من قِبل الدارسين ومستعمِلي المعاجم والتي لم تقتصر على المعجمات فحسب،بل تعدّت ذلك لتشمل مختلف مستويات اللغة سواء النحوية،أوالصرفية...وغيرها.

[1]- المرجع السابق،ص 128

4- نظام الوضع في المعجم:

والحديث عن معجم الجمهرة لابن دريد يقودنا بالضرورة إلى عقد مقارنة بسيطة بينه وبين سابقه الخليل،أو على الأقل إلقاء نظرة موجزة على المعجمَين فالعلاقة بينهما جليّة والوشائج بين الرجلين كبيرة،ولا يمكن لبحث يتناول معجم الجمهرة ونظامَه أن يغضّ الطرف عن الخليل ومعجمه "العين"،أيضا فأثر الرجل وفضله كبير كما سبق وبيّنا ذلك.

فإذا كان الخليل بن أحمد (ت 175هـ) قد مهّد – من خلال منهجه الصوتي الدقيق القائم على أسس علمية– لكل اللغويين الذين جاؤوا من بعده لإتباع هذا المنهج أو تعديله أو الخروج عنه وابتكار مناهج أخرى أكثر سهولة وتنظيما،ولما تميّز به هذا الأخير – المنهج الصوتي – من صعوبة ومشقة على غير المتخصّصين خاصة،«كونه يشترط في الباحث عن المعنى اللغوي للكلمة أن يكون أوّلا عالما بمخارج الحروف والتقسيمات الصرفية المتعددة،ويكاد ذلك يحصر المستفيدين من المعجم في دائرة العلماء لا المتعلمين،من هنا جاءت نظرة ابن دريد في التقاط حاجة العصر إلى توصيل الفائدة إلى قطاع أكبر من النّاس،وكانت ملاحظته التي ساقها في مقدمة معجمه حول معجم سلفه الكبير الخليل أنّه قيّم صعب الفائدة»[1]،من هنا بدأ التفكير في وضع أنظمة أخرى أكثر دقة وتيسيرا فشهد بذلك الدرس المعجمي محاولات عديدة في هذا الميدان،وكانت أول محاولة قام بها أبو بكر بن دريد– حينما ابتكر منهجا جديدا قديما– كونه وإن استطاع أن يتخلّص من منهج الخليل الصوتي والاستعاضة عنه بالترتيب الألف بائي،وأن يتفرّد ببعض الجوانب إلاّ أنه ظل تابعا للخليل في بعض أسسه الأخرى.

ومع ذلك فإنّ التاريخ يشهد لابن دريد ومعجمه " جمهرة اللغة"،بأول محاولة للخروج عن النظام الخليلي الصوتي،إلى النظام الألف بائي مع الأبنية، وهي بلا شك محاولة رائدة قام بها الرجل في سبيل تطوير المعجم العربي عموما ونظام الوضع فيه خصوصا.

وكما هو معلوم، فقد عُرف نظام ابن دريد الجديد بالترتيب الألف بائي مع الأبنية،وواضح من خلال التسمية اعتماده الترتيب الألف بائي بدلا من الترتيب الصوتي،أما تقسيمه للأبنية فلا تكاد تختلف عن تقسيمات الخليل فهي عنده ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية، فيما عدا تلك الملحقات والتفريعات الكثيرة التي ألحقها ابن دريد بكل بناء وهو ما سنفصّل الحديث عنه لاحقا إن شاء الله.

[1] – درويش (أحمد) :ابن دريد رائد فن القصة العربية،ص 66

وإذا كان ابن دريد قد استبدل النظام الصوتي بالنظام الألف بائي إلاّ أنه لم يجعل منه أساسه الأول في المعجم كما هو الشّأن عند الخليل، وإنما جعل أساسه الأول هو الأبنية،بعدها حاول أن يفتتح كل باب من هذه الأبواب بالكلمة المبدوءة بالحرف المعقود له هذا الباب يليه الحرف الذي بعده في الترتيب الألف بائي.

فإذا كان في باب الباء مثلا يصدّره بالباء مع التاء ثم الباء مع الثاء فالباء مع الحاء وهكذا إلى نهاية الحروف مُراعيا أسبقيتها،للإشارة فقد خالف ابن دريد الترتيب الألف بائي المعروف حينما سبق الهاء على الواو،زيادة على ذلك فقد عمل على«أن يصل الهمزة بما بعدها ولم يفتح بابا للهمزة مع الهمزة مثلا،وقد ساد هذا النهج مع بقية الأبواب »[1]

أما أساسه الثالث،والذي استلهمه من الخليل ويقوم على فكرة " التقاليب"،وإن كان ابن دريد لا يقلب حروف الكلمة كيفما جاءت،كما فعل الخليل وإنما يراعي أثناء تقليبها أسبقية حروفها.

والتساؤل الذي ننتظر الإجابة عنه بعد تحليل هذا المنهج تحليلا دقيقا هو:ما مدى التزام ابن دريد بالمنهج المصرّح به في مقدمة معجمه؟ وإلى أيّ مدى يمكن القول بتحقق الهدف المنشود من هذا النظام وهو الوصول إلى معجم سهل المطلب لما يحتاج منه؟.

لقد سعى ابن دريد من خلال منهجه القائم على أساس الترتيب الألف بائي مع الأبنية إلى التيسير لما رآه من صعوبة ومشقة في منهج الخليل الصوتي،وعن منهجه الجديد يقول:« وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة إذ كانت بالقلوب أعبق وفي الأسماع أنفذ،وكان علم العامة بها كعلم الخاصة،وطالبُها – من هذه الجهة – بعيدا من الحيرة مشفيّا عن المراد...»[2].

ومع طرحه لنظام الخليل فإنّ ذلك لم يمنع الرجل من الاعتراف بفضله عليه وعلى من جاء بعده،معترفا له بالسّبق والغلب في هذا الميدان ومقرّا بصعوبة معاندة الخليل والازدراء بعلمه،وكيف لا يعترف الرجل وهو الذي لم يستطع أن يتخلص من نظام الخليل وأفكاره كلّيا،والناظر في المعجمين يقف على تقاطعات كثيرة بين المعجمَين*،وأوّل هذه النقاط المشتركة بينهما المقدمة الصوتية التي صدّر بها كلّ منهما معجمه.

---

[1] – مجاهد مرداوي (عبد الكريم):مناهج التأليف المعجمي عند العرب ،ص341

[2] – ابن دريد :الجمهرة ،ص 40

* – للوقوف على هذه التقاطعات بين المعجمين بنوع من التفصيل،أنظر مقدمة محقق الجمهرة رمزي منير البعلبكي،من خلال النسخة الصادرة عن دار العلم للملايين بيروت،لبنان.

وتأسيسا على ما سبق ،فقد ارتأينا أن نقف ببحثنا عند هذه المقدمة قبل الخوض في تفاصيل المنهج العام للمعجم،وهنا قد يتبادر إلى ذّهن القارئ سؤال عن الغاية والهدف الذي كان يسعى إليه ابن دريد من خلال هذا التصدير الصوتي للمعجم؟

فإذا كان الخليل بن أحمد قد افتتح معجمه بهذه المقدمة الصوتية فهذا أمر مألوف له ما يبرّره،كون نظام الوضع في هذا المعجم اقتضى منه ذلك،ومستعمِل هذا المعجم –كما سبق الحديث– يتعيّن عليه معرفة أصوات العربية ومخارجها وصفاتها،ليتمكن بعدها من استعمال المعجم بيُسر،والخليل بلا شك قد قصد هذا،بالإضافة إلى فكرة التقليبات التي تبنّاها في معجمه وتعتمد على ذلك في معرفة المؤتلف وغير المؤتلف من الحروف العربية،للتمييز فيما بعد بين المستعمل والمهمل من الألفاظ في اللغة.

وأما الغاية من ذلك عند ابن دريد فغير واضحة وهو بلا شك «يسير في ركب الخليل ويقلّده دون إدراك حقيقي لعمل الخليل،فقد غفل عن الصلة العضوية التي ابتدعها الخليل بين دراسة أصوات العربية ومفهوم الوضع في كتاب العين كما رأينا من قبل،حيث يبدأ ذلك من الصوت إلى البنية إلى التقاليب لحصر المستعمَل والمهمَل من كلام العرب،وهو ما لم ينتبه إليه ابن دريد،ومعنى هذا أنّ الخطوة الأولى في مفهوم الوضع عند ابن دريد،هي الأخذ بالنظام الألفبائي في ترتيب المداخل،ويمكن إسقاط هذا الدراسة الصوتية التي صدّر بها معجمه،دون أدنى تأثير على هذا النظام.»[1]

لقد كان لتلك التقاطعات بين المعجمين وذلك التشابه الحاصل بينهما،أن دفع ببعض معاصريه إلى اعتبار ذلك نقطة ضعف في شخص ابن دريد واتهامه بسرقة كتاب "العين" وإعادة ترتيبه،مع أنّ ابن دريد قد اعترف بفضل الخليل عليه،لكن ذلك لم يكن ليشفع له عند هؤلاء و على رأسهم: إبراهيم بن محمد بن عرفة المعروف بنفطويه الذي ذهب يقول:[2]

ابنُ دريد بقرةْ **** وفيه عيٌّ وشِرةْ
ويدَّعي من حمُقه **** وضعَ كتاب الجمهرةْ
وهو كتابُ العين إلاّ **** أنّهُ قد غيّرهْ

[1] – حلمي (خليل): مقدمة لدراسة التراث المعجمي، ص 169.

[2] – السيوطي:المزهر،ص94

وقد ردّ عليه ابن دريد هو الآخر بقوله[1]:

لو أنزلَ الوحيُ على نفطويهْ **** لكانَ ذلك الوحيُ سخطًا عليه
وشاعرٌ يدعى بنصف اسمِهِ **** مستأصلُ للصَفـع في أخْـدُعيـه
أفٍّ على النحوِ و أربـابه **** قد صـار مـن أربـابهِ نفطـويه
أحـرقـهُ الله بنصفِ اسمه **** وصيّـرَ البـاقي صراخًـا عليه

وللوقوف على حقيقة هذه التهمة وغيرها من التهم التي ألصقت بابن دريد ومعجمه،سنقف على بعض تفاصيل هذا المعجم من خلال منهجه،وقبل ذلك سنعرِّج على هذه المقدمة الصوتية والتي اشتملت بلا شك على أفكار وآراء صوتية هامة، تعدّ من صميم الدرس اللّساني الحديث تحدّث فيها ابن دريد عن الحروف العربية وصفاتها ومخارجها،و« الحروف عنده تسعة وعشرون حرفا استعملتها العرب في كلامها في الأسماء والأفعال والحركات والأصوات،منها ما يحسن ائتلافه ومنها ما لا يحسن ائتلافه،هذا بالإضافة إلى قضايا صوتية أخرى تتعلّق بالإبدال والإدغام،أما هذه الحروف فهي سبعة أجناس يجمعها لقبان: المصمتة والمذلقة.

فأمّا المصمتة:ويبلغ عددها اثنان وعشرون حرفا منها ثلاثة معتلات،أما التسعة عشر حرفا الأخرى فهي صحاح،ومن هذه الحروف المصمتة الصحاح نذكر:

– **حروف الحلق**: و هي:الهمزة،والهاء ،والحاء،والعين،والغين،والخاء.

– **جنس حروف أقصى الفم**: من أسفل اللسان وهي: القاف،والكاف،والجيم،والشين.

– **جنس حروف وسط اللسان**: مما هو منخفض و هي:الزاي ،والسين،والصاد.

– **جنس حروف أدنى الفم**: التاء ،والدال ،والطاء،ومنها أيضا مما هو شاخص إلى الغار الأعلى : الظاء والثاء ،الذال ،والضاد .

وأما اللقب الثاني والذي يضم حروف المذلقة فعددها ستة أحرف ولها جنسان هي الأخرى:

– **جنس الشّفة**: و تضم الفاء، الميم، الباء.

– **جنس حروف أسلة اللسان إلى مقدم الغار الأعلى**: و هي الرّاء،والنون واللاّم.

أما الحروف المتبقية وهي: الواو،والياء،والهمزة فهي معتلات»[2].

[1] – ابن دريد:الاشتقاق،ص24،25

[2] – ابن دريد:جمهرة اللغة،ص43،44،45،بتصرف

ويختتم ابن دريد تقسيمه هذا بقوله:«سُمِّيت الحروف مذلقة لأن عملها في طرف اللسان،وطرف كل شيء ذلقه وهي أخفّ الحروف وأحسنها امتزاجا بغيرها،وسُمّيت الأخرى مصمَتة لأنها أصمَتت أن تختص بالبناء إذا كثرت حروفه لاعتياصها على اللسان... »[1]

هذا ولم يشأ ابن دريد في مقدمته الصوتية أن يقف عند تقسيماته للحروف فقط بل أفرد بابا آخر سمّاه:"باب مخارج الحروف و أجناسها"، افتتحه بقوله:« ذكر قوم من النحويين أنّ هذه التّسعة والعشرين حرفا لها ستة عشر مجرى...».[2]

ثم أخذ بعدها على عاتقه وصف هذه الحروف ومخارجها وأجناسها،مقسّما إيّاها تقسيما آخر مراعيا فيه هذه المرّة صفتي الجهر والهمس والشدة والرخاوة والإطباق... وغيرها من القضايا الصوتية الأخرى.

والجدير بالذّكر هنا أيضا،أثناء حديثنا عن هذه القضايا الصوتية التي اشتملت عليها مقدمة المعجم،ذلك الباب الذي خصّه للحديث عن معرفة الحروف الزوائد لما له من أهمية في الوقوف على أصل المواد، فذكر حروف الزيادة التي يجمعها في (اليوم تنساه) ويبيّن مواقعها.« فالهمزة مثلا في: أحمر،أخضر، أصفر، أسود مزيدة كونها وقعت أولا في بناء رباعي وعليه فهي زائدة،والشيء نفسه مع "الميم" إذا وقعت زيادتها في موضع الهمزة فيما عدده أربعة أحرف فصاعدا في نحو: مضروب،مقتول،مرميّ،مقضيّ، كذلك مستخرج وما أشبه، وأما إن وجدت في غير هذا الموضع فالحكم عليها أنها زائدة يكون عن طريق الاشتقاق»[3].

وبناء على ما سبق،نخلص إلى أن أبا بكر بن دريد قد ظلّ يقلّد الخليل خاصة في هذه المقدمة الصوتية وما اشتملت عليه من مفاهيم ومصطلحات صوتية ولغوية،والتي وإن حاول إضفاء بعض اللّمسات الشخصية في طريقة العرض والتقديم وإدخال مصطلحات جديدة كاستخدام مصطلح " جنس" بدل "حيّز" هذا الأخير الذي استعمله الخليل وعلى الرغم من ذلك،فإنّ المطّلع على هذا الوصف والتقديم « لا يحتاج إلى عناء كبير لكي يكتشف أنّ هذا الوصف منقول عن الخليل وسيبويه»[4].

---

[1] – المصدر السابق،ص45

[2] – المصدر السابق،ص45

[3] – المصدر السابق،ص45

[4] – حلمي (خليل):مقدمة لدراسة التراث المعجمي،ص168،بتصرف

وفيما يلي تفصيل لهذه الأسس العامة التي قام عليها نظام الوضع في المعجم:

4 –1– التقسيم الكمّي للأبنية: رأى ابن دريد ضرورة مراعاة الحروف الأصول أثناء تقسيمه للأبنية والتي جاءت موزّعة على أبواب الجمهرة على النحو الآتي:

1/ الثنائي الصحيح: وهو ما ضُعّف فيه الحرف الثاني مثل: أبّ، مدّ.

2/ الثنائي الملحق ببناء الرّباعي المكرر: وهو ما ضعّف فيه الحرفان مثل: بثبث، بجبج.

3/ الثنائي المعتل و ما تشعّب منه: وهو ما اجتمع فيه حرف صحيح مع أحد حروف العلّة وهي الواو،الياء،الهمزة، مثل: بوأ، أوب، بأي.

4/ الثلاثي الصحيح و ما تشعّب منه: مثل: ثبت، جبت، بخت وشغل حيّزا كبيرا من المعجم.

5/ الثلاثي يجتمع فيه حرفان مثلان في موضع الفاء و العين أو العين و اللام أو الفاء واللام من الأسماء والمصادر،وهو ملحق بما سبق من الثلاثي الصحيح مثل: بتت، بثث، بحح، بخخ.

6/ الثلاثي عين الفعل أحد حروف اللّين مثل: بوب، توت، سوس.

7/ باب النوادر في الهمز: مثل أنت.

8/ باب اللفيف في الهمز: مثل وزّأت.

9/ باب الرباعي الصحيح: مثل جعتبْ.، حتربْ، سحْتبْ.

10/ باب الرّباعي المعتل: و جاء تحت هذا الباب الرباعي الذي فيه حرفان مثلان مثل: دردق،الدهدقة، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأوزان الأخرى مثل: فِعَّل وفِعِّل، وفُعّلْ وهو ما يعرف عند الصرفيين بالثلاثي المضعّف وغيرها من الأوزان الأخرى.

11/ الخماسي وما لحق به من حروف الزّوائد: مثل الفرزدقة،الهمرجل،وحوى هذا الباب أوزانا عديدة يضيق المقام لاستعراضها جميعا،للإشارة هنا أنّ هذا الملحق بالخماسي بأحد حروف الزوائد هو ما كان أشار إليه في المقدّمة بالسّداسي.

بالإضافة هذه الأبواب الخاصة بالأبنية، فقد ألحق المؤلف بها أبواب أخرى متفرقة منها: باب اللّفيف وجمع فيه مجموعة من الأوزان المختلفة حوى بعض المواد التي تعسّر على الباحث إيجادها تحت الأبنية السابقة وسمّاه بهذا الاسم « لقصر أبوابه و التفاف بعضها ببعض».[1]

هذا وقد ختم ابن دريد تقسيمه للمعجم بأبواب أخرى متفرّقة كباب النّوادر و تناول فيها مواضيع لغوية مختلفة.

[1] – ابن دريد :جمهرة اللغة،ص1267

4-2- الترتيب الهجائي و نظام المقلوبات*:

اتخذ مؤلف الجمهرة من الترتيب الألفبائي المعروف (أ، ب، ت، ث...) أساسا في ترتيب وتنظيم المواد تحت الأبواب السابقة،على أنّ ترتيب المواد تحت هذه الأبنية يتبعه مباشرة تقليب حروف هذه المواد،وعليه كان ترتيب الحروف ضرورة أثناء البحث عن المواد بغضّ النّظر إن كانت هذه الحروف في أوّل الكلمة أو في وسطها أو في آخرها.

ولتيسير البحث عن المواد داخل أبواب الجمهرة لجأ (عبد القادر عبد الجليل) إلى وضع نظائر رقمية لترتيب الحروف،وهو ما من شأنه تسهيلُ عملية البحث فجاءت هذه النظائر على النحو الآتي:

الألف← 1، الباء← 2، التاء ←3، الثاء ← 4، و هكذا إلى نهاية الحروف.

وعليه، فمادة "كتب" مثلا مكونة من ثلاثة أحرف هي: الكاف، التاء، الباء.

والأخذ بطريقة النظائر الرقمية التي سبق الحديث عنها يجعلها على النحو الآتي:

ك← 22، التاء ← 3، الباء ← 2.

وبالتالي: كتب ← 22+ 3+2.

وبعد مراعاة أسبقية الحروف في الترتيب الألف بائي تصبح على الشكل الآتي:

22+3+2، أي أنّ هذه اللفظة نعثر عليها في مادة " ب ت ك "، و أما بقية مقلوبات هذه المادة فوجب مراعاة الترتيب الألف بائي فيها كذلك،وبالتالي ستكون على هذا النحو :

1- 22+3+2 ← بتك.

2- 3+22+2← بكت.

3- 22+2+3 ← تبك.

4- 2+22+3 ← تكب.

5- 3+2+22 ← كتب.

6- 2+3+22 ← كبت.

وباعتماد هذه الطريقة الرياضية نحصل على هذه الصور السّت وهي تقاليب هذه المادة الثلاثية،وعليه كان معرفة ترتيب الحروف في نظامها الألف بائي العادي ضرورة ملحة في الكشف عن المواد،والجهل بترتيب هذا النظام يجعل من الصعوبة الوصول إلى أبواب المواد ومن ثمّ الوقوف على معانيها ودلالتها.

* – أفاد هذا العنصر من كتاب المدارس المعجمية لعبد القادر عبد الجليل في أثناء حديثه عن منهج الجمهرة.

من خلال ما سبق، يتّضح لنا أنّ ابن دريد وإن خالف الخليل في النظام العام للمعجم فاختار الترتيب الألف بائي على نظيره الصوتي عند الخليل،ويمثل هذا الأساس أحد الأسس الثلاثة التي قام عليها منهجه،أمّا فيما يخص الأساسين الآخرين والمتمثّلين في تقسيم الأبنية والأخذ بنظام التقاليب فليس من ابتداعه وإنما من عمل الخليل ومع ذلك فقد ارتضاهما في منهج معجمه الجديد.

وإذا كنّا فيما سبق قد وقفنا مع المنهج الخارجي للمعجم،فقد رأينا من الضروري أن نتحدث عن المنهج الداخلي،وذلك عند تناول قضية ترتيب المشتقات تحت الأبنية ومن ثمّ شرح المعنى المعجمي،وإذا كان حديثنا السابق قد تطرّق إلى نقاط تتعلّق بهذا المنهج الأخير(التقاليب)،والبداية ستكون مع ترتيب المشتقات تحت المداخل.

4- 3- ترتيب المشتقات:وللكشف عن طريقة ابن دريد في ترتيبه للمشتقات تحت المداخل رأينا ضرورة الأخذ بتحليل مادة من مواد هذا المعجم، وهنا نأخذ على سبيل التمثيل مادة"عرب"،للإشارة فإن هذه المادة قد وقعت تحت المدخل "برع"،وبعد أن يستعرض المؤلف التقاليب الناشئة عن هذه المادة وهي: "برع،بعر،ربع،رعب،عبر،عرب" يقول ابن دريد عن شرح هذه اللفظة الأخيرة:«العرب ضدّ العجم،وكذلك العرب والعجم كما قالوا" عرب،عجم،وسمّي يعرب بن قحطان لأنه أوّل من انعدل لسانه عن السريانية... ».(ج1،ص319).

وهنا نجد أنّ ابن دريد قد افتتح هذه المادة بذكر المصدر أولا " العرب" ،مستعرضا فيما بعد أصول هذه التسمية التي اختص بها قوم من الناس هم العرب،ليعود بعد ذلك مباشرة إلى سرد جملة المشتقات الناتجة عن هذه المادة الثلاثية يقول: " عريب اسم: وهو عريب بن زيد بن كهلان، ويقال ما بالدار من عريب أي ما بها من أحد،والعرب العاربة: سبع قبائل... والعِرْب: يبس البهمى...".(ج1،ص319)

وبعد استعراض هذه المشتقات وغيرها،ينتقل مباشرة إلى الفعل الثلاثي المزيد بحرف من هذه المادة،جاء في المعجم:" أعرب الرجل بحجته، إذا أفصح عنها وفي الحديث « الثيّب تعرب عن نفسها». (ج1،ص319)،ليعود بعد ذلك إلى الفعل الماضي المجرّد يقول: عربت المعدة إذا فسدت وإعراب الكلام: إيضاح فصيحه،ورجل معرب إذا كان فصيحا،ورجل معرب له خيل عراب...".(ج1 ،319).

والواقع أنّ ابن دريد لا يلتزم بمنهجية واضحة ودقيقة في طريقة عرضه للمواد،فتارة يبدأ بالمصدر ثم الفعل الماضي المزيد بحرف ثم الماضي المجرد،وتارة أخرى يستهلّ ذلك بالفعل المضعّف،ومما جاء في ذلك إذ يقول:" يقال عرّبْت على الرجل إذا رددت عليه قوله، وفي الحديث « إذا سمعتم الرجل يعيب أعراض النّاس فعرّبوا عليه قوله» أي ردّوا عليه قوله.(ج1،ص319).

ويعود مرّة أخرى للمصادر المشتقة من هذه المادة المختلفة، يقول: "والعربة: النّمر شديد الجري، ومنه اشتقاق عرابة الأوسي الذي مدحه الشماخ بن ضرار فقال فيه(وافر):

إذا ما رايةٌ رُفعَتْ لِمجدِ **** تلقّـاهـا عَـرابةُ باليمينِ

والعربان والعربون والذي تسمّيه العامة الرّابون...".(ج1،ص319).

نخلـُص في الأخـير إلى أن ترتيبـه للمشـتقات تحـت المـدخل الواحـد يغلـب عليـه عـدم الاطـراد والانتظام،إذ قلّما يلتزم بمنهج واحد في ذلك وسرعان ما يخرقه،وإن كان الغالب في ترتيبه المشتقات هو البدء بالمصدر أولا ثم الفعل الماضي ثانيا فبقية الأسماء المشتقة من حروف هذه المادة،وأحيانا يكون العكس أي يبدأ بالفعل الماضي فالمصدر فبقية الأسماء والمشتقات.

والجـدير بالـذكر هنـا،هو التـزام المؤلـف بالتنبيـه على صيغ الجمـع المختلفـة قـدر مـا أمكـن هـذا بالإضافة إلى معلومات أخرى تتعلق بهذه المواد سواء كان ذلك من الناحية الصرفية أو النحوية،... أو ما تشير إليه من دلالات خارج المعجم.

4-4- المعنى المعجمي وطرق معالجته: تهدف المعجمات اللغوية إلى الكشف عن المعنى الذي يعدّ أكثر شيء يعنّى به المعجمي،وذلك لأجل الإحاطة به وتقديمه في صورة أكثر وضوحا.للإشارة فإننا سنعمد إلى تصنيف تقنيات التعريف عند ابن دريد حسب نظريات التعريف المعجمي الحديثة،التي نقل تحديدها (عبد الكريم مرداوي) والتي جاءت على النحو الآتي:

1- التعريف الاسمي:« الذي يفترض لكل لفظ أو مدخل معجمي معنى يمكن الوقوف عليه وتأديته بلفظة أو أكثر لها علاقة بالمدخل،قد تكون ترادفا أو تضادا أو اشتراكا أو اشتقاقا،وعليه يكون أداء المعنى بالترادف هو أول صور التعريف الاسمي،وهو من صور الشرح التقليدية التي اعتمدتها المعاجم القديمة»[1]،ومن أمثلة ذلك في الجمهرة، قوله:في مادة"ر ي ب"،(ج2 ،ص1021)،الريب الشك،وفي مادة"د ق ق"،(ج2،ص1006)،الدّقق،التراب،كما جاء أيضا في مادة"خ ذ ذ"،(ج2،ص1003)،الخذذ:السرعة،وفي مادة"د ر ص"،(ج،2ص630)،الصرّد:البرد،وفي مادة "د ر ص"،(ج2،ص630)،أيضا قوله:السيّد:الذئب.

ومن أمثلة الشرح عن طريق علاقة التضاد في الجمهرة كذلك،قوله: في مادة " د ر ش"،(ج2،ص629)،الرشد ضد الغيّ،وفي مادة"ب أ س"،(ج2،ص1022)،البؤس ضد النعيم،وفي مادة"ض ف ل"،(ج2،ص907)،الفضل ضد النقص،وفي مادة"د ر غ"(ج2،ص633)،الغدر ضد الوفاء،وفي مادة"ض ق ي"(ج2،ص910)،الضّيق ضد السعة.و في مادة"د س ع"،(ج،2ص644)،السعيد ضد الشقي. وفي مادة "د ر ش"،(ج2،ص629):فلان لرشده،وهو خلاف الغيّة والزينة،وفي مادة"د ز ه"(ج2،ص643)،الزهد:خلاف الرغبة،وفي مادة"د ش ه"(ج2،ص653)،الشاهد:خلاف الغائب.

ومن أمثلة اعتماده الاشتقاق وسيلة لتحديد المعنى ظنّا أن هذا الأخير معروف قوله:في مادة (ف ق د)،(ج2،ص672)،"و الفقد من قولهم:فقدت الشيء أفقده فقدا،وفقدانا وفقودًا،والشيء فقيد ومفقود".جاء أيضا في مادة"سهو"،(ج2،ص864)"و السّهو مصدر سها يسهو سهوا".

كما استفاد ابن دريد من علاقة الاشتراك اللفظي كذلك،جاء عنه في مادة"أ ب ب"،(ج1ص53)"الأبّ:المرعى،والأبّ:النزاع إلى الوطن"،وفي مادة"أ م م"،ص(60)"الأمة لها

[1] – مجاهد مرداوي (عبد الكريم):مناهج التأليف المعجمي عند العرب ،ص354،355

مواضع،فالأمّة القرن من النّاس من قوله﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾[1]، والأمّة: الإمام،والأمّة: قامة الإنسان،والأمّة الطول،والأمّة:الملة﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ ﴾[2].

هذا ويندرج التعريف بالعبارة كذلك ضمن هذا النوع من التعريف الاسمي،ومثال ذلك في المعجم ما جاء في مادة"ب ث ث"،(ج1،ص63)"و البثُّ ما يجده الرجل في نفسه من كرب أو غمّ،ومنه قول الله عزّ وجل﴿ إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[3].

جاء كذلك في مادة"ب ر ر"،(ج1،ص67)"والبرّ:ضد العقوق،ورجل برٌّ وبارٌ،وبرّت يمينُه برّا،إذا لم يحنث"،جاء أيضا في مادة"ب ز ز"،(ج1،ص68)" ورجل حسن البزّة ،إذا كان حسن الثياب والهيئة،والبزُّ:متاع البيت من الثياب خاصة ،والأهرُ متاع البيت من غير الثياب".

2 ـ **التعريف المنطقي**:«في جوهره تحديد لماهية المسمّى،ولذلك يمكن تسميته"التعريف الماهويّ"(définition substantielle »[4].وغالبا ما يلجأ المعجمي لهذا التعريف عند شرحه لمعاني بعض المداخل المتعلقة بأسماء الذوات،لكن الأمر مع ابن دريد كان مختلفا فقد كان يكتفي بقوله"معروف"،كلما تعلق الأمر بهذه الأسماء.ومن أمثلة ذلك في المعجم في مادة"د و د" (ج2،ص1006)،الدود معروف، وفي مادة"ر غ غ"(ج2،ص1007)،الغرر معروف، وفي مادة "د ر ق"،(ج2ص630)،القدر معروفة والجمع قدور،جاء أيضا في مادة"د ق ل"(ج2،ص675) القلادة معروفة و الجمع قلائد،وفي مادة"د ش ه"،(ج2،ص653)،الشهيد في سبيل اللّه معروف.

كما نقف على أمثلة للتعريف الموسوعي، على الرغم من أن الجمهرة ليست معجما مختصا،والذي يشيع فيه هذا النوع من التعريفات،جاء عن ابن دريد في باب النوادر،(ج3،ص1279) قوله:"وفالية الأفاعي،خنفساء صغيرة. والكُدم يقال له كُدم السّمُر،وهو الجحل وهو السّرْمان واليعّسوب والشقّيّرُ،وهو جحل أحمر عظيم،وهو قريب من اليعسوب،وهي دُويبة تطير ولا تضّم جناحيها تراها على المزابل كثيرا".

---

[1] – سورة البقرة،الآية143

[2] – سورة المؤمنون،الآية52

[3] – سورة يوسف،الآية86

[4] – ابن مراد (إبراهيم):مسائل في المعجم،ص152

3-التعريف البنيوي:«وهو منهج متعدد الاتجاهات يهدف إلى تحديد معاني الوحدات المعجمية من خلال مكوناتها البنيوية التي تربطها بغيرها من المفردات.وقد يستند المنهج البنيوي إلى التعريف عن طريق تحديد العلاقات بين مفردات الحقل الدلالي الواحد،وهو تعريف تختص به معاجم الموضوعات،كالمخصص لابن سيدة ومعجم الجمهرة ليس منها»[1].

أما إذا انتقلنا إلى نوع آخر من التعريف البنيوي،ونقصد "**التعريف التوزيعي**" الذي يذهب من خلاله المعجمي إلى تتبّع المعاني المختلفة موزّعة في السياقات المتنوعة،فإننا نجد ذلك في الجمهرة يشيع بصورة كبيرة،فقد عمل ابن دريد على تتبع الدلالات المختلفة للمواد،وذلك من خلال جملة من الشواهد الشعرية والقرآنية والحديثية من ذلك ما جاء في مادة"ب ح س"،(ج2،ص677،678)،إذ يقول:" سبح الرجل وغيره في الماء سبحا وسباحة،وقد جاء في التنزيل﴿فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[2]

وسبّح الرجل تسبيحا،إذا عظّم اللّه و مجّده.

ولسبحان الله في اللغة مواضع: سبحان تنزيه وتبرئة،قال الأعشى(السريع):

أقولُ لما جاءني فخْرُهُ **** سبحانَ من علقمةَ الفاخرِ

أي براءة من فخر علقمة،وأنشدونا عن أبي زيد الأنصاري(رجز):

سُبحانَ من فعلكَ يا قطامِ **** بالرّكبِ تحتَ غسق الظّلام

أنا لمنْ ضافكَ من ذمامِ

فهذا تعجّب.

وسبّح الرجل تسبيحا إذا فرغ من سبحته.

وفي الحديث « إنّ سبحات وجهه».وفسّروه نور وجهه،واللّه أعلم.

ويقال فرس سبوح،إذا كان يسبح بيديه في سيره.

جاء أيضا في مادة"د ر ش"،(ج2،ص677)،ما نصه:"شرّد فلان فلانا تشريدا،إذا طرده،وشرّد به تشريدا،إذا سمّع الناس بعيوبه،هكذا قال أبو عبيدة وأنشد،(الوافر):

أُطوفُ بالأباطح كلَّ يومٍ **** مخافةَ أن يشردَ بي حكيمٌ

أي يسمع بي الناس....

[1] – مجاهد مرداوي (عبد الكريم):مناهج التأليف المعجمي،ص362،بتصرف

[2] – سورة الأنبياء،الآية33

وفلان طريد شريد،وشرد البعير يشرد شرادا وشرودا فهو شارد ومشرود،إذا ذهب على وجهة نافرا،وقواف شوارد،أي تشرد في البلاد كما يشرد البعير".

جاء كذلك في مادة"ح ص ف"،(ج1،ص541)،"فصح وأفصح العربيّ إفصاحا وفصح الأعجميّ فصاحة إذا تكلم بالعربية، وأفصح اللّبن إذا انجلت رغوته فهو مفصح،وفَصُح فهو فصيح وهو حينئذ الصريح،قال الشاعر:

ولم يخشَوا مصالتهُ عليهم **** وتحتَ الرغوةِ اللبنُ الصريحُ

ويُروى الفصيحُ،وأفصح الصبح إذا بدا ضوءه، وكل شيء وضح لك فقد أفصح لك،والفصْح عيد النصارى وقد تكلمت به العرب،قال الشاعر حسّان:

قد دنا الفصْحُ فالولائدُ ينظم **** نَ سراعاً أكلةَ المرجانِ.

وضمن هذا التعريف كذلك نجد "**التعريف المقوماتي**" «الذي يقوم على أساس رصد العناصر المميّزة والمكونة للمعنى،المجتمعة فيه دون غيره»[1]،ومثال ذلك في المعجم ما جاء في مادة"ب ج ج"،(ج1،ص63) "والجبُّ:البئر العميقة التي لا طيء لها،الكثيرة الماء،البعيدة القعر،وهو مذكر،قال أبو عبيدة لا يكون جُبّا حتى يكون مما وُجد محفورا إلا مما حفره النّاس".جاء أيضا في مادة"جثث"،(ج1،ص81) "والجثُّ ما ارتفع من الأرض حتى يكون له شخص مثل الأُكَيْمة الصغيرة و نحوها.وأحسب أنّ جثة الرجل من هذا اشتقاقها.وقال قوم من أهل اللغة:لا تسمّى جثّة إلا أن يكون قاعدا أو نائما،فأمّا القائم فلا يقال جثّته،إنّما يقال قمته.وزعموا أنّ أبا الخطاب الأخفش كان يقول:لا أقول:جثّة الرجل إلا لشخص على سرج أو رحل ويكون معتما،ولم يسمع عن غيره".وعليه فمقوم الجثة أن يكون الرجل قاعدا أو نائما،وأمّا عند الأخفش أن يكون على السرج أو الرحل بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون معتما.وإلى جانب أنواع التعريف السابقة،نقف كذلك على اتجاه آخر في المنهج البنيوي ونقصد "**التعريف الإجرائي**" الذي يذهب صاحبه إلى« تعريف المدخل بما ينتج عنه من آثار عملية أو ما يؤديه من وظائف أو تفسيره و تعريفه ببيان الكيفية الحسية التي يحدث فيها»[2] .ومن أمثلة ذلك في الجمهرة قوله في مادة"ض ر ب"،(ج 1،ص314)"والضّريبة:وظيفة أو إتاوة يأخذها الملك ممن هو دونه"،جاء أيضا في مادة"ص ح ف"(ج 1،ص540) "والصُّحف واحدتها صحيفة،وهي القطعة من أدم أبيض أو رقٍّ،يكتب فيها".جاء

[1] – مجاهد مرداوي (عبد الكريم):مناهج التأليف المعجمي،ص362.

[2] – المرجع نفسه،ص365.

كذلك في مادة"م ر أ"،(ج2 ،ص806)"المرئ:مجرى الطعام و الشراب إلى الجوف"،جاء عنه قوله أيضا في مادة"ص و م"(ج2 ،ص899)"الصوم الإمساك عن المأكل و المشرب"،أيضا في مادة"ف ق ص"،(ج2 ،ص891)"القفص:قفصك الشيء إذا جمعته وقرنت بعضه إلى بعض"

في الأخير،وقبل أن نختم حديثنا عن مناهج ابن دريد في تأدية المعاني،نشير إلى ملاحظة تتعلق بقضية التداخل بين هذه المناهج،فقد كان يجمع بين أكثر من منهج في المدخل الواحد ومن ثمّ يعمل على تتبع المعاني والدلالات المختلفة،لكن في المقابل قد يكتفي في أحايين أخرى باستخدام عبارة"معروف"،ظنّا منه أنّ معاني هذه المداخل معروفة لا تحتاج إلى شرح،وقد شغل هذا النوع من التعريف حيّزا كبيرا من المعجم.

والأمر الغريب الآخر فيما يتعلق بمناهج التعريف،أنّ الرجل كان يتشكك في إثبات بعض المعاني،فكان حريصا على أن تكون هذه الكلمات المداخل وكذا معانيها معروفة عنده، بل وثبت وجودها في لسان العرب،ويظهر ذلك في استخدامه لعبارات مختلفة في التعليق على بعض المعاني والألفاظ على غرار قوله: "ولا أعرفه"،"ولا أدري ما حقيقته"،"ولا أدري ما صحّته"،وهذا ما يؤكد في الواقع حرصه الشديد على تدوين ما صحّ عن العرب فحسب،بل وثبت وجوده في لسانهم سواء تعلق الأمر بالألفاظ أو بالمعاني.ولعل هذا الأمر من الأسباب التي جعلت إشكالية المنهج في هذه المعجمات تطرح بحدّة كون جهود مؤلفيها قد تركّزت على جمع المعروف والموثوق به والذي لا يحتاج – حسب رأي هؤلاء – إلى بذل جهد كبير لمعرفته.

4- 5- اللغات:أولى ابن دريد عناية فائقة باللغات والمقصود بها هنا هي تلك اللهجات العربية المنتشرة بين القبائل العربية المتناثرة عبر أطراف الجزيرة العربية،فكثيرا ما كان ينبه على هذه اللغات أثناء إيراده لبعض الألفاظ،والتفاتة كهذه بلا شك ذات فائدة كبيرة لما لها من أهمية في البحث التأصيلي للألفاظ أثناء وضع المعجم التاريخي للغة،ومن ثَم فقد نبّه على كثير من لهجات القبائل المختلفة كقبيلة: قيس، تميم، ثقيف وغيرها من اللغات اليمانية،وهي أكثر اللغات ذكرا في المعجم،والسبب في ذلك كما يقول (حسين نصار):كونها «لغته الأصلية وأنه كان متعصّبا لأهله من اليمن،وكانت هذه الكلمات اليمنية من أهم أسباب ما دار حول الجمهرة من شك ونقد لعدم اتساقها مع المعروف من لغة الشمال».[1]

وإلقاء نظرة سريعة على الفهرس الملحق بالمعجم تكشف حقيقة هذا الكلام،هذا ولم يقف المؤلف عند لغات هذه القبائل بل جاء على ذكر الكثير من الألفاظ المعرّبة والدّخيلة،والتي شغلت حيّزا كبيرا هي الأخرى بين موادّ المعجم،وهنا نجده يفتتح«بابا للمعرّبات سمّاه"باب ما تكلّمت به العرب من كلام العجم حتى صار كاللغة"،ويحاول أن يوزّع ما ذكره من معرّبات على اللغات التي اقترضت منها كالفارسية،ويذكر ألفاظا يرى أنها من أصل فارسي كالبهرج والأرجوان والدّشت والبستان،ويتلوه قوله"ومما أخذوه من الرومية"،فيَعُد قومس وهو الأمير،والسجنجل والخندريس،ويعود إلى الألفاظ الفارسية كالقيروان والسراويل،وبعده يذكر"ومما أخذوه من النبطية" ولكنه يذكر ألفاظا أصلها فارسي تحت هذا العنوان كالخورنق(موضع للشرب) واليلْمق(القباء المحشو) وغيرها.ويبدو أنه قد أدرك أنه لم يأت بألفاظ نبطية فيضع العنوان نفسه ثانية(ومما أخِذ من النبطية)،ويذكر المرعزى وأصله بالنبطية مريزى،وغيرها من الأبواب الأخرى التي اختصّ كل باب منها بلغة قوم من الأقوام،وقبل أن نختم حديثنا عن هذه الأبواب نشير إلى أنّ أهم ما ميّز هذه الأخيرة هو الخلط والارتباك إذ خلت من التحقيق العلمي،كذلك مما يدل على أنّ ابن دريد لم يكن على دراية كافية باللّغات المأخوذ عنها».[2]وهي العقبة التي ظلّت تواجه كل الدارسين العرب في ذلك الوقت،وقد تجلّى ذلك في الاختلافات حول تحديد أصول الألفاظ ومعانيها.

---

[1] - نصار (حسين): المعجم العربي، ص 330.

[2] - مجاهد مرداوي (عبد الكريم):مناهج التأليف المعجمي،ص372،بتصرف

5 . معجم ابن دريد في ميزان النقد :

كان ظهور معجم الجمهرة في مرحلة زمنية مبكّرة من تاريخ الصناعة المعجمية العربية،التي كانت على عهد جديد مع هذا النوع من الدراسات اللغوية- تأليف المعجمات - إذ وبعد صدور معجم العين للخليل أعقبته مباشرة محاولة جديدة كانت هذه المرة من قِبل أبي بكر بن دريد من خلال معجمه الشهير "جمهرة اللغة"،والتي كانت بمثابة خطوة جريئة في مسار التأليف المعجمي العربي خاصّة وأنها حملت بذور التجديد بين جوانبها،ومما لا شك فيه أنّ إطلاع الرجل على معجم "العين" للخليل من قبل جعلت منه يحاول في معجمه تجاوز تلك الهنات ويستدرك ما فاته،ويتلافى تلك المآخذ التي وقع فيها سابقه وهو ما كان علماء عصره وطلبة العلم خاصة ينتظرونه منه،لشدة حاجتهم لمثل هذا النوع من المعجمات الميسّرة ،خاصة وأنّ ابن دريد نفسه كان قد أحسّ بالحاجة لمعجم سهل الاستعمال يوفر الجهد والوقت ومن ثَمّ جنح إلى التيسير،لكن الواقع كشف غير ذلك فلم يكن معجم الجمهرة ذلك المعجم السّهل المنشود الذي انتظره هؤلاء،فقد كان أكثر تعقيدا من السابق،ومع ذلك فقد رأى بعض الدارسين في هذا العامل- التعقيد- «دليلا واضحا على تفرّد ابن دريد وعدم التزامه التزام تسليم بصنيع الخليل»[1]،ومن هؤلاء (رمزي منير البعلبكي) محقّق هذه النسخة التي بين أيدينا،وفي موقفه السابق ردٌّ- ولو بطريقة غير مباشرة- على من اتهم ابن دريد بسرقة كتاب العين ونقصد هنا رأي نفطويه السابق،يقول(البعلبكي) في هذا الصدد:«ولكن طبيعة العلاقة بين العين والجمهرة إنّما يحسن أن تنكشف من خلال الجمهرة نفسها،لا اعتمادا على آراء القدماء أو المحدثين،ولذلك يتعيّن البحث عن هذه العلاقة في شواهد بعينها»[2].

وانطلاقا من القول السابق،نلحظ أنّ الباحث ينهج نهج الموضوعية وهو يحاول الكشف عن العلاقة بين المعجمَين، وذلك باعتماد الجمهرة نفسها،واقفا موقف المحايد من جميع الأقوال والآراء السابقة.

وإذا كنّا لا نقبل رأي نفطويه السابق،كونه يعبّر عن نظرة فردية لصاحبها،ولم يقم وفق أسس علمية دقيقة وأدلة يقينية تؤكد صحة ما ذهب إليه،وإنما جاء طعنُه نتيجة منافرة بين الرجلين كما ذكر ذلك (السيوطي) في مزهره.

---

[1] - ابن دريد:جمهرة اللغة،مقدمة المحقق،رمزي منير البعلبكي،ص18

[2] - المصدر نفسه،ص21

ولأنّ الإقرار بفضل العلماء والاعتراف بمجهوداتهم واجب،ذهب في هذا الاتجاه أيضا (حسين نصار) الذي عقد مقارنة بين المعجمين،وخلُص إلى القول:«وكل هذا يجعلنا ننكر على نفطويه طعنه في الجمهرة وادعاءه أنها مسروقة من كتاب العين»[1].

هذا ولم يقتصر اتهام ابن دريد بسرقة العين فقط،بل تعداه إلى حدّ محاولة إلصاق تهم أخرى كانت هذه المرة من قبل الأزهري صاحب "تهذيب اللغة"،فقد جاء في مقدمة هذا الأخير قوله: «وممن ألّف في عصرنا الكتب فوُسم بافتعال العربية وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول،وإدخال ما ليس في كلام العرب في كلامهم(أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي) صاحب كتاب الجمهرة،وكتاب اشتقاق الأسماء،وكتاب الملاحن،وحضرت في داره ببغداد غير مرّة فرأيته يروي عن أبي حاتم والرّياشي وعبد الرحمن بن أخي الأصمعي،فسألت إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقّب بنفطويه عنه فاستخفّ به ولم يوثقه في روايته... »[2].

وقد ذهب(السيوطي) إلى الرد على كلام الأزهري السابق مثلما فعل مع نفطويه،فرأى أن كلام الأزهري لا يقوم على دليل علمي ولا إلى سند صحيح،و إنما استند إلى رأي أستاذه نفطويه،يقول أيضا:«قلت معاذ اللّه هو بريء مما رُمي به،ومن طالع الجمهرة رأى تحرّيه في روايته،وسأذكر في هذا الكتاب ما يعرف منه ذلك... »[3]،ويضيف«وقد تقرر في علم الحديث أنّ كلام الأقران في بعضهم لا يقدح »[4].

وإذا كان كل ما سبق ذكره يتعلق ببعض المآخذ والتُّهم التي مسّت جانب المؤلّف وشخصه فحسب،فإننا الآن سنتوقف مع المآخذ التي سُجّلت حول الكتاب الذي لم يسلم هو الآخر منها،والتي كان موضوعها أكثر اتساعا فشغلت حيّزا كبيرا من اهتمام الدارسين والنقاد الذين لم يكتفوا بأن خصوا بعض الأبواب والفصول في كتبهم لهذا الموضوع،بل تعدّى الأمر ذلك بأن ألّفوا كتبا خاصة* كان موضوع بحثهم و دراستهم فيها"الخلل في الأصول اللغوية للأبنية في المعجم وما تعلق باضطراب نظام الوضع فيه"،فعمدوا إلى الكشف عن مواطن الخلل والاضطراب مردفين ذلك بأحكام على تنوّعها،فكانت نتيجة ذلك أن انقسموا طرائق قِددا،بين مدافع عن الكتاب ملتَمِسا بعض

---

[1] – نصار (حسين): المعجم العربي،ص334

[2] – الأزهري:تهذيب اللغة،ص50

[3] – السيوطي:المزهر ،ص93

[4] – المصدر نفسه،ص94

* وممن ألّف في هذا المجال الباحث (عبد الرزاق بن فرج الصاعدي) الذي وضع كتابا بعنوان"خلل الأصول في معجم الجمهرة"،نبّه فيه على مواضع الخلل فيما يخص الأبنية اللغوية.

الأعذار للمؤلف ومهاجم له،متخذا من هفوات الكتاب وسقطات ابن دريد أساسا للقدح في المعجم والطعن في مؤلّفه،فأما المدافعون عن ابن دريد فيعزون ذلك الخلل والاضطراب إلى طريقة عرضه للكتاب وتقديمه للقراء،متخذين من عامل الإملاء سببا في ذلك لا إلى جهل من المؤلف أو عدم معرفته لهذه الأمور،مستندين إلى ما رواه (السيوطي) في هذا الشأن إذ يقول: «أملى ابن دريد الجمهرة في فارس ثم أملاها بالبصرة وببغداد من حفظه،ولم يستعن عليها بالنظر في شيء من الكتب إلا في الهمز واللفيف... »[1]،كذلك ما جاء على لسان أبي العباس الميكالي الذي يقول:«أملى عليّ أبو بكر الدُّريديّ كتاب الجمهرة من أوّله إلى آخره حفظا في سنة سبع وستين ومائتين ،فما رأيته استعان في ذلك بالنظر في شيء من الكتب إلا في باب الهمز واللفيف فإنه طالع له بعض الكتب»[2]،وممن نبه على هذا الأمر أيضا (أحمد فارس الشدياق) الذي ذهب إلى القول: «وربما يُعتذر لابن دريد بأن يقال إنه أملى كتاب الجمهرة من حفظه،غير أنّ الإملاء إنّما يحسُن في نوادر الأدب لا في اللغة»[3].

ويبدو من مطالعة الجمهرة أن المؤلف نفسه قد أحس بتأثير عامل الإملاء هذا، فراح يعتذر عن ذلك في أكثر من موضع، فقال:«وإنما أملينا هذا الكتاب ارتجالا لا عن نسخة ولا تخليدا في كتاب قبله،فمن نظر فيه فليخاصم نفسه بذلك فيعذر إن كان فيه تقصير أو تكرير إن شاء اللّه »[4]،ويقول في موضع آخر «...فإن كنا أغفلنا من ذلك شيئا لم ينكر علينا إغفاله لأنّا أمليناه حفظا،والشذوذ مع الإملاء لا يدفع »[5].

ومما لاشك فيه فإن لعامل الإملاء تأثير واضح خاصة أثناء ترتيب المواد تحت المداخل فمهما حرص الإنسان أن يستذكر كل ما جاء في الأبواب السابقة،ومهما قويت ذاكرته فإنه مُعرّض للنسيان لا محالة،وهو بلا شك ما أوقع ابن دريد في هذا التكرار في مواد المعجم التي جاء على ذكرها في أبواب متفرقة،من ذلك"الفقفقة" الواردة في مادة "ف ق ق"(ج1،ص161)،والتي وردت في باب الثنائي الصحيح والثنائي الملحق ببناء الرباعي،هذا ولم تقتصر ظاهرة التكرار على هذه المادة فحسب بل شملت موادا كثيرة في المعجم،والمتأمّل في المعجم يقف على هذه الحقيقة دون بذل جهد كبير في سبيل ذلك .

---

[1] – السيوطي:المزهر ،ص93

[2] – المصدر نفسه ،الصفحة نفسها.

[3] – الشدياق (أحمد فارس):الجاسوس على القاموس،ص521

[4] – ابن دريد: جمهرة اللغة،ص1085

[5] – المصدر نفسه،ص1339

وإذا كنّا نرى في عامل الإملاء سببا في هذا التكرار،فإن ذلك لا يمنعنا من التساؤل عن السبب وراء عدّ بعض المواد الأخرى على سبيل التمثيل ونقصد هنا "دردق،دهدق،الكركم..." وغيرها من المواد ضمن أبواب الرباعي المعتل؟ والمتأمل في هذه المواد السابقة ليقف على حقيقة مفادها أنّ كلا من الأبنية السابقة لم يشتمل على حرف من حروف العلّة.

هذا ولم يقف الخلل عند الخلط بين الأبنية الصحيحة والمعتلّة بل تعدّى ذلك إلى جوانب كثيرة،من ذلك الخلط بين بعض الأبواب كباب الثنائي الصحيح والثلاثي الذي يجتمع فيه حرفان مثلان،فمادة "ب ت ت "مثلا :قد جاءت في باب الثنائي الصحيح حينما يقول:"بتّ الشيء يبتّه بتّا إذا قطعه قطعا"(ج1،ص62)،والمادة نفسها يذكرها حينما يمثّل للثلاثي الذي يجتمع فيه حرفان،مثلان في موضع الفاء والعين أو العين واللام ،أو الفاء واللام من الأسماء والمصادر وهو ملحق بما مضى من الثلاثي الصحيح يقول في مادة "بتت"أيضا:"حلف ثلاثا،بتاتا وبتّا،وبتتا إذا حلف يمينا بتّا فقطعهما"(ج2،ص999).

ومن مظاهر الاضطراب التي مسّت باب الخماسي مثلا،ما أشار إليه(حسين نصار) بالقول: «أما الخماسي فلا نستطيع أن ندّعي أن لابن دريد طريقة في تناوله فقد عالجه كما حلا له لا كما أملى منهج خاصا كان يتّبعه،وأحسن ما يمكن أن يقال فيه إنه كان يتبع فيه الأوزان،فكلما خطر وزن معين عقد له بابا خاصا، دون تمييز بين الأصلي منه والملحق،أو بين الخماسي الأصول والخماسي بحسب الظاهر فقط،ويظهر هذا الاضطراب منذ البداية فلا تجد عنوانا لأبواب الخماسي وإنما تجد له عنوانا"من الزوائد"»[1].

هذا ومن مظاهر الاضطراب كذلك ما تعلّق "بهاء التأنيث أو تاء التأنيث "،التي لم يتضح موقف ابن دريد منها بشكل واضح ودقيق،فتارة يعتد بها ويعتبرها من أصل البناء كما فعل ذلك مع الثلاثي،فقد جاء فيه بعض الألفاظ مثل"العجّة"(ج1،ص486) ،أيضا ما جاء في الرباعي من مواد ثلاثية على غرار"الحلبة،الحبكة،الحربة،الحقبة،..."(ج2،ص1114) وغيرها وكلها ألفاظ ثلاثية،وأما موضعُ الخلل فراجعٌ بالأساس لهاء التأنيث ومع ما جاء في هذه الأبواب، فإن المؤلف لا يكاد يستقر على هذا الأمر،فسرعان ما يذكر في باب الخماسي الذي جاء على وزن أفعولة وإفعيلة ما نصّه:"وإنما ألحقناه بالخماسي وإن كان الأصل غير ذلك لأنّا لم نعتّد بهاء التأنيث"[2].

[1] – نصار (حسين): المعجم العربي،ص326

[2] – ابن دريد:جمهرة اللغة،ص1195

والقول السابق يكشف أن أصل هذه المواد غير الخماسي،أو بالأحرى هو" الملحق بالسداسي"،الذي سبق وأن صرّح به في مقدمة معجمه وتم فهمه على أنه قد خصّص له بابا مستقلا،ولكننا لم نقف عليه فقد تراجع ابن دريد عنه و ضمّن مواده تحت الخماسي.

ولأن هذا الخلل المتعلق بهاء التأنيث قد تواتر بشكل كبير ومسّ أبوابا عديدة،فقد ألحّ الدارسون على التنبيه عليه من ذلك ما أورده (حسين نصار) على لسان المستشرق(كرنكو)،الذي حاول أن يبرر موقف ابن دريد فقال:« والخاصّة الغريبة للكتاب أنه يذكر دائما تحت حرف الهاء كلمات ليست من أصول هذا الحرف،وإنما هو فيها علامة تأنيث وأصرّ معاوني السّورتي على ضرورة التنبيه على هذه الغلطة الشنيعة من المؤلف في التعليقات،أما رأيي فهو أنه وضع هذه الكلمات في موضعها الخاطئ عن عمد بسبب جهل من ألّف لهم الكتاب،إذ أنها مدونة أيضا في موضعها الصحيح»[1].

وقد سار في هذا الاتجاه – اتجاه كرنكو– (رمزي منير البعلبكي)،من خلال ما جاء في مقدمته التي ألحقها بالجمهرة فقال:« غير أنّ كثيرا مما قيل إنه من مظاهر اضطراب الجمهرة له ما يسوّغه،ولا نراه إلاّ ناشئا عن قصد من ذلك بعض الألفاظ الثلاثية المختومة بتاء التأنيث في الرباعي...وأن تكون التاء زائدة أمر لا يخفى على المبتدئ فكيف يخفى على لغوي كبير كابن دريد؟»[2]،هذا ولم يقف (البعلبكي) عند هذا الرأي فقط،بل استدل على معرفة ابن دريد نفسه لهذا الأمر فقال :« لقد نبّه ابن دريد نفسه إلى هذا الأمر،فأغنانا عن التنقيب والاعتذار فهو يورد هذه الألفاظ في الرباعي لأنّ التاء لازمة فيها لا تفارقها،إذ ليس لهذه الألفاظ مذكّر ومثال ذلك :القربة :معروفة،وليس لها مذكّر ولذلك أدخلناها في الرباعي مع هاء التأنيث.ويؤيد هذا أنّ الأمر غير مقصور على الرباعي،فقد ذكر ابن دريد في الثلاثي الصحيح ألفاظا ثنائية مضعّفة منتهية بتاء التأنيث نحو "الغصّة"،وفي مثل هذا أيضا ذكر ابن دريد السبب صريحا فقال:"الصّفة"صفة البيت وصفة السرج ،قال أبو بكر:إنما أدخلناه في هذا الباب لأنه لا مذكّر له والهاء تقوم مقام حرف ثالث »[3].

وخلافا لرأي الباحثَيْن السابقَيْن اللّذَيْن حاولا التماس بعض الأعذار لابن دريد،فإن(حسين نصار) وهو يعلّق على قول كرنكو السابق يقول:«ولكن هذا الاعتذار السابق لا يقوم على سند قويّ،فالمؤلف لا يراعي الزوائد في هذه الأبواب الرباعية والخماسية في أحايين كثيرة»[4].

---

[1] – نصار (حسين): المعجم العربي،ص323

[2] – ابن دريد:جمهرة اللغة،مقدمة المحقق،ص19

[3] – المصدر نفسه،الصفحة نفسها.

[4] – نصار (حسين): المعجم العربي،ص324

لقد لقي معجم الجمهرة وصاحبه حملة عنيفة من التهم والانتقادات التي لم تقف عند الكشف عن أغلاط الكتاب وأخطائه،وهنا نجد (ابن جني) قد ذهب في هذا الاتجاه بعيدا حينما صرّح في كتابه الخصائص "باب في سقطات العلماء"قائلا:«وأما كتاب الجمهرة ففيه أيضا من اضطراب التصنيف وفساد التصريف،مّا أعذَرَ واضعه فيه لبُعده عن معرفة هذا الأمر،ولما كتبته وقعت في متونه وحواشيه جميعا من التنبيه على هذه المواضع ما استحييت من كثرته، ثم إنه لما طال علي أومأت إلى بعضه وضربت البتّة عن بعضه»[1].

ولأنّ القول السابق قد صدر من شخص بنى رأيه وفق أسس علمية دقيقة- في رأي السيوطي- تنم عن شخصية علمية،وكيف لا وهو أحد جهابذة اللغة وعلمائها الذين مازالت آراؤهم وأقوالهم تتناقلها الأجيال وترويها الكتب المختلفة،فقد اكتفى السيوطي وهو الذي ظل يدافع عنه ويتولى الرّد على خصومه بأن قال:«قلت مقصوده الفساد من حيث أبنيةُ التصريف وذكرُ المواد في غير محالّها كما تقدم في العين،ولهذا قال: أعذر واضعه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر، يعني أن ابن دريد قصير الباع في التصريف وإن كان طويل الباع في اللغة،وكان ابن جني في التصريف إماما لا يشق غباره فلذا قال ذلك»[2].

وقبل أن نختم حديثنا عن هذه الحملة الواسعة من النقد والتجريح في الكتاب وصاحبه،نتوقف عند قضية أخرى تتعلق هذه المرة بالمنهج العام للمعجم،فكما هو معلوم فقد حاد ابن دريد عن منهجه العام في أحايين كثيرة،والبداية في عدم انتظامه في إيراد تقاليب المواد مرتبة حسب الترتيب الألفبائي ووصولا إلى الخروج عن نظام المعجم كليا والاستعاضة عنه بنظام معاجم الموضوعات،وظهر عدم الالتزام بالمنهج بشكل أكثر وضوحا في تلك الأبواب المتفرقة التي تناول فيها موضوعات لغوية متفرقة،على غرار"باب الإتباع"،"باب الاستعارات"،"باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة مما تكلمت به العرب من فعلت و أفعلت و كان الأصمعي يشدّد فيه ولا يجيز أكثره"،"باب ما تكلموا به مصغرا"،"باب ما جاء على لفظ الجمع ولا واحد له"،"باب مما لا تدخله الهاء من المؤنث".

وكل هذه الأبواب السابقة قد جاء على ذكرها تحت" باب اللفيف"،والذي يذكر سبب تسميته بهذا الاسم:« وسميناه لفيفا لقصر أبوابه والتفاف بعضها ببعض»[3]،وانطلاقا من هذه التسمية نلحظ

---

[1] – ابن جني(أبو الفتح عثمان):الخصائص،تح عبد الكريم بن محمد،المكتبة التوفيقية،القاهرة،مصر،دط،دت، ج 3،ص205

[2] – السيوطي: المزهر،ص93

[3] – ابن دريد: جمهرة اللغة،ص1227

أنّ مصطلح اللفيف عنده يختلف عنه عند الصرفيين،وأما عن السبب الذي دفعه إلى وضعه فقد أشار إلى ذلك فقال:« فإن عَسُر مطلب حرف من هذا فليُطلب في اللفيف فإنه يوجد إن شاء اللّه تعالى»[1].وعليه، فالغاية التي سعى إليها من خلال هذا الباب أن يستدرك بعض المواد التي فاته ذكرها في الأبواب السابقة من المعجم،وهنا ذهب (عبد السميع محمد أحمد) معلقا على هذا الباب بقوله: « إنّ ما حشده في هذا الباب من المواد يمكن إدراجه في أحد الأبواب الأساسية للكتاب،وقِصَر الأبواب أو بمعنى آخر قلة مواد بعض الأبواب الفرعية المدرجة تحت باب اللفيف لا يبرر إضافة هذا الباب ليزيد من ارتباك القارئ»[2].

ولتجنّب هذا الارتباك الناتج عن كثرة هذه الأبواب وتداخلها رأى أنه« من حقها أن توجد في غير هذا الموضع من المعجم المجنّس إذ لا تعد من ميدانه»[3].

ولا يكاد الأمر يختلف كثيرا مع الباب الأخير"باب النوادر"،وهنا يظهر تناسي ابن دريد لمنهجه تماما من خلال طريقة تعامله مع مواد هذا الباب،للإشارة فقد حوى هذا الأخير أبوابا متفرقة استقل كل واحد منها بموضوع خاص،تحمل تسميته الموضوع العام الذي تدور حوله بقية مواد هذا الباب من ذلك:"أبواب نوادر ما جاء في القوس وصفاتها عن أبي عبيدة معمر بن المثنى"،"من صفات القسي عنده"،"مما توصف به السهام"،"باب ما جاء في النوادر في صفة النصال"،"باب من النوادر في صفة النعل"،"باب المصادر وغيرها من النوادر عن عبد الرحمن بن أخي الأصمعي عن عمّه"،"باب من اللغات عن أبي زيد"...وغيرها من الأبواب الأخرى.

والمتأمل في هذه الأبواب والأسماء التي تحملها يجدها لا تختلف عن الرسائل اللغوية التي وصلتنا قبل نشوء المعجمات في البيئة العربية،أو بالأحرى التي كانت قد مثّلت المرحلة التمهيدية لهذا النوع من الدراسة اللغوية العربية،وهذا ما دفع (حسين نصار) إلى ترجيح اعتماد ابن دريد « في هذه الموضوعات على رسائل قديمة أوردها برُمّتها وتصرّف فيها أحيانا»[4]،وذهب إلى تسميتها بالضمائم،ولعلّ في تسميتها بهذا الاسم دلالة على أنها ليست من أصل المعجم وإنّما ضُمّت إليه فقط مع شيء من التصرف كما قال.

---

[1] – المصدر السابق ،ص41

[2] – عبد السميع (محمد أحمد):المعاجم العربية،ص48

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – نصار (حسين): المعجم العربي،ص328

وانطلاقا من هذا الرأي ذهب (عبد السميع محمد أحمد) إلى القول:«وما كان يضيره لو تُنزَع عنه لتُجعل في رسائل خاصة أو في معجم مُبوّب جامع،خاصّة أن لابن دريد في هذا المجال آثار قيّمة»[1].

وبما أننا بصدد الحديث عن هذا الباب الأخير،نشير إلى أن اطلاع اللغويين على هذا الباب وما جاء فيه جعلهم يرمون ابن دريد بإيراد ألفاظ غريبة ونادرة انفرد بها وحده دون غيره،إذ لم ترد في بقية المعجمات الأخرى،من ذلك ما قام به(السيوطي) الذي خصّ لهذا النوع من الألفاظ بابا خاصا في مزهره،وكان أكثر ما جاء فيه مأخوذ من الجمهرة،مع أن ابن دريد كان قد صرح بخلاف ذلك وهو ما عدّه (عبد الكريم مرداوي) « اضطرابا في الهدف أي أنه خالف المقصد»[2].الذي كان يسعى إليه ابن دريد،وفي هذا الشأن أيضا يقول (المسعودي): « أورد أشياءً في اللغة لم توجد في كتب المتقدمين»[3].

والموقف نفسه نجده عند(إبراهيم السامرائي)،الذي ذهب إلى القول« وأنت إذا جئت إلى الجمهرة لابن دريد اصطدمت بمناكيره التي عزاها إلى الفارسية مثلا أو إلى لغة أخرى،وهو غير عالم بما يقول،فإذا أحرجه الأمر وضاقت به السبل،قال:هي لغة في أهل اليمن،وأنت تجمع مما رماه على أهل اليمن من الكلم من المناكير تؤلف معجما صغيرا لم يكن شيء منه في مصادر أهل اليمن ولم يثبت في لغة النقوش»[4]

بالإضافة إلى ما سبق فقد أولى ابن دريد عناية بالألفاظ الدخيلة والمعربة عناية خاصة من خلال ما أورده في هذا الباب أيضا، ومع أهمية هذا النوع من الدراسة اللغوية،إلاّ أن ما يؤخذ على ابن دريد هنا هو طريقة تعامله مع هذه الأبواب والتي جعلت منه يحيد عن نهج معجمه،وأفضل طريقة في التعامل مع هذه المواضيع أن تُخصّ بأبواب مستقلة كما ذهب إلى ذلك(عبد السميع محمد) من قبل،ولو كان الأمر كذلك لكان المعجم أكثر تنظيما ويسرا ولأمكن تجنب بعض هذه الانتقادات الموجهة إليه.

ومع ما قيل عن الجمهرة وصاحبها،فإنها ستبقى دليلا شاهدا على براعة الرجل وقدرته اللغوية،إذ لا يخفى على أحد منّا صعوبة هذا النوع من التأليف في عصرنا الحاضر رغم ما توافر لنا من إمكانات،ومع ذلك لازلنا نبحث عن معجم يتلافى هذه المآخذ والهنات،فكيف الحال بهذا الجهد الفردي الذي قام به ابن دريد في مرحلة تختلف كثيرا عمّا هي عليه اليوم،ومع ذلك سيبقى معجم

---

[1] – عبد السميع (محمد أحمد): المعاجم العربية،ص57

[2] – مجاهد مرداوي (عبد الكريم):مناهج التأليف المعجمي،ص350،بتصرف

[3] – المسعودي: مروج الذهب،ص267.

[4] – السامرائي (إبراهيم):معجم و دراسة في العربية،ص88

الجمهرة يعبر عن مرحلة من المراحل الطويلة التي قطعها المعجم العربي ومازال يقطعها في سبيل الوصول إلى المعجم المثالي أو المعجم النموذج على حدّ تعبير (محمد رشاد الحمزاوي) من قبل.

نخلص في ختام حديثنا في هذا المبحث إلى القول،إنّ معجم الجمهرة وعلى الرغم مما اعتراه من الخلل والاضطراب وما وُجّه لمؤلِفه من تهم وانتقادات كانت قد استندت في أغلبها إلى بعض نقاط التشابه بين معجمي العين والجمهرة،وإذا كان هذا التشابه قد وقع فعلا وأنّ ابن دريد قد نقل حقا عن الخليل بن أحمد،فإنّ ذلك لا يعني سرقة وانتحالا من قِبل ابن دريد الذي تحلى بروح العلم والأمانة،وقد رأيناه يعترف بعلم الخليل ويقر بفضله عليه وعلى من جاء بعده.

وأما فيما يتعلق بأوجه التشابه بين المعجمين،فمن الطبيعي أن تكون التقاطعات كثيرة وقد يكون السبب في ذلك التقارب الزمني بين المعجمين،وإذا كان الخليل بن أحمد مثلا قد انطلق من عبقرية فذّة فلأنه كان سبّاقا في هذا المجال،ثم إنه ليس عيبا أن يبني من جاء متأخرا على ما توصّل إليه سابقه،فإذا كان التاريخ قد سجّل"معجم العين" كأول معجم للعربية،فإنّ تاريخ ظهور معجم الجمهرة قد شكّل هو الآخر حدثا هاما في تاريخ الصناعة المعجمية العربية،لكونه مثّل نقطة تحول وانعطاف في مسار التأليف المعجمي العربي،فكان بذلك أوّل معجم يخرج من عن نظام الخليل الصوتي،ففتح مجال الإبداع لنفسه أولا ولكل من جاء بعده ثانيا،إذ عمل على بثّ روح التجديد في كل من جاء بعده،وقد تجلى ذلك بوضوح في هذا التنوع الذي شهدته البيئة العربية في مجال صناعة المعجمات،بدءا بمعجم الصحاح للجوهري ووصولا إلى المعاجم الحديثة التي لم يقف أصحابها عند حدّ ما صنعه أسلافهم بل استمرت جهودهم ومحاولاتهم تنشد الإبداع والتجديد،والهدف هو الوصول إلى معجمات حديثة ميسّرة تفي بحاجات المطّلعين وتلبي رغبات القراء على تفاوت أعمارهم واختلاف مستوياتهم التعليمية والثقافية.

وهي الغاية التي كان ابن دريد يسعى إليها ،حينما عدل عن منهج الخليل الصوتي واختار الترتيب الألفبائي لما يتميّز به هذا الأخير من السهولة والتيسير. بالإضافة إلى جملة من الخطوات الأخرى، كما اختار أن يسمّي معجمه بالجمهرة وهي تسمية مستمدة من طبيعة مادة المعجم اللغوية كما سبق وقلنا،وتحمل هذه التسمية دلالة تعليمية خلافا لتسمية الخليل"العين"،المأخوذة من النظام الصوتي وهو نظام علمي رياضي أكثر منه تعليمي.

وعلى الرغم من هذه الخطوات التي قام بها ابن دريد،وإن جعلته ينمازـ وبحق ـــ عن سابقه الخليل إلا أنّ تمسّكه بنظام التقاليب الذي كان قد ورثه عن سابقه،جعلت من معجمه لا يظهر بتلك

السهولة التي كان من المتوقع أن يكون عليها، ولعل هذا السبب في قلة المعجمات التي اتبعت نظام الجمهرة فيما بعد خلافا للمعاجم الأخرى.

إنّ ما يميّز الجمهرة هو عناية ابن دريد الكبيرة بالآيات القرآنية والشواهد الحديثية،بالإضافة إلى ما جاء عن العرب من أخبار وأشعار ونوادر وقصص،إلى جانب عنايته بالألفاظ المعربة والدخيلة وكذا اللهجات العربية،كل هذا يجعل من الجمهرة مصدرا هاما من مصادر التراث العربي التي لا غنى للباحثين عنها في دراسة العربية والساعين للنهوض بمعجمها عامة والمعجم التاريخي خاصة.وبالفعل فلا زال معجم الجمهرة من أهم المصادر التي ينهل منها الباحث والمتعلم إلى يومنا هذا،لما يحتويه من كنوز وذخائر معرفية شُيّد عليها صرح الدرس اللغوي وأُقيم عليه أساس بنيانه.

الفصل الثالث:

التفكير المعجمي عند "ابن دريد"

بين المعيار والتداول.

المبحث الأوّل: الفصيح

المبحث الثاني: المولد ومفهوم التوليد

المبحث الثالث: العامي واللحن

المبحث الرابع: الاقتراض

تمهيد :

لقد كانت ثمرة التقارب بين الشرق والغرب أن تلاقحت هذه الشعوب فيما بينها وتقاربت فأثّرت وتأثّرت،وإذا كان بعض المستشرقين قد رأوا في تراث العرب وخصوصا ما تعلّق بصناعة المعجمات أهمّ كنز يحقّ للعرب أن يفخروا به،ليس لأنّهم سبقوا أوروبا في هذا المجال فحسب،بل لما شهدته هذه الصناعة من رقيّ وازدهار على أيدي هؤلاء قديما،في حين لم تعرف أوروبا هذا النوع من التأليف إلاّ في وقت متأخّر،لكنّها سرعان ما تداركت هذا التّأخّر وشهدت نقلةً نوعيّةً في هذا المجال مستفيدة من الثورة اللّغوية التي أحدثها فرديناند دوسوسير (1858- 1913)،حينما دعا إلى التّمييز بين دراسة اللّغة في مرحلة معيّنة ودراسة تاريخ اللغة،داعيا إلى دراسة اللّغة دراسةً علميةً في ذاتها ولذاتها،مرسيا بذلك دعائم المنهج الوصفي الذي يعتمد الوصف والاستقراء،بعيدا عن معايير الخطأ والصّواب وغيرها من الأحكام المعيارية الأخرى،فلا فرق بين لغة وأخرى قديمة كانت أم حديثة،لغة شعوب بدائية أو حضارية،ومخلّصا بذلك الدراسات اللغوية من النّزعة المعيارية التي ظلّت مسيطرة عليها لعقود طويلة في أوروبا وغيرها.

ولأنّ الدّارسين العرب لم يكونوا بمعزل عن هذه الأفكار اللّسانية الحديثة،فهناك العديد منهم من سمحت له الفرصة ليس فقط بالاطّلاع على معارف هؤلاء بل تتلمذوا على أيدي أولئك الرّواد في أوربا،فكان لهذا الاتّصال بالآخر أن أيقظ الرّغبة في نفوس هؤلاء لإحياء الدّرس اللّغوي العربي وتطعيمه بهذه المفاهيم والأفكار الحديثة خصوصا بعدما تسنّى لهم الاطّلاع « على معاجم اللّغات الأجنبية الحديثة و دراستها»[1]،وهنا ظهرت فئة عنيت بقراءة التراث المعجمي العربي في ضوء مفاهيم اللسانيات الحديثة يحذوها أمل الوصول إلى معجمٍ نموذجٍ على حدّ تعبير(محمد رشاد الحمزاوي).

وإن كان المعجم العربي الحديث كما ذهب إلى ذلك(صلاح الدين زرال)« قد سلِم و لو بشكل ضئيل من تأثير هذه النظريات اللسانية الحديثة،ورغم ذلك فقد حاول المختصّون في هذا المجال أن ينتقوا بعض الآراء من الثقافة اللسانية الغربية حول المعجم،فجرى على المعجم ما جرى على الأعمال اللسانية الأخرى»[2].

---

[1] – قدور(أحمد محمد): اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي،دار الفكر،دمشق،سورية،ط1، 2001 ، ص203

[2] – زرال (صلاح الدين): إشكالية الجمع والوضع في المعاجم العربية التراثية(مقال)،مجلة الصوتيات،مخبر الصوتيات العربية الحديثة،جامعة سعد دحلب،البليدة،الجزائر،العدد 2، 2006 ،ص102

ومن الطّبيعي أن تكون « الدّعوة إلى التحديث وسدّ النّقص تبدأ من التّعرّض إلى عيوب المعاجم القديمة وملاحظة عدم وفائها بحاجياتنا المعاصرة»[1].

وكم كانت العيوب – حسب هؤلاء – كثيرة، لكنّ ما يهمّنا نحن هنا جانب واحد فقط ويتعلّق بنظرة هؤلاء للّغة ومستوياتها عامّة،وبالأخصّ من مسألة الفصاحة والتّطور اللّغوي،وحول هذه النقطة بالذات رأى بعض هؤلاء المحدَثين في أنّ دراسات القدماء قد أسّست لفكرة المعيارية،بل وبَنَتْ عليها دراستها للغة،وذلك حينما ذهب هؤلاء اللغويون يمجّدون لغة البَدْوِ الذين عرفوا يومها بالفصحاء الموثوق بهم في حين تجاهلوا ما سواهم بحجّة فساد لسانهم،أوهم على الأقل نظروا إليه نظرة شكّ وريبة وهذا ما جعل دراستهم تنصرف عن وصف المستعمل الآني أو المتداول من اللغة إلى وصف «ملكة أدبية كانت البداوة من أهمّ مكوّناتها وكان الشّعر أهمَّ عاكسٍ لها، في المقابل تجاهلت ما يمكن أن نسمّيه " الملكة العلمية" التي ظهرت بعدما تناقصت الملكة الأدبية العربية وتضاءلت البداوة عمّا كانت عليه في القرن الثاني لتفشّي العمران وانتشار الحضارة وظهور الحواضر الكبرى في بلاد العراق والشّام والجزيرة،ورغم هذا التّطور في استعمال العربية فإنّ مؤلّفي القواميس قد بقَوْا يشدّون إلى البدوِ الرحالِ أو يأخذون عن ثقات العلماء الذين رَوَوْا عنهم،فكانت القواميس العربية بعد كتاب العين لا تصف المستعمل الآني من مفردات العربية بقدر ما تصف المستعمل الزماني الذي يمثّل ملكةً لم يبقَ لها من الانتشار والتمثيل ما كان لها من قبل».[2]

وتأسيسًا على النّص السّابق،الذي يرى أنّ المعاجم بعد "العين" لم تصف المستعمل الآني بل الزماني،فقد رأينا أن نأخذ الجمهرة لابن دريد أنموذجًا لهذه المعجمات التي أعقبت وضع الخليل لمعجم "العين" لبحث مسألة التوقيفية هذه،ومدى تحكّمِها في نظرة ابن دريد للّغة عامة،والتطور اللغوي خاصة،وانعكاسات ذلك على رصيد المعجم اللّغوي خاصة وأنّ تأليف الجمهرة قد كان في مرحلة شهدت فيها العربية تحوّلات كبيرة بفعل تضافر مجموعة من العوامل المختلفة.

ثمّ إنّ هذا الانحياز اتجاه لغة البدو أو ما كان يعرف يومها "بالفصحى" لم يكن خفيّا،وإنما ظلّ يمثّل جزءًا من عقيدة هؤلاء وإيمانهم،والمتأمّل في رصيد الجمهرة يقف على حقيقة ذلك،فقد ظلّ المستوى الفصيح هو الغالب ولو كان فصيحا مماتا،في حين بدا واضحا تجاهل المستويات الأخرى وخصوصا بعض المولدات إلى جانب العامي وبدرجة أقلّ الدّخيل والمعرب،أمّا فيما يتعلّق بهذا الأخير فقد ذهب (إبراهيم مراد) إلى أنّ «المعجميين قد عنوا بتدوين المعرّب الأدبي الذي أصبح لا يعتدّ بعجمته

[1] – نصار (حسين):المعجم العربي،ص747

[2] – ابن مراد (إبراهيم): من المعجم إلى القاموس،ص146،بتصرف.

لخضوعه لمقاييس كلام العرب ولصيرورته على ألسنتهم،ولوروده في مصادر مشهود لها بالفصاحة،وقد أسقطت نتيجة هذا الاختيار ألفاظ ومصطلحات أعجمية كثيرة جدّا قد دخلت العربية في عصر الاحتجاج نفسه فلم تدوّن ولم يعترف بها،وأكثرها عددًا تلك التي وردت في كتب المولدين من الأدباء» [1]

واشتراطهم أن يكون الكلام موافقًا لكلام العرب أو جاء في مصادر مشهود لها بالفصاحة،السبب في رفض ابن دريد منح حقّ الانتساب للمعجم لكلّ ما تعرّض للتّحريف بفعل اللّحن وكذا المولد،وهو وإن كان قد سجّل بعضًا من هذا الأخير فإنّه لم يتوان في تخطئة بعضه والإشارة إلى بعضه الآخر بعبارات توحي برفضه،وإن كان رفضه للمولّد قد اقتصر على الخارج عن حدود الفصاحة فحسب دون أن يمسّ المولدات التي ظهرت عقب ظهور الإسلام.

من هنا سنحاول أن تكون دراستنا مركّزة على هذه المستويات المختلفة (الفصيح،المولد،العامّي واللّحن، المعرب والدّخيل)،التي بُنيّ عليها رصيد الجمهرة المعجمي أساسا نتكئ عليه لمعرفة مواقف ابن دريد تجاه كلّ مستوى من المستويات السابقة الذّكر،ولمعرفة موقفه من الظّاهرة اللّغوية عامّة وموضوع التّطور اللغوي خاصة،خصوصا وأنّ لابن دريد بعض المواقف التي تشير إلى استشرافه لناموس التطور وإيمانه به،والتساؤل المطروح هنا: هل حقيقة تنبّه ابن دريد لمسألة التطور اللّغوي فعالجه وفق أسس علمية دقيقة تنِمُّ عن رؤية لسانية شاملة وكاملة؟ أم أنّه جسّد فكرته في الموضوع من قبيل المصادفة،شأنه في ذلك شأن أصحاب المعجمات الأخرى التي تبارى أصحابها في جمع كلّ ما تعلّق باللّفظة من حقائق لسانية وغير لسانية؟

والجواب عن هذا التّساؤل يكون من خلال تتبّع مواقف ابن دريد و هو يحاور اللفظة داخل معجمه ويتتبّع التغيّرات الحادثة على مستوى بنيتها ودلالتها.

لقد أدّى هذا الاهتمام بالمستوى الفصيح أكثر من غيره من المستويات الأخرى أن ظهر رصيد هذه المعجمات متفاوتًا والسبب في ذلك يعود إلى التقيّد بحدود الفصاحة،وحتّى«وإن نحن سلّمنا بحقيقة مؤداها أنّ السماع الذي اعتمده الأوائل في جمع المادة اللغوية الفصحى يعدّ منهجًا علميًا سليمًا يتمتّع بقسطٍ وافرٍ من الشرعية العلمّية،من جهة اعتماده على المعاينة الميدانية للظّاهرة اللغوية في آنيتها،ومن ثمّة ينبغي أن تجرد حيثيات الوصف اللغوي ومعطياته من التصوّر الذي ما فتئ يستهدف العربية الفصحى مادّة أساسية للبحث»[2]،ورغم ذلك فإنّ تحديد « العصر والمصّر اللّذين

[1] – ابن مراد (إبراهيم): مسائل في المعجم،ص209

[2] – بلقندور (هواري):الملكة المعجمية و الأداء اللغوي مقاربة في الأنموذج الوظيفي التداولي،ص127

حُدّ بهما الاحتجاج اللغوي وقيّدت بهما الفصاحة لم يخلُصا من الانتقاء أيضا»[1]،وهذا ما ظهر واضحا في مستوى الفصيح نفسه،وإن كان ابن دريد قد اقتصر على الجمهور من كلام العرب،إلاّ أنّ ذلك لم يمنعه من أن يصنّف هذا الأخير في مراتب ومنازل متفاوتة، ففيه الجيّد والرّديء،والصحيح والفصيح،والأفصح والمرغوب عنه...،وغيرها من الأحكام الأخرى التي رأى الدّارسون أنّها تتنافى مع «ما استقرّ في أذهان الدارسين المحدثين من أنّ إطلاق (الأحكام المعيارية) في صفة اللغات وظواهرها ليس من علم اللغة في شيء،لأنّ اللغات عندهم أو تكاد تعدو حقيقة ثابتة وقوْلاً فصْلا،وهم بهذا يلزمون الباحث أن يترك تفضيل لغة على أخرى أو فصحى على لهجة،أو ذكر أحكام الاستحسان والاستهجان على المادة اللغوية التي يدرسها فاللغات واللهجات حسب هؤلاء إذن جميعا من الناحية التاريخية في منزلة واحدة وأن لكل منها قيمتها».[2]

وهذا ما جعل « المعجم العربي لا يُقر الواقع اللغوي ومستوياته اللغوية المختلفة باعتبار الاطّراد والشيوع والتطوّر،بل يعتمد مثلاً لغويا استمدّ أصوله وقوانينه من مؤلّفٍ جماعي وهي المجموعة اللغوية التي كثيرا ما يرتبط مثالها اللّغوي بمثال أدبي دائم في زمن معيّن دون غيره – والمثال العربي مربوط بالفصاحة التي تحتاج إلى نظر –».[3]

وقبل تفصيل الحديث في هذه المستويات اللغوية التي قام عليها رصيد المعجم،ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أنّ إقرار ابن دريد بهذه المستويات اللغوية،بالإضافة إلى بعض مظاهر التغيّر في اللغة – وبغضّ النظر عن مواقفه اتجاهها ودرجة اهتمامه بها – يمثل في الحقيقة اعترافا بالواقع اللغوي السائد يومئذ واعترافا كذلك بظاهرة التطوّر اللغوي،وإن لم يعْتنِ بتسجيل مظاهره بالإضافة إلى إبدائه بعض المواقف المتشدّدة اتجاه بعض المولدات،لأنه رأى أنّها « تخلق بلبلة و لبْسًا ولا توافق القواعد المتفق عليها».[4]

وهذا ما حمل الدارسين المحدثين على القول:« إنّ سلبيات المعجمية العربية تكمن في غبْنِ الظاهرة اللّغوية التطويرية الدياكرونية أوّلا وأساسًا،لأنها تقول بالتقويم والتهذيب ولا تقول إلاّ قليلا بالمتغيّر الذي يعاد غالبا إلى مثال قديم، فالحديث لا يبرّر أبدا بذاته ولذاته، وقد قال الإمام علي رضي الله عنه: "لو كان الكلام يعاد لَنفِدْ"،إنّ هذه السلفية المعجمية لا تسلم من التناقض لأنها تحصر اللغة في حالة آنية أزلية مزمنة تعرف بحالة الفصاحة المقيّدة وبالتالي تجمّد اللّغة في حالة غامضة تدعى الحالة فوق تاريخية أو البنكرونية التي لا ترتبط

---

[1] – بن مراد (إبراهيم): مسائل في المعجم،ص208

[2] – عبد الفتاح(محمد):الفصيح في اللغة و النحو حتى أواخر القرن الرابع الهجري،دار جرير،عمان،الأردن،ط1، 2008،ص08، 374 ،بتصرف

[3] – الحمزاوي (محمد رشاد): من قضايا المعجم العربي قديما و حديثا،دار الغرب الإسلامي،تونس،ط1 ،1986،ص153

[4] – المرجع نفسه،الصفحة نفسها بتصرف.

بزمان ومكان،وأصبح المعيار الأوحد.وذلك ما وفّر معاجم لا ترتبط بتاريخٍ ونصوصها متداخلة لا تتقيّد باختيار مبرّر، ولا تعتمد مدوّنات مقرّرة».[1]

والإشكالية هنا تتعلّق بمسألة التوفيق بين معايير الفصاحة وواقع الاستعمال،وهنا نتساءل: إلى لأيّ مدى استطاع ابن دريد أن يوفّق بين طرفي هذه المعادلة الصعبة؟.

[1] – الحمزاوي (محمد رشاد): المعجمية،ص67

1- الفصيح:

لقد كان تأليف الجمهرة في مرحلة لم يعد فيها خفيّا من أنّ الدّافع الذي حرّك اللّغويين للتأليف في العربية،إنما الغرض منه « جمع شتات اللّغة للحفاظ على سلامة أنساقها من اللّحن الذي كان إفرازا لاختلاط العرب بالأعاجم»[1]،ومن هنا أخذت فكرة "تنقية اللغة" تسيطر على فكر هؤلاء اللغويين نتيجة لسرعة انتشار اللحن وتفشيه بين أبناء العربية خاصة،هذا الأخير الذي لم يكن يحظ بقبول من كلّ اللغويين تقريبا وما موقفهم هذا « إلاّ لشرف المقصد ونبل الغاية التي هي الحفاظ على الفصحى وصيانتها وتنقيتها ممّا علق بها،وما قد يعلق على مرّ الدّهر من أسقام الانحراف وأوضار الخطأ،وهي أسقام و أوضار صوّر خطرها حديث شريف فعدّها نوعا من الظلال في اللغة يضارع الظلال في الدّين،فجاء نُصحه ﷺ من رجل لحن بمحضره فقال:" أرشدوا أخاكم فقد ضلّ"»[2].

من هنا لم يعد غريبا أن يولي ابن دريد اهتماما كبيرا بهذا الفصيح أكثر من غيره من مستويات اللغة الأخرى،خصوصا في زمن بات فيه التفاصح بين الرجال فخرًا، وأمّا اللحن فقبحا ومذمّةً.

ويزداد الأمر وضوحا إذا أخذنا في الاعتبار أنّ سبب تأليف ابن دريد لمعجمه هو حال اللغة العربية بين أهله وأفراد مجتمعه،فهم كما وصفهم قد ضيّعوا ما استودعته فيهم الأيام،فلفّهم النّقص وشملهم العجز لغلبة الغباوة عليهم وملكة الجهل لقيادهم، فزهدوا بذاك في الأدب وتثاقلوا عن الطلب.

وأمام هذا الانحراف عن الفصحى وتزايد الصدود عنها وعن أهلها،وضع معجمه "جمهرة اللغة" مقتصرا فيه على الشائع والمشهور،أو كما سمّاه هو" الجمهور من كلام العرب"،معتمدا في ذلك على خبرته الطويلة باللّغة.

وقبل التوسّع في الحديث عن موضوع الفصيح في المعجم و نظرة الرجل إليه كان علينا أن نطرح مجموعة من التساؤلات الضرورية واللازمة، لكونها ذات صلة وثيقة بموضوع البحث خصوصا بالنسبة للغويين القدماء، فقد ظلّ معيار الفصاحة الأساس الذي حكم نظرتهم للغة، بل شكّل الدّعامة التي قامت عليها الدراسة اللغوية عند العرب،فما مفهوم الفصيح عند ابن دريد؟ وما هي الضوابط والمعايير التي يتمّ بموجبها الحكم على اللفظ العربي بالفصيح أو غير الفصيح؟.

ولن تتسنّى لنا الإجابة عن هذه التساؤلات إلاّ من خلال دراسة متأنّية وواعية لرصيد الجمهرة المعجمي والوقوف على منهجه و آلياته في التعامل مع جميع المستويات اللغوية المشكِّلة له،خصوصا

---

[1] – بلقندور (هواري):الملكة المعجمية و الأداء اللغوي مقاربة في الأنموذج الوظيفي التداولي ،ص128

[2] – عبد الفتاح (سليم): موسوعة اللّحن في اللغة، مظاهره ومقاييسه، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط2، 2006، ص 128.

وأنّ ابن دريد لم يقدّم بين أيدينا في هذا المقام دراسة لغوية تكشف جزءًا من مواقفه تجاه اللغة عامة،ومفهوم الفصاحة خاصة.

لقد جاء في مقدمة المعجم إشارة إلى بعض الخصائص الصوتية والصرفية الواجب توفرها في اللفظة العربية،للحكم بفصاحتها من عدم فصاحتها،وذلك من خلال نصّه على مخارج الحروف وائتلافها من عدم ائتلافها كذلك،وكل هذا من شأنه أن يسْهم في بيان حُسن التأليف من قُبحه،ويكشف أصيل اللفظ من دخيله من ذلك مثلا:

1-أن يكون اللفظ مبنيا من حروف متباعدة المخارج، ذلك أنّ « الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللّسان [....]، وإذا تباعدت مخارج الحروف حسنَ وجه التأليف»[1]

2 -أن لا تجتمع في اللفظ الواحد ثلاثة أحرف أو أكثر من جنس واحد: يقول أبو بكر: «اعلم أنّه لا يكاد يجيء في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة لصعوبة ذلك عليهم وأصعبها حروف الحلق، فأمّا حرفان فقد اجتمعا في كلمة مثل:"أخ" بلا فاصلة واجتماعهما في مثل: أحد،أهل، عهد، نخع...».[2]

3-أن لا يخلو بناء رباعي أو خماسي خاصة من أحرف الذلاقة،فأمّا جاء خلافا لذلك فهو« ليس من كلام العرب فارددْه فإنّ قوما يفتعلون هذه الأسماء بالحروف المصمّتة ولا يمزجونها بحروف الذلاقة فلا تقبل ذلك،كما لا يقبل من الشعر المستقيم الأجزاء إلاّ ما وافق أبنية العرب من العروض الذي أسِّسَ على شعر الجاهلية»[3]،من هنا بات الحكم على اللفظ الفصيح مقرونا بمدى موافقته أبنية العرب في كلامهم.

وإلى جانب ما سبق فقد أشار المؤلف إلى أكثر الحروف استعمالا والأخرى الأقلّ تداولا كذلك، وأمّا كثرة الاستعمال وقلّته فتعود إلى ثقل الحروف أو خفّتها على اللسان أثناء الكلام،زيادة على ذلك فقد أشار ابن دريد إلى بعض الأصوات التي كثيرا ما يضطرّ المتكلّمون إلى إبدالها طلبا للسّهولة والتيسير،وكل هذه القضايا وغيرها لاشكّ قد مثّلت بالنسبة له معايير يحتكم إليها في الحكم على عربية اللفظ وفصاحته.

وإذا كان ابن دريد قد حدّد بعض شروط فصاحة الكلمة وهي شروط أقرب لموضوع البلاغة منها لمفهوم الفصيح في اللّغة،هذا الأخير الذي رسم له اللغويون حدودا ووضعوا له قواعدًا وشروطًا، ولعلّ

---

[1] – ابن دريد: جمهرة اللغة، ص 46.

[2] – المصدر نفسه،الصفحة نفسها.

[3] – المصدر نفسه، ص 49.

هذا ما يجعلنا نتساءل حول ما إذا كان توفر شروط الفصاحة السابقة في الكلمة،يجعل منها فصيحة ومن ثمّ يتعيّن عليها الدخول ضمن رصيد اللّغة الفصيح؟

والجواب بطبيعة الحال "لا"،ذلك أنّ مفهوم الفصاحة عند ابن دريد وغيره من اللّغويين لم يكن متعلّقا بفصاحة الكلمة من عدم فصاحتها،فقد جاء في المعجم الكثير ممّا توفّر على الشروط الفصاحة السابقة الذكر،لكنّ ذلك لم يمنع ابن دريد من نعته بأوصاف مختلفة تجمع على رفضه ونبذه ذلك « أنّ مدار الفصاحة عنده مبنية على كثرة الاستعمال،وكثرة الاستعمال هذه التي يعتدّ بها إنّما مقيّدة هي الأخرى بالفصحاء الموثوق بعربيتهم،وبهذا ينتفي أن تكون كثرة استعمال العامة والمولدين،وأهل الحضر ذات صلة بالفصيح»[1].

إنّ ربط الفصاحة بجماعة من العرب دون غيرهم قد كان نتيجة التزام اللغويين يومئذ بما عرف بنظرية الاحتجاج،التي ظلّت تحكم نظرتهم تجاه هذا المسموع عن العرب والذي لم يكن بالنسبة لهم في درجة واحدة من الفصاحة، فكان أن أوْلَوْا فئة معينة من العرب،وخصوا لغتها بعناية واهتمام كبيرين،بل كان الرصيد اللغوي الذي نُقل عن هؤلاء الدعامة والأصل الذي قامت عليه أبحاثهم في اللغة،وحوّت كتبهم ومؤلفاتهم معظمه،وهنا يتعيّن علينا أن نتساءل أيضا عن مدى التزام ابن دريد بهذه الحدود والضوابط التي رسمها اللغويون قبله للفصاحة؟

وفي هذا الصدد،يذهب (عبد القادر عبد الجليل) إلى« أنّ اختيار ابن دريد لا يخرج عن دائرة متقدّمي التصنيف من علماء العربية الذين جمعوا نسيج اللغة بدرجات متفاوتة في الإفصاح والبيان فمن القرآن الكريم في أعلى مراتبه،وما جمع من لهجات القبائل دون ذلك فيه الحوشي والغريب،والوحشي والمنكر،والنادر والمتفرّد،وفي كلا الاتّجاهين يسود عامل الزمان والمكان وهما يضعان قبضتهما على هذا المجموع وتوجيهه وفق النظرية اللّغوية التي قامت على أيدي متقدّمي القوم في القرن الثاني للهجرة وهي توجّه شراع الاختيار،ولم يكن ابن دريد إلاّ ضمن الدّائرة يلزم نفسه بمبدأ الاختيار الذي يلبّي حاجات القوم ويصادف في نفوسهم تقبّلا،وهو في حدود هذا المتّجه اختيار وظيفي يسعى معه ابن دريد أن يلبس جمهرته لبوسه من إسقاط المواد غير الصحيحة والمرذولة،وكذلك الوقوف على الكلمات النزيلة على العربية وبيان مواضعها البنائية والدلالية».[2]

ولَمّا كان ابن دريد واحدا من هؤلاء الذين ألزموا أنفسهم في جمع اللغة بضوابط الزمان والمكان،بات مفهوم الفصيح عنده إذن مقرونًا بمدى الالتزام بهذه الحدود،فأمّا ما يتعلّق بأسماء القبائل

[1]- عبد الفتاح (محمد): الفصيح في اللغة و النحو، ص 96، 97، بتصرف.

[2]- عبد القادر (عبد الجليل): المدارس المعجمية، ص 206، 207.

التي اعتمدها اللّغويون في الجمع وكذا توزيعها الجغرافي،فقد نُقل عن الفارابي نصّ مطوّل يتحدّث عنها يقول: «والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم:قيس وتميم وأسد،فإنّ هؤلاء الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه،وعليهم اتّكل في الغريب والإعراب والتصريف، ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطّائيين،ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضري قطّ ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم،فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام،فإنّهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب والنمر فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية،ولا من بكر،لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس،ولا من عبد القيس،لأنّهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم الهند والفرس،ولا من أهل اليمن أصلا، لمخالطتهم الهند والحبشة ولولادة الحبشية فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة،ولا من ثقيف وسكان الطّائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم،ولا من حاضرة الحجاز،لأنّ الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم»[1].

ويقدّم أبو نصر الفارابي في نصّه السابق مجموعة القبائل التي اعتمدها علماء اللغة في جمعهم لكلام العرب، لكن المتأمّل في أسماء تلك القبائل التي خُصّت بالفصاحة دون غيرها،ومقارنتها مع ما جاء به ابن دريد في الجمهرة يجد أنّ هذا الأخير قد « ذكر لغات الأزد والأنصار وتميم وثقيف وحمير وبني حنيفة و خزاعة وطيء وعبد القيس وقيس، وغيرها من القبائل،ومن البحرين والجوف،والحجاز والسراة والشّام والشّحر والعراق والمدينة ومكّة ونجد واليمامة واليمن من الأقاليم،وركّز عنايته على اللّغة اليمنية خاصة فذكرها في قريب من 220 موضعا،ولعلّ سبب ذلك أنّها لغته الأصلية وأنّه كان متعصّبا لأهله من اليمن،وكانت هذه الكلمات اليمنية من أهمّ أسباب ما دار حول الجمهرة من شكّ و نقدٍ لعدم اتّساقها مع المعروف من لغة الشّمال».[2]

وعقد مقارنة بين ما نصّ عليه الفارابي وما ذكره ابن دريد في معجمه،يجعلنا ندرك بوضوح من أنّ المؤلف قد عمل على كسر قيود المكان التي رسمها اللغويون قبله،«فلم يتقيّد بما أملاه السلف من حصر الاحتجاج في قبائل معيّنة كقبائل الكتلة الشرقية والكتلة الغربية »[3]،وأمّا فيما يتعلّق بزمن الاستشهاد فقد كان أكثر تحرّيا والتزاما في استشهاداته،ومع ذلك فإنّ تحرّيه لم يمنعه من الاستشهاد

---

[1] – السيوطي: المزهر، ص 211، 212.

[2] – نصار (حسين): المعجم العربي، ص 335.

[3] - عبد القادر (عبد الجليل):المدارس المعجمية،ص 211 .

ببعض الشعراء الإسلاميين أو شعراء الطّبقة الثالثة التي لم تكن تلقى القبول لدى كلّ اللّغويين،فقد جاء على ذكر اسم الفرزدق في (52) موضعا،كما ذكر جرير في (59) موضعا،والأخطل في (36) موضعا،بالإضافة إلى هؤلاء فقد استشهد بشعر أميّة ابن أبي الصلت،هذا الأخير وإن كان من شعراء الطبقة الأولى والتي لم يثر بشأنها أيّ خلاف، إلاّ أنّ هناك من استبعد«الاستشهاد بشعره وكلامه [لأنّه] كان يحكي في شعره وكلامه عن الأنبياء،وقرأ الكتب المتقدّمة وأتى بألفاظ لا تعرفها العرب»[1]

وكان ابن دريد نفسه قد أشار إلى هذا حينما علّق على لفظة " الساهور" الواردة في الجمهرة،فقال: " السهر: القمر بالسريانية،وهو الساهور وزعم قوم: بل دارة القمر،وقد ذكره أميّة ابن أبي الصلت،ولم يسمع إلاّ في شعره،وكان مستعملا للسريانية كثيرا،لأنّه قرأ الكتب"،(ج2 ص724)، ومع هذا فقد جاء على ذكر اسمه في (17) موضعا،زيادة على ذلك فقد استشهد بشعر ذو الرّمة في (139) موضعا،وهو الذي قال عنه أستاذه الأصمعي الذي ظلّ ينقل عنه في كل مرة: «ذو الرّمّة طالما أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين»[2].

هذا ويبدو أنّ مخالفته لأستاذه وبعض اللغويين الآخرين دليل على أنّ ابن دريد لم يكتف بالنقل فقط،وإنّما كان يعتمد على علمه باللغة ومعرفته الخاصّة بأهلها من الفصحاء.

وإلى جانب هذا التوسّع في الاحتجاج لم يعنّ ابن دريد بترتيب مصادر استشهاده،التي حصرها اللغويون قبله في كلام العرب شعرهم و أمثالهم و حكمهم،... و غيرها،بالإضافة إلى القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف،وهم وإن كانوا قد أجمعوا على صحّة الاستشهاد بالمصادر الأولى فإنّ الأمر مع هذا الأخير – الحديث النبوي – قد ظلّ محلّ أخذٍ و جذبٍ حول ما إذا كان يصحّ الاستشهاد به أم لا*؟

---

[1] – حلمي (خليل): مقدّمة لدراسة التراث المعجمي، ص 112، 113.

[2] – ابن جني: الخصائص ،ص205

* _ لقد تحرّج اللغويون الأوائل من الإحتجاج بالحديث النبوّي الشريف على أساس أن بعضا منه رُوي بالمعنى،وبعضه انقطع سنده وبعضه طُعن في رواته،...ومن ذلك لم يحتج بالحديث النبوّي الشريف إلى غاية القرن الخامس الهجري،حيث استشهد الزمخشري بها،وواصل ابن مالك الإحتجاج به في ألفيته في القرن السابع...على أن هذا التحرج كان من قبل اللغويين و النحاة الأوائل خوفا مما اصطبغه الرواة على الحديث من تحريف وما وضعته كثير من الفرق الإسلامية للتشيّع للمواقف التي تخدم أغراضها الخاصة...ومهما يكن من أمر فإن هذا مدعاة إلى الاحتياط والتريث في الأمر والتحقق من مدى صدق الراوي وثقته،والتمييز بين الحديث الصحيح و المشكوك فيه؛لأن الحديث دُوّن متأخرا،فكان طبيعيا هذا التشدد في الاحتجاج به وكل هذا من أجل بقاء اللغة الفصيحة لا تشوبها شائبة.بلعيد (صالح):مصادر اللغة،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،دط،1994ص38

ومع ما دار حول صحّة الاستشهاد بالحديث من خلافٍ فإنّ أمره هذا مع ابن دريد لم يكن مطروحا البتّة،وتجلى هذا من خلال اعتماده وبشكل لافت في الاستشهاد فقد كان يكتفي به وحده أحيانا كما في قوله:" والأملوك: قوم من العرب من حمير كتّب إليهم النبي ﷺ "إلى أملوك ردمان" ". (ج2 ص 981)، أيضا: " النّكه، مصدر نكهته نكها، إذا استنكهته، وربّما قالوا: كهته، في معنى استنكهته،وفي الحديث: فقال ملك الموت لموسى عليه السلام :"كَهْ في وجهيّ" أي تنفّس"(ج2، ص 985).

بل يذهب إلى تقديمه على بعض كلام العرب كما في قوله: " والهيْل: مصدر هِلت الشيء أهيله هيلا، نحو الرمل وما أشبهه، وفي الحديث "كيلوا و لاتهيلوا". ومثل من أمثالهم: " مُحسِنة فهيلى" بالنصب" (ج2، ص 991)

أمّا فيما يتعلّق بالمصادر الأخرى، فلم يلزم نفسه ترتيبها هي الأخرى حسب مراتب الاستشهاد،فتارة يسبق الشّعر على القرآن الكريم كما في قوله: " والملك: الله تبارك وتعالى، وربيعة تسمّي الملك ملْكًا،قال الأعشى (بسيط):

فقال لِلْمَلْك أطلقْ منهم مائةً **** رسْلاً من القول مخفوضا وما رفعا

وواحد الملائكة ملكٌ، وربما همز فقيل: ملأك،وربما قالوا للجمع مَلَكْ،وقد جاء في التنزيل: ﴿وَٱلۡمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَاۚ﴾[1]،فهذا الجماعة، والله أعلم،وقال: ﴿وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [2] (ج2، ص 981).

ويجعل القرآن أسبق من الشّعر تارة أخرى يقول:" الوسن: اختلاط النوم بالعين قبل استحكامه،وهي السّنة،ناقصة تراها في بابها إنشاء الله،وقد فصّل الله تعالى بين السّنة والنوم فقال: ﴿ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ﴾[3] وقال الشاعر(كامل):

وَسْنانُ أقصدَهُ النعاسُ فرنّقتْ **** في عَينهِ سِنةٌ و ليس بنائمِ (ج2، 863)

ثمّ إنّ الحديث عن مواقف ابن دريد من اللّغة،وخاصة من جانب الفصاحة،قد يدفعنا للبحث عن مذهب الرجل وانتمائه بين كل من مدرستي البصرة والكوفة لأنّ معرفة هذا الأمر،كفيل بتتبّع جزء

[1] – سورة الحاقة، الآية 17.

[2] – سورة الفجر، الآية 22.

[3] – سورة البقرة، الآية 255.

من آرائه في اللغة وخصوصا ما يتعلّق بقضايا الجمع والاستشهاد،فكما هو معلوم،فقد تباينت « مذاهب مدرستي البصرة والكوفة إلى حدّ يجعل لكل مدرسة منهما سمات مستقلّة وملامح متفرّدة،والتباين لا يقتصر على المقولات النحوية فحسب،بل يشتمل على مواقف شيوخ المدرستين من الفصيح أيضا»[1]،وعليه بات السّعي لمعرفة هذا الأمر مطلبًا ضروريًا.

ويبدو من خلال بعض آرائه المبثوثة في المعجم،أنّه بصري المذهب وذلك انطلاقا من كثرة نقوله عنهم والاحتكام لآرائهم خصوصا الأصمعي والخليل،وأبي حاتم،... وغيرهم.والشواهد في هذا الجانب كثيرة،في حين لا يكاد يذكر اسم الكوفيين إلاّ في مواضع قليلة جدّا،بل ذهب حتىّ إلى تخطئة بعض ما جاء عنهم من ذلك قوله:"الحجّة: خرزة أو لؤلؤة تعلّق في الأذن،وقال قوم شحمة الأذن،التي تعلّق فيها القرط يقال لها: الحجّة،ويسمّي الكوفيون الخرزة جاجة بجيمين،وهو غلط،وإنّما سمّيت الخرزة جاجة باسم الموضع،وربّما سمّيت حاجة" (ج1،ص87).

جاء كذلك: " الجُفُّ: الجمع الكثير من الناس،قال النابغة (كامل):

من مبلّغٌ عمرو بنُ هند آيةٍ **** و من النصيحةِ كثرةُ الإنذارِ

لا أعرفنّكَ عارضًا لرِماحِنا **** في جفِّ ثعلب واردي الأمْرار

يعني ثعلبة بن عوف بن سعد بن ذبيان،وروى الكوفيون: في جفِّ تغلبَ،وهذا خطأ لأنّ تغلبَ في الجزيرة و ثعلبة في الحجاز"(ج1، ص 90).

يقول أيضا:"بنَّ بالمكان وأبّنَ، بنًّا وإبنانًا،إذا قام به، وأبى الأصمعي إلاّ أبّنَ" (ج1، ص 76).

يقول أيضا:"و جبرت الرجل على الشيء وأجبرته،ولم يعرف الأصمعي إلاّ أجبرته"(ج3، ص1261)

جاء عنه كذلك: "وهوى له وأهوى،قال الأصمعي:هوى من علوٍّ إلى سفلٍ وأهوى إليه إذا غشيّه،قال أبو بكر،قلت لأبي حاتم،أليس قد قال الشاعر (طويل):

هوى زهْدمٌ تحتَ العجاج لزهدمٍ **** كما انقضَّ بازٍ أقتمُ الرّيش كاسرُ

فقال: أحسب الأصمعي: أُنْسِيَ، و هذا بيت صحيح فصيح، وقال سمع بيت ابن الأحمر (بسيط):

أهوى لها مشقصًا حشرًا فشبْرقها **** وكنتُ أدعو قذاها الإثمِدَ القَردا

فاستعمل هذا وأنسِيَ ذلك،قال أبو بكر: قوله أدعو،أي:أجعل،هكذا يقول البصريون...".(ج3، ص 126).

[1] – عبد الفتاح (محمد): الفصيح في اللغة و النحو، ص 165.

والناظر في الأمثلة السابقة،خصوصا الثلاثة الأخيرة منها يجد أنّ ابن دريد كثير الاعتداد برأي الأصمعي وأقواله،حتّى حينما سمع منه ما يخالف ما جاء عن العرب لم يجرأ على تخطئته بل ذهب يتحرّى أبا حاتم،مستشهدا بعد ذلك برأي لعلماء مدرسة البصرة.

وممّا نخرج به كذلك هنا هو مدى اطّلاع ابن دريد ومعرفته بلغة العرب حتّى ذهب يستدرك على الأصمعي،ومن لا يعرف علم هذا الأخير و نبوغه وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على اطلاع ابن دريد وعلمه هو الآخر بكلام العرب،ممّا جعله لا يكتف أو يقف عند حدّ النقل بل تعدّى ذلك إلى النقد و التمحيص.

ومع قولنا بأن ابن دريد بصري المذهب فإنّ ذلك لم يمنعه من التوسّع في الأخذ عن القبائل العربية كما رأينا ذلك من قبل، ومع ذلك فقد حرص على مسألة الفصاحة أيضا حتّى غدا رصيد المعجم أغلبه من الفصيح،ومع هذا فإنّ المطّلع على ما جاء في المعجم يجد أنّ ابن دريد قد رأى في « هذا الكمّ الهائل من اللّغة،لا يمكنه أن يكون على درجة واحدة من حيث فصاحته على الأقلّ من وجهة نظره»[1]،من هذا المنطلق راح يفاضل بين مسموع وآخر،سواء كان ذلك بين الألفاظ،أم فيما بين اللهجات وتظهر هذه المفاضلة في تلك في تلك الأحكام المعيارية التي ظلّ يطلقها في كلّ مرّة اتجاه الألفاظ واللّهجات،والسؤال المطروح هنا: عن أهمّ الأسس و المعايير التي كان يتحكّم إليها في إطلاق أحكامه تلك المتعلّقة بمراتب هذا الفصيح؟

وأمّا فيما يتعلّق بأحكامه تجاه الألفاظ فقد نعتها بتسميات وعبارات مختلفة على غرار معروف،عربي صحيح،مرغوب عنه، ليس بالجيّد،الشّاذ، مستعمل صحيح،ليس بمستعمل،ليس محفوظا، مستنكر،مهمل...و غيرها من الأحكام الأخرى،ومن أمثلة ما جاء في المعجم وتضمّن الأحكام السابقة نذكر:

- الشّحز: وهي كلمة مرغوب عنها، يتكلّم بها أهل الجوف – و الجوف موضع باليمن – يكنى بها عن النّكاح. (ج1، ص 526).
- يقال للكلس الصّاروج المعروف: كرس وليس بالجيّد. (ج2، ص 719).
- و فرس محضار ومحضير: شديد الحضر،وردّ هذا الحرف البصريون إلاّ أبا عبيدة و ذكروا عن الخليل أنّه قال: فرس محضير وهو شاذ. (ج3، ص 1241).
- سقط البيت على فلان فتمغّط، فمات، أي قتله الغبار وليس بمستعمل. (ج2، ص 918).

[1]- المرجع السابق،ص 152، بتصرف.

- المِدْل والإدْل: اللّبن الخاثر،ولا أحسب المِدْلَ محفوظا. (ج2، ص 861).
- والزيغ: معروف، وقد تقدّم ذكره زاغ يزيغ زيغا و زيغانا. (ج2، ص820).
- ويقال: برّدت الماء وأبردته، وليس أبردته بقوي. (ج1، ص 63).
- الخزّ: معروف و عربي صحيح، وقد جاء في الشعر الفصيح .(ج1، ص105).
- و النّافه: المعيّ، مستعمل صحيح.(ج2، ص 972).
- للبهجة موضعان: فمنها أن نقول: هذا شيء ليس عليه بهجة، أي ليس عليه طلاوة ومنها قولهم،أبهجني هذا الأمر،وبهجني،إذا سرّك، وأبهجني أكثر وأعلى (ج1، ص 272).

والملاحظ من خلال ما سبق أنّ كلّ هذه الصفات والأحكام التي أطلقها ابن دريد لا تخلو من معيارية، كما أنّها ظلّت مفتقدة لأساس علمي يدعمها وهذا ما فتح عليه فيما بعد بابا من الانتقادات،وإن كان أغلب الظّنّ استناده في أحكامه تلك «إلى علمه باللّغة وكلام العرب و قلّة ثقته فيمن يقدّم إليه معجمه»[1] وإلى جانب ذلك، فإنّ أحكامه هذه تكشف في الوقت نفسه أنّ ابن دريد لم يشأ أن يقف عند التنبيه على الفصيح بل تحرّى الأفصح كذلك،مستندا في ذلك إلى معيار الشيوع والكثرة ويظهر ذلك في المثال الأخير،حينما قرن صفة العلو(أعلى درجات الفصاحة) بمعيار الكثرة.

وأمّا فيما يتعلّق بموقفه من اللّهجات العربية،فإلى جانب عنايته بموضوع اللّهجات في المعجم عنايةً كبيرة حتّى باتت فيه الجمهرة مصدرا هاما للباحثين في هذا المجال،وعلى الرغم من ذلك فإنّ نظرته لهذه اللّهجات لم تختلف كثيرا عن سابقتها – ونقصد الألفاظ – فقد راح ينعتها هي الأخرى بمجموعة من الصفات والأحكام المعيارية مستخدما في ذلك عبارات مختلفة من ذلك: لغة العالية،ليس بالعالية، لغة فصيحة،لغة مرغوب عنها،لغة صحيحة،لغتان جيّدتان،أعلى اللغتين،لغة شنعاء، لغة العامّة، لغة رديئة... وغيرها من العبارات الأخرى،دون أن يقدّم لنا مصوغات مقنعة لأحكامه تلك،وإن كان الرّاجح هنا أيضا استناده لمعيار الشّيوع والاستعمال،هذا الأخير الذي «أطلق عليه العرب قديما السماع وهو الفيصل في الصّواب و الخطأ»[2]

ومن أمثلة ما جاء في المعجم بخصوص هذه اللهجات أو كما يسمّيها المؤلّف " لغات" نذكر:

---

[1] – حلمي (خليل): مقدّمة لدراسة التراث المعجمي، ص 166.

[2] – عيد (محمد): المستوى اللّغوي للفصحى و اللهجات للنشر و الشعر، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، د ط، 1981، ص 25.

- الخطف: خطف الطّائر بجناحيه إذا أسرع الطيران خطف يخطف خطفًا، والمصدر فيهما الخطف،لغتان فصيحتان، وكلّ أخذٍ في سرعة فهو خطف،وقد قرئ: ﴿ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ﴾[1] و"يخطِف ".(ج2، ص609).

- القبيط، وهو القوم الناطف وقال قوم القبّاط،وهو أعلى اللّغتين.(ج3، ص1243).

- الضَّعف والضّعف،لغتان فصيحتان،وقد قرئ بهما،والضُّعف لغة النبي ﷺ ،وقرأ عبد الله بن عمر رضي الله عنه على النبي ﷺ : ﴿مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا ﴾"[2] فقال النّبي ﷺ :«ضعفٍ قوّة يا غلام»،ورجل ضعيف من قوم ضعفاء.

ويقال:وبقرة ضاعف للتي في بطنها حمل، وليس باللغة العالية. (ج2، ص 903.)

- وقال أبو زيد: العرب تؤنّث السّراويل، وهي اللغة العالية،ومن ذكّر فعلى معنى الثّوب. (ج3، ص 1309).

- الدّعن:لغة رديئة وهو سعف،يضمّ بعضه إلى بعض ويرمل بالشريط ويبسط على التّمر.(ج2، ص 665).

- العزو: لغة مرغوب عنها،يتكلّم بها بنو مهرة بن حيدان، يقولون عزوى كأنّها كلمة يتلطّف بها. (ج2، ص 953.)

- رجل أعصج: وهو الأصلع لغة شنعاء،لقوم من أطراف اليمن لا يؤخذ بها .(ج2، ص 479).

- وبكى يبكي بكاء: يمدّ ويقصر،فمن مدّه أخرجه مخرج الرّغاء والضّغاء ومن قصره أخرجه مخرج الآفة والضّنى وما أشبهه،وقال قوم من أهل اللغة بل هما لغتان صحيحتان، وأنشدوا لهم:

بكتْ عيني وحقَّ لها بُكاها **** وما يغْني البكاءُ ولا العَويلُ

وكان بعض من يوثق به يدفع هذا،ويقول:لا يجمع عربي لفظتين إحداهما ليست من لغته في بيت واحد،قال أبو بكر:وقد جاء هذا في الشعر الفصيح كثيرا .(ج2، ص 1027).

- الفحش: معروف، يقال فحش الرجل ويفحش،وأفحش يفحش،لغتان وأفحشت أعلى وأفصح،وإن كانت العامّة قد أولعت بقولها أمر فاحش" .(ج1، ص 537).

---

[1] - سورة البقرة،الآية 20

[2] - سورة الرّوم، الآية 54.

– خضب الشجر يخضب وخضب يخضب أعلى إذا كان أخضر،وخوضب كذلك،قال أبو حاتم: خضِبَ يخضَب وخضب يخضِب لغتان جيّدتان،وقال أبو بكر:وأخضب الشجر أيضا.(ج1،ص 290).

والمتأمّل في أحكام ابن دريد السابقة يجدها في مجملها« عبارات عامة لا تقدم مسوّغات مقنعة للاستحسان والاستهجان»[1]

إنّ موقف ابن دريد تجاه هذه اللّهجات المسموعة عن العرب قائم على أساس من التّفاوت في سلّم الفصاحة،ما جعل الرّجل يبقى أسير الإطار الذي رسمه اللغويون القدامى« للعربية الفصحى ولهجاتها وهو أمر لا يتفق وطبيعة اللّغات والمستوى الاجتماعي لاستعمالها»[2]،فباتت إذن جهوده تلك مركّزة على الفصحى أكثر منها على وصف الاستعمال الاجتماعي لها،ممّا جعله يحيد عن النّظرة العلمية الحديثة التي ترى في « مهمّة الباحث في اللّغة أن يصف ما أمامه فقط ويستقرئه دون أن يتجاوز ذلك إلى وصفه بالجودة أو الرّداءة، فإذا كانت هذه الظواهر مطردة ذكر ذلك،وإذا تفرّد عنها بعض الأمثلة ذُكر أيضا بحياد وموضوعية»[3]

وإلى جانب سيطرة النزعة المعيارية على مواقف الرّجل، لم يتوقّف الأمر عند هذه النقطة فحسب، وبقدر ما ذهب بعض الدّارسين إلى التّنويه بجهود الرجل في تسجيل ما نطقت به العرب على امتداد أطراف الجزيرة العربية راح آخرون يكيلون له التّهم و الانتقادات في هذا الخصوص،ومن هؤلاء (إبراهيم السامرائي)، الذي يقول: « وأنت إذا جئت إلى الجمهرة لابن دريد اصطدمت بمناكيره التي عزاها إلى الفارسية مثلا أو إلى لغة أخرى وهو غير عالم بما يقول،فإذا أحرجه الأمر وذاقت به السّبل،قال هي لغة في أهل اليمن،وأنت تجمع ما رماه على أهل اليمن المناكير تؤلف معجما صغيرا،ولم يكن شيئا منه في مصادر اليمن ولم يثبت في لغة النّقوش»[4] .

وإذا كانت مواقف الرّجل تجاه هذا التنوّع اللّهجي في مجملها قد اتّسمت بالمعيارية أكثر منها ميلا إلى وصف وتسجيل واقع الاستخدام الفعلي،ومع ذلك فإنّنا نلمس موقفا مختلفا عن السابق يظهر فيه ابن دريد أكثر تحفّظا وتجنّبا لإطلاق الأحكام،حينما يتعلّق الأمر باختلاف القراءات القرآنية على ألسنة القرّاء.

---

[1] – عيد (محمد): المستوى اللّغوي للفصحى و اللهجات ،ص 80.

[2] – المرجع نفسه، ص 92.

[3] – المرجع نفسه، ص 95.

[4] – السامرائي (إبراهيم):معجم ودراسة في العربية،ص88

وهذا الموقف المحايد ليس غريبا في الحقيقة عن ابن دريد الذي طالما لزم الصّمت في كلّ مرّة يتعلّق الأمر فيها بالحديث عن مسألة فقهية،أو معنى لفظة موجودة في القرآن الكريم بل ذهب أبعد من ذلك حينما راح يبرّر مواقف أستاذه الأصمعي الذي أحجم هو الآخر عن الخوض في معاني بعض الألفاظ والسّبب ورودها في القرآن الكريم من ذلك مثلا: قوله: "و المطر معروف، مطرت السّماء،تمطر مطرا وربّما قالوا: مطرا،فجعلوه مصدرا.وأمطرت السّماء لغة فصيحة لم يتكلّم فيها الأصمعي لأنّه جاء في القرآن﴿ عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[1] ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم﴾[2]. (ج2، ص 760).

كما جاء في حديثه عن معنى " الطّارق " قوله: "و قد أقسم الله عزّ وجلّ بالطّارق ولا أقدم على القول فيه" (ج2، ص 756).

جاء أيضا قوله:"وعصفت الرّيح وأعصفت، لم يتكلّم فيه الأصمعي لأنّ في القرآن﴿ رِيحٌ عَاصِفٌ﴾[3].(ج3، ص 1259).

والأمثلة في هذا الجانب كثيرة،ومع ذلك سنكتفي هنا بما تمّ ذكره وأمّا فيما يتعلّق بالآيات القرآنية فالغالب أثناء إيرادها اكتفاؤه بالنّص على الاختلاف في القراءة،متحاشيا التعليق عليها وإبداء آرائه اتجاهها:من ذلك قوله:" والرّياش: الحال الجميلة، وقد قرئ: ﴿وَرِيشًا ﴾[4] و﴿ورياشًا﴾أيضا (ج2، ص 736).جاء أيضا قوله:"وسحته وأسْحته، إذا استأصله،ولم يتكلّم فيه الأصمعي وقد قرئ:﴿ فَيُسْحِتَكُم﴾[5] و﴿ فيسْحَتَكم﴾، وقال الفرزدق(طويل):

وعضَّ زمانٌ يا ابنَ مروانَ لم يدعْ **** من المالِ إلاّ مسحتاً ومجلّفُ

(ج3، ص 1259).

---

[1] – سورة الأحقاف،الآية24

[2] – سورة الأعراف،الآية 84

[3] . سورة يونس،الآية22

[4] – سورة الأعراف،الآية 26

[5] – سورة طه،الآية61

والمتأمّل في هذا المثال الأخير يجد أنّ ابن دريد قد لجأ إلى الاستشهاد ببعض أشعار العرب،وإن لم يصرّح أنّ غرضه من ذلك الكشف عن فصاحة هذه الألفاظ الواردة في القرآن الكريم،إلاّ أنّ هذا الأمر دفعه إلى ترجيح فصاحة بعض الألفاظ على أخرى على الرغم من كون إحداهما قد وردت في القرآن الكريم وهذا حينما راح يسأل الأصمعي ثمّ أبا حاتم عن " ينع وأينع".

جاء في المعجم قوله: "والينع: الثمر المدرك، أينع الشجر إذا أدرك ثمره فهو مونع، وينع فهو يانع،وقالوا أينع إيناعا،وينع ينعا،وفي التنزيل ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَيَنۡعِهِۦٓ﴾[1]،ويانعه وينعه،وأخبرنا أبو حاتم قال: قلت للأصمعي: تقول: يَنَعَ وأَيْنَعَ؟ فلم يتكلّم فيه لأنّه في القرآن، فلمّا رآني أنظر إلى فيه، قال: قال الحجّاج على المنبر: " إنّي لأرى رؤوسًا قد أينعت وحان قطافها" ثمّ قال لي:" هذا الكلام الفصيح"،فعلمت أنّ أَيْنَعَ أفصح من يَنَعَ " (ج2،ص 965).

وفي ختام حديثنا عن هذا المستوى من مستويات اللغة والذي ظلّ يغطي المساحة الأكبر في رصيد الجمهرة المعجمي،وعلى الرّغم ممّا وجّه لابن دريد من ملاحظات وانتقادات والتي تعود في مجملها إلى نظرته للّغة و رصيدها المعجمي الذي طغت عليه « التصنيفات المعيارية بدلا من اعتماد الوصف وتسجيل الواقع اللّغوي»[2] كما هو واقع في الاستعمال،إلاّ أنّ ذلك لا ينقص من جهود الرجل شيئا،والتي لم تقف عند حدّ الإلمام بالفصيح والتنبيه على هذه اللّهجات المختلفة فحسب،بل تجاوز ذلك حينما راح يستثمر هذا التنوّع اللّهجي باعتباره وسيلة من وسائل الكشف عن المعنى وتحديده،من خلال العمل على نقل معاني اللّفظ الواحد المختلفة باختلاف البيئات العربية وتنوّعها.

وصفوة القول أنّ إنزال هذا العمل ضمن أُطره الزمانية والمكانية التي كانت سائدة أثناء تأليفه والتي تختلف بلا شك كثيرا عنها في العصر الحديث،ما يجعل من مواقف ابن دريد وغيره من لغويي عصره إلى حدّ ما صحيحة ومقبولة.

---

[1] – سورة الأنعام،الآية99

[2] – نصراوي (الحبيب):الجاحظ معجميا ،بحث في المستويات اللغوية،مركز النشر الجامعي،تونس،دط،2008،ص04،بتصرف

2- المولد ومفهوم التوليد:

لقد كان لجهود اللغويين في العناية بهذا النموذج الفصيح كما رأينا ذلك فضل كبير في حفظ اللّغة من الانحلال والاضمحلال،في زمن زادت فيه صلات القربى بين الشعوب وأصبحت فيه العربية لسان العربي والعجمي البدوي والحضري،وكلّ هذا كان عقب ظهور الإسلام وما أعقبه من تحوّل في بنية المجتمع العربي الذي بات يحيا حياة الحضارة والتّمدّن والانفتاح بعدما كان منغلقا على نفسه غارقا في البداوة،ليمتدّ هذا التّحوّل بعدها ليشمل جوانب الثقافة والفكر واللّغة،والذي يعنينا في هذا المقام خصوصا هو هذا الجانب الأخير،الذي لم يسلم هو الآخر رغم ما بذله اللّغويون في سبيل الحفاظ على اللّغة الفصحى المتوارثة من خلال مجموعة من الضوابط والحدود عرفت: "بنظرية الاحتجاج".

لكن ما ينبغي التنبيه إليه هو أنّ نظرية الاحتجاج هذه وبقدر ما لقيته وتلقاه من ترحيب وقبول بين الدّارسين حتّى المحدثين منهم،فالإضافة إلى كونها استطاعت أن تقف سدًّا قويا وحصنا منيعا أمام موجات التغيير التي تتعرّض لها اللغة، فإنها في الوقت نفسه تمثل المنهج الوصفي المعمول به في وصف اللغات في العصر الحديث،ومع ذلك فقد رأى فيها آخرون قيودا وضعها الأقدمون في وجه تطوّر اللغة وازدهارها،ونتيجة التزامهم بهذه القيود راح هؤلاء يعكفون على جمع ودراسة ما عرف يومها باللغة الفصيحة دون أن يعيروا اهتماما لما استجدّ في واقع المتكلّمين في ظلّ ظروف الحياة الجديدة التي بات يعيشها العربي يومئذ،وهذا ما جعل عربية هذه المعاجم خصوصا لا تتماشى والواقع الفعلي للمتكلّمين،وأمام هذا « الحصار الذي أقامه العلماء ورواة اللّغة حول كلام العرب»[1] باسم الفصاحة،« ضاع علينا الكثير من الألفاظ والمعاني التي ابتكرها العبّاسيون للمظاهر والحضارة الجديدة التي عاشوا فيها،وجعلوا اللّغة لا تساير ركب الحياة فاتّهمت بالتّحجّر... ».[2]

وللوقوف على صحّة هذه الاتّهامات من عدمها،رأينا من الأهمية أن نخصّ موضوع التوليد في الجمهرة بالبحث والدّراسة،خصوصا وأنّ ابن دريد من زمرة هؤلاء القدماء،الذين ما فتئت أصابع الاتّهام والنقد توجه إليهم بسبب مواقفهم المعيارية تجاه كلّ جديد في اللّغة.

للإشارة فإنّ تناولنا لموضوع التوليد في الجمهرة سيقتصر على جانبين فحسب،فأمّا الأوّل فيتعلّق "بالتوليد في المعاني" أو كما يسمّيه المحدثون بالتّطور الدّلالي،وأمّا الجانب الثاني فيتعلق بالألفاظ المولدة ونخصّ بالذّكر تلك الألفاظ التي تولّدت في زمن الفصاحة،أو المسمّاة عند ابن دريد بالكلمات

---

[1] - حلمي (خليل): مقدّمة لدراسة التراث المعجمي، ص 113.

[2] - نصار (حسين): المعجم العربي، ص 604، 605، بتصرّف.

الإسلامية إلى جانب المولّد الخارج عن حدود الفصاحة وهو كما يعرّفه السيوطي بقوله: «ما أحدثه المولّدون الذين لا يحتجّ بألفاظهم... ».[1]

والسؤال الذي يعترضنا هنا: إلى أيّ مدى أثّرت نظرية الاحتجاج في مواقف الرّجل اتجاه هذا المولّد؟ وما هي جهوده المبذولة في سبيل تسجيل هذا الجديد الطّارئ على اللّغة المثالية آنذاك باعتباره مظهرا من مظاهر التّطوّر في اللّغة من منظور الدراسات اللغوية الحديثة؟

وبداية حديثنا عن موضوع التّوليد ستكون من جانب المعنى لكن وقبل ذلك لا بأس أن نتوقف قليلا عند نظرة ابن دريد للغة عموما وإن لم يصرّح بهذا مباشرة،إلاّ أنّ المتأمّل في رصيد اللّغة المعجمي يمكنه أن يستشفّها، فقد ظلّ يرى في هذه الأخيرة – اللغة– شبيهة إلى حدّ بعيد بالكائن الحي الذي يولد شيئا فشيئا ثمّ ينمو ويتطوّر ليصل في نهاية المطاف إلى الموت والفناء،من هنا راح يشير إلى تلك الألفاظ الجديدة الواقعة في اللّغة والأخرى التي أصابها تطوّر سواء في بنيتها أو معانيها،ووصولا إلى التي بليت وسقطت من الاستعمال بسبب عوامل مختلفة،كان الإسلام أحد أسباب هذا الموت والفناء ووقفة سريعة مع تلك الأسماء و الأفعال المماتة تكشف حقيقة هذه النّظرة التطوّرية.

لقد أولى ابن دريد موضوع "الممات" عناية كبيرة في معجمه وهذا في الحقيقة إقرار بظاهرة التطوّر في اللّغة ذلك أنّ« استغناء اللغة عن استعمال بعض الألفاظ قد يؤدّي إلى موتها وسقوطها من الاستعمال، وهذا في الحقيقة طريق آخر من طرق نمو الثّروة اللّغوية على الرّغم من أنّ اللغة هنا لا تكتسب جديدا يضاف إلى ثروتها،ولكنّ إسقاط مثل هذه الألفاظ يزيد من حيويّة اللّغة وقدرتها على التعبير... »[2]،وإلى جانب هذا فإنّ موت هذه الألفاظ لا يعني انتفاء الحاجة إليها ومن ثمّ وجب إسقاطها من رصيد المعجم،فموت اللفظ في الحقيقة موت مؤقت إلى حين،أو هو مجرّد إطلاق مجازي لا أكثر،وفي هذا الصّدد يقول (ستيفن أولمان):« إنّه من الخطر أن نقول إنّ كلمة ما " قد ماتت"،إذ هناك دائما احتمال عودتها،ولو كان ذلك بعد قرون عديدة من الهجوع والاختفاء من الاستعمال».[3]

ولعلّ هذا السّبب في عدم إسقاط ابن دريد لهذه الكلمات من المعجم وإدراكا منه لأهمّيته كذلك.

زيادة على ذلك،فإنّ الإبقاء على هذا النّوع من الكلمات يكتسي أهمية كبيرة في الدراسات التاريخية للغة،وهذا ما ذهب إليه (صبحي صالح) حينما صرّح قائلا:«ولعلّ أبرز العوامل في اشتمال لغتنا على هذا الثراء العظيم من المهجور في الاستعمال من ألفاظ كتب لها البقاء، فإلى جانب

---

[1] – السيوطي: المزهر، ص 304.

[2] – حلمي (خليل): المولد، ص 141، بتصرّف.

[3] – ستيفن (أولمان): دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع، مصر، القاهرة، ط12،دت،ص 224

الكلمات المستعملة، كان مدوّنو المعجمات يسجّلون الكلمات المهجورة،وما هجر في زمان معيّن كان قبل مستعملا في عصر من العصور أو لهجة قبيلة خاصة،انقرضت أو غلبتها لهجة أخرى أقوى منها، وهجران اللّفظ ليس كافيا لإماتته، لأنّه من الممكن إحياؤه وتجديد استعماله».[1]

إنّ عناية ابن دريد بهذه الكلمات المماتة،زيادة على ذلك تنبيه على خاصية التّطوّر الذي مسّ جانب المعنى كما سيأتي بيان ذلك،يكون بهذا قد وقف على الدلالات الآنية للألفاظ المستعملة كما حاول في الوقت نفسه تتبع بعض الدّلالات التاريخية التي ارتادتها الألفاظ طيلة مسارها التاريخي،وكلّ هذا يكشف عن نظرة شمولية للغة عند الرّجل،والتي لا تخلو من روح علمية عالية تنادي بها الدراسات الحديثة فلا فرق عنده بين لفظ على آخر مستعملا كان أو مهملا.

لقد كان ابن دريد على وعي كبير بالصّلة التي تجمع بين اللّغة والمجتمع كونها أداة التواصل بين أفراده فيما بينهم أو مع غيرهم من الشعوب الأخرى،ونتيجة الحاجة المستمرة لهذه الوسيلة في التواصل يزداد الطلب على استعمالها واستخدامها في المواقف التخاطبية المختلفة،وهذا ما ينتج عنه بعض مظاهر التّحوّل والتغيّر الذي يصيبها على مستوى بنيتها ودلالتها،وعن هذا الجانب الأخير – جانب المعنى – راح يرصد تلك التّحوّلات الطّارئة على معاني الألفاظ بفعل الاستعمال وكثرة دوران اللفظ على الألسنة،فأشار إلى معانيها القديمة والمعاني الجديدة المتولّدة بفعل الاستعمال مستخدما في ذلك عبارتين شهيرتين ظلّ يردّدهما في كلّ مرّة ينبّه فيها على هذا التّحوّل الحاصل،فبعد ذكر اللّفظ يذكر المعنى القديم والمعنى الجديد الذي اكتسبته مستخدمًا عبارة "وأصله ثمّ صار" أو بعبارة " ثمّ كثر ذلك في كلامهم حتّى صار"، والعبارة الأخيرة هذه خير دليل على أثر الاستعمال في تغيّر المعنى، فجاء المعجم بعد ذلك حافلا بهذه الألفاظ التي تطوّرت معانيها، وإلى جانب ما جاء مبثوثا وموزّعا عبر صفحات المعجم أفرد بابًا في نهاية المعجم سماه "باب الاستعارات" جمع فيه مجموعة من الألفاظ التي تطوّرت بفعل عامل المجاز دون أن يحدّد أيّ نوع من المجاز كان وراء هذا التطوّر (استعارة، كناية، مجاز مرسل)فقد ضمّها جميعا تحت تسمية " الاستعارة"،في حين كان من الممكن أن يدرج جميع هذه المفاهيم البلاغية تحت مفهوم عام يجمعها هو"المجاز".

وإذا كان من الواجب علينا أن نورد بعض الأمثلة عن هذه الألفاظ التي أصابها تطور في معانيها، فإنّ ذلك لا يعني ذكرها جميعا أو محاولة حصرها،وعمل كهذا قد لا يتّسع له بحثنا هذا وذلك لكثرة ما جاء في المعجم، ومن أمثلة ما جاء في هذا الباب. قوله: " ويعسوب النحل: الذّكر

[1] – صبحي (صالح): دراسات في فقه اللّغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان،ط 14 ،2000،ص 293

العظيم منها الذي تتبعه النحل،وكثر ذلك حتّى سمّوا كلّ رئيسٍ يعسوبًا،ومنه حديث علي عليه السلام:"هذا يعسوب قريش". (ج2، ص 1200).

جاء أيضا: " اللّسع: لسع العقرب والزنبور،لسعته العقرب لسْعًا فهو لسع وملسوع ثمّ كثر ذلك حتّى قالوا: فلان يلسع النّاس إذا كان يؤذيهم،ومنه قول بعض السّلف لرجل ذكر عنده رجلا بسوء فسجع في كلامه،فقال: أراك سجّاعا لسّاعا أما علمت أنّ أبا بكر رضي الله عنه نَضْنضَ لسانه ثمّ قال: هذا أوردني الموارد" (ج2، ص 842).

جاء كذلك قوله: " الانبعاق: انبعق المطر انبعاقا إذا اشتدّ والبعاق والبِعاق،وكثر ذلك في كلامهم حتّى قالوا: انبعق فلان علينا بكلام كثير" (ج1، ص 364).

كذلك"المجد:امتلاك بطن الدّابة من العلف ثمّ قالوا مجد فلان فهو ماجد إذا امتلأ كرما". (ج1، ص450).

كذلك:"الظّغينة:أصلها المرأة في الهودج،ثمّ صار البعير ظغينة والهودج ظغينة".(ج3، ص 1256).

جاء أيضا: " العقيقة: الشعر الذي يخرج على الولد من بطن أمّه، ثمّ صار كلّ ما يذبح عند حلق ذلك الشّعر عقيقة" (ج3، ص1256).

يقول أيضا: " الرّين: أصله الصّدأ، الذي يركب السّيف و غيره،ثمّ صار كلّ شيء غطّى شيئا فقد ران عليه، وفي التنزيل﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم ۚ﴾ [1] ثمّ استعملوا ذلك في كلّ غالب على شيء".(ج2،ص808).

والمتأمّل في الأمثلة السّابقة يجد أنّ « لابن دريد ملاحِظ قيّمة تشير إلى إيمانه بهذا التطوّر»[2] واستشرافه،خصوصا حينما نبّه على دور المتكلّمين وأثرهم في تغيير معاني ودلالات الألفاظ باستمرار ذلك: «أنّ لكلّ متكلّم في النّهاية دورًا كبيرا في الاستعمال اللّغوي، وما من شكّ في أنّ لهذا الدّور أثرًا في تغيير واقع اللّغة باستمرار، فاللّغة رهن المتكلّمين ومجرّد استعمالها هو تطوّر لها».[3]

لكنّ ما ينبغي التنبيه إليه عند هذه النّقطة بالذّات ونحن نتحدّث عن موقف الرّجل من هذه المعاني والدّلالات الجديدة،أنّ قبوله و استشرافه إيّاها لا يعني أنّ ابن دريد قد قبل كلّ جديد طرأ على

[1] – سورة المطففين، الآية 14.

[2] – عرار (مهدي أسعد): جدل اللّفظ و المعنى، دراسة في دلالة الكلمة العربية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص 172.

[3] – نصراوي (الحبيب): الجاحظ معجميا، ص 98.

اللّغة سواء كان ذلك في معانيها أم تعلّق بظهور ألفاظ وكلمات جديدة، فأساس القبول هنا مقيّد ومشروط بمعيار عدم الخروج عن حدود الفصاحة،ولعلّ هذا هو سبب قبوله لتلك الكلمات الإسلامية التي ظهرت بمجيء الإسلام أو حملت معاني إسلامية اختلفت عن معانيها القديمة،وفي مقابل ذلك لم يتوان الرجل في رفض كلّ ما خرج عن حرم الفصحى ونعته بأوصاف عديدة،كما سيتّضح هذا في موضعه إن شاء الله.

وإلى جانب تلك الألفاظ التي تطوّرت معانيها بفعل الاستعمال،فقد أورد ابن دريد أمثلة أخرى لهذا النّوع من الألفاظ التي مسّها تطوّر من جانب المعنى كذلك،لكن هذه المرّة لم يكن ذلك بسبب عامل الاستعمال وإنّما استجابة لظروف جديدة باتت تعيشها الأمّة العربية بمجيء الإسلام وهو ما نتج عنه أن لبست بعض الألفاظ أو بالأحرى اصطبغت بمعاني إسلامية جديدة تتماشى والواقع الحضاري والإسلامي الجديدين،حتّى عاد بمقدورنا القول بأنّ معانيها القديمة قد نسيت أو تكاد لا تخطر على بال أحد عند سماعه لهذه الكلمات الإسلامية التي أصابها تغيير في معانيها، ومن أمثلة ذلك مثلا: قوله: " الحجّ قصدك الشّيء وتجريد نفسك له ثمّ سمّي قصد البيت حجّا،قال الشاعر(طويل):

فهم أهلاتُ حول قيس ابن عاصمٍ **** يحجّونَ سِبَّ الزبرقان المزعفرا"

(ج3، ص 1257)

جاء أيضا قوله: "والمرباع ربع الغنيمة كان يؤخذ في الجاهلية،فصار في الإسلام خمسا،والصفايا ما اصطفاه الرّئيس أيضا".(ج2، ص 867).

جاء أيضا: "والسّدن والجمع سدنة وهم القوم على الأصنام كانوا في الجاهلية ثمّ صاروا في الإسلام سدنة الكعبة،وسدنة بيت المقدس أيضا والاسم السّدانة".(ج2، ص 649).

يقول كذلك: "وسمّي المحرّم محرّما في الإسلام،وكان في الجاهلية يسمّى أحد الصّفرين لأنّهم كانوا ينسؤونه سنة ويحلوّنه سنة". (ج1، ص 522).

ويذهب إلى تفصيل الحديث حول المثال الأخير في موضع آخر فيقول:" قال ابن دريد: لم يكن المحرّم معروفا في الجاهلية وإنّما كان يقال له وللصّفر الصَّفَران وكان أوّل الصّفرين من الأشهر الحرم،يحرّم القتال فيه وإذا احتاجت [العرب] إلى القتال أنسأته فحاربت فيه،فحرّمت الثاني مكانه" (ج2، ص 1105).

جاء أيضا:" الجاهلية اسم وقع في الإسلام على أهل الشّرك فقالوا: الجاهلية الجهلاء". (ج1،ص 494)

هذا ولم يقف تأثير الإسلام في اللغة عند حدّ هذه المعاني والدلالات المستحدثة بل امتدّ تأثيره أبعد من ذلك،وهنا عمل ابن دريد على بيان تأثيراته هذه حينما راح يشير إلى تلك الألفاظ الجديدة التي أوجدها الإسلام ولم تكن معروفة من قبل،من ذلك مثلا: كلمة عاشوراء التي قال عنها: " وعاشوراء: يوم سمّي في الإسلام، ولم يعرف في الجاهليّة".(ج2، ص 727).

قال أبو بكر أيضا: " ولاَعَنَ الرّجل امرأته إذا قذفها بالفجور وهذه كلمة إسلامية لم تعرف في الجاهلية، والمصدر من ذلك الملاعنة واللّعان". (ج2، ص 950).

جاء أيضا قوله: " وأصنّت المرأة فهي مصنّةٌ ورجل مصنٌ وله موضعان: المتكبّر في بعض المواضع، والمصنّة العجوز وفيها بقية،ويوم من أيّام العجوز يقال له صنٌّ وأيّام العجوز ليس من كلام العرب في الجاهلية وإنّما ولّد في الإسلام". (ج1، ص 144).

جاء كذلك:"والجوائز من العطاء معروفة،واحدها جائزة وزعم بعض من أهل اللّغة أنّها كلمة إسلامية محدثة،وأصلها أنّ أميرًا من أمراء الجيوش وافق العدوّ وبينه وبينهم نهر فقال:من جاز هذا النّهر فله كذا وكذا،فكان كلّ من جازه أخذ مالا فيقال:فلان له جائزة،فسمّيت جوائز".(ج2،ص 1040).

إنّ ما يهمّنا هنا أكثر ليس تتبّع هذه الألفاظ والمعاني المولّدة بقدر ما يهمّنا موقف ابن دريد وتعامله مع كلّ جديد حادث في اللّغة،وأمّا فيما يتعلّق بنظرته إلى هذه الكلمات الإسلامية، فلم يكن موقفه يختلف عما سبقها من المولدات ممّا جاء ذكره والسّبب في ذلك يعود إلى أنّ« جميع هذه المولّدات التي حدثت بمجيء الإسلام لا تصنّف ضمن المولّد لارتباط الفصاحة بالإسلام،فلا يعدّ مولّدا إلاّ ما ظهر خارج عصور الفصاحة (أي بعد القرن الثاني الهجري في المدن والرابع الهجري في البوادي»[1] ،وأمّا فيما يتعلّق بالنوع الثاني من المولّد كما عرّفه السيوطي من قبل،أي الخارج عن حدود الفصحى،وهو المقصود من جميع الاتهامات التي طالت اللّغويين القدامى بشأن إهمال تدوينه،فأمره كان مختلفا عن كلّ ما سبق ذكره،وأُولى أوجه الاختلاف هذه قد بدأت تتجلّى في ضيق المساحة التي شغلها في المعجم مقارنة بالمستويات اللّغوية الأخرى كالفصيح والمقترض،وأمّا العامّي فلا يكاد يكون هناك فرق كبير بينهما،ولو أخذنا على عاتقنا مثلا القيام بعملية إحصائية تصنيفية لرصيد الجمهرة المعجمي موزّعا على المستويات اللّغوية السابقة لوصلنا إلى نتيجة مؤداها أنّ رصيد المولّدات في المعجم يحتلّ المنزلة الدّنيا من حيث الاهتمام به،ووجدنا المستوى الفصيح في طليعة هذه المستويات

[1] – المرجع السابق، ص 103.

حتّى ولو كان بعضا ممّا حواه هذا الأخير من الغريب والنّادر ومع ذلك فقد خُصّ بباب مستقل "باب النّوادر"،في مقابل هذا المولّد ولو كان شائعا متداولا ويعكس واقع العربية آنذاك،والجدير بالذّكر هنا أنّ قيّامنا بهذه المقارنة لا يفهم منه أنّنا ندعو لطرح هذا الغريب والنّادر في المقابل ندعو إلى تثبيت هذا المولّد والعناية به،فالأمر هنا لا يتجاوز مجرّد الوصف والاستقراء.

وبعد هذا الحديث عن مواقف ابن دريد من الفصاحة، لم يعد يخفي على أحد أن يسأل عن أسباب هذا التّباين في المستويات ذلك أنّ «تقييّد عصر الاستشهاد و عدم الاعتراف بتطوّر اللّغة الأسّ الذي ركن إليه الأقدمون في إخراج هذه الثروة الجديدة من الألفاظ عن كلام العرب،وعدم السّماح لها بالدّخول إلى الدّراسة وبقيت حتّى اليوم مشتّتة،قائمة في مصادر اللّحن والتّعريب والمجاز موسومة بتلك السّمة العنصريّة "مولّدة"» "[1] .

لكن في المقابل،قد يتبادر للذهن سؤال آخر يحتاج منّا أن نبحث له عن جواب، ويتعلّق بسبب العناية بالمعرب والدّخيل و لو كان أجنبيا على المولّد ولو كان عربيا؟

و الجواب يكمن في أنّ « جريان الكلمات و الجمل الفارسية على لسان العربي لا يعدّ انحرافًا، ما دامت فارسية خالصة ولا خطر من ورائها،فذلك لا يعدو أن يكون من تعلّم اللّغات وكذلك لا يعدّ انحرافا جريان الكلمات والجمل العربية على اللّسان الفارسي ما احتفظت بمظهرها العربي،إنّما الخطر الحقّ حينما يعطي المتكلّم للكلمات العربية أحكام الكلمات الفارسية... »[2].

أمّا فيما يتعلّق بمواقف ابن دريد اتجاه هذه المولّدات الخارجة عن حدود الفصاحة،فقد رأينا أن نأخذ عيّنة من النّماذج الواردة في المعجم، ثمّ نعمل من خلالها على الكشف عن نظرة ابن دريد وكذا الأسس و المعايير التي كان بموجبها يصدر أحكامه وتعليقاته تلك، وممّا جاء في المعجم وحمل إشارة من المؤلف له بصفة "مولّد" مايلي:

1/ فأمّا الحسبان الذي يرمي به السّهام الصغار فمولّد .(ج1،ص 277)

2/ أخّ:كلمة تقال عند التّأوه وأحسبها محدثة. (ج1، ص55)

3/ الدّعسجة:السرعة والعجلة،دفعها الخليل وزعم أنّه مصنوع. (ج2،ص 1136)

4/ قال الخليل بن أحمد رضي الله عنه،أمّا ضيهد وهو الرجل الصّلب فمصنوع ولم يأت في الكلام الفصيح. (ج2، ص 1168).

---

[1] – عيد (محمّد): المظاهر الطّارئة على الفصحى،اللحن،التصحيف،التوليد،التعريب،المصطلح العلمي،عالم الكتاب،القاهرة،مصر،دط،1980 ص 99.

[2] – عبد الفتاح (سليم): موسوعة اللّحن في اللّغة ،ص 67.

5/ كيف: كلمة يستفهم بها فأمّا قولهم هذا شيء لا يكيّف فكلام مولّد،هكذا يقول الأصمعي (ج2، ص 970).

6/ الجزير: لغة يتكلّم بها عرب السّواد،يقولون هذا جزير القرية أي قيّمها،وليس بعربي صحيح. (ج1، ص 455).

7/ فأما هذا البناء الذي يسمّى الطارمة، فليس بعربي وهو من كلام المولّدين. (ج2،ص 759)

8/ الطّرش: ليس بعربي محض بل هو من كلام المولّدين،وهو بمنزلة الصّمم عندهم،قال أبو حاتم: لم يرضوا باللّكنة حتّى صرّفوا له فعلا، فقالوا : طرش يطرش، طرشا.(ج2، ص 726).

والمتأمّل في الأمثلة السابقة التي وصفها ابن دريد " بالمولّد"،وعلّق عليها بتعليقات مختلفة يخرج بجملة من الأحكام و النتائج، نجملها في شكل نقاط متتابعة كما سيأتي:

- استخدم ابن دريد نعوتا مختلفة في الإشارة إلى هذا النّوع من الكلمات دون تمييز بين دلالة كلّ منها، من ذلك:(مولّد، مصنوع، محدث، ليس بعربي وهكذا).

- الاكتفاء بإطلاق هذه النعوت والصفات في الغالب دون إصدار أحكام تتعلّق بقبوله أو رفضه،وإن كان الموقف الأخير هو الأقرب للواقع بدليل بعض التعليقات الأخرى التي تصف هذه المولّدات بأنّها ليست من كلام العرب،زيادة على ذلك فقد راح يدعو لعدم الأخذ بهذا الكلام، وعن أصحابه الذين سمّاهم المولدين ما لم يوافق ما جاؤوا به الكلام العربي الفصيح،وهذا ما يؤكّد أنّ هذا الأخير هو المعيار المحكّم في القبول والرّفض وفيما يتعلّق بهذا الأمر بالذّات نجد له أقوالا كثيرة في المعجم تشير لهذا يقول مثلا أثناء وقوفه على لفظة " الكلّيت"،وبعد الكشف عن معنى اللّفظ يصرّح قائلا: "... اعلم أنّه ليس لمولّد أن يبني فعيلا إلاّ ما تكلّمت به العرب،ولو أجيز ذلك لقلّب أكثر الكلام،فلا تقبلنّ ما جاء على فعّيل ما لم تسمعه من الثقات إلاّ أن يجيء به شعر فصيح" .(ج2، ص 1193).

وإلى جانب اشتراطه مجيء اللفظ في الشعر أو الكلام الفصيح نجده يشترط كذلك أن يكون صادرا عن ثقة أو ممّن يجوز الاستشهاد بشعرهم،فلا يكفي أن يجيء اللّفظ في الشّعر حتّى يقبل وفي هذا الصدد يقول أيضا: " سألت أبا حاتم عن الظّبظاب فلم يعرف فيه حجّة جاهلية،إلاّ أنّه قال: فيه بيت لبشار وليس بحجّة، وأنشد(رجز) :

بُنيّتي ليس بها ظبظابُ.....

وقال بعد ذلك: هو صحيح، وأنشدني لرؤبة (رجز) :

كأن بي سِلاً و مابي ظَبْظابْ

[بي والبلى أنكر تيك الأوصابْ].(ج1،ص 175).

– الحكم على اللّفظ بأنّه مولّد اعتمادا على معرفته باللّغة،أو من خلال الاحتكام لآراء بعض اللّغويين الآخرين كالأصمعي وأبي حاتم والخليل... و غيرهم

– وصف هذا المولّد باللّكنة وعدم الفصاحة وهذا انطلاقا مما يرويه عن بعض أساتذته كأبي حاتم مثلا.

– عمل ابن دريد على حصر صفة الفصاحة في جنس محدّد من العرب،وأمّا عدا هؤلاء وإن كانوا من العرب وأقرّ بعربيتهم – عرب السّواد– فكلامهم ليس بعربي صحيح.

هذه باختصار بعضًا من مواقف الرجل تجاه قضية التّوليد في اللّغة، والتي عمل من خلالها على إبراز بعضًا من مظاهر التطوّر في اللّغة كالتّطوّر الدّلالي أو الإشارة إلى ما طرأ على رصيد اللّغة من مولدات لم تكن معروفة من قبل،وهذا ما يعدّ اعترافا ضمنيا بظاهرة التحوّل والتّغيّر في اللّغة لكن يبقى هذا الاعتراف ناقصا كونه لم يشمل الاعتراف بناموس التّطور في جميع مراحل اللغة التاريخية،فلم يكد يتجاوز عصور الاحتجاج فهو وإن أقرّ بعض جوانب التجديد في اللّغة،مع ذلك فقد بقيت النّزعة المعيارية الدّاعية للمحافظة على اللّغة المثالية المتوارثة.والتي لم تقف عند حدود الألفاظ فشملت الأفراد كذلك، وهذا حينما نعتوا هم كذلك بالمولدين،والسبب في ذلك يعود « لاعتبارات سلّموا بها واستسلموا لها وهي اعتبارات تعود إليهم من تنصيب أنفسهم سلطة تبيح وتمنع مع أنّ عملهم الحقيقي هو الوصف والاستقراء،كما تعود إلى تعلّقهم بربط اللّغة المثالية بعصر خاص مع أنّ واقع الأمر أنّها ترتبط بالاستعمال وحاجات المجتمع في كلّ عصر على انفراد،وينبغي النّظر إليها بهذه الصفة بدون تفضيل عصر على عصر آخر بالقبول والرّفض،وهي أخيرا ترتبط بفكرة الرّبط بين نقاء العنصر ونقاء اللّغة،فقد وثّقوا الأعراب بعد وقف الاستشهاد بالحضر حتّى القرن الرابع ورفضوا الاعتماد على المولّدين في هذا العصر نفسه،فكلّ هذه الاعتبارات غير مقنعة لغويا،وقد وجّهت نظرتهم في رفض الألفاظ المولّدة»[1] .

وهكذا نرى كيف تحكّمت فكرة الاحتجاج في حياة اللّغة العربية بشكل عام وفي فهم القدماء للتّوليد بشكل خاص بحيث لم يتركوا لنا – رغم جهدهم الكبير في درس العربية– تعريفا واضحا للتّوليد يستطيع الباحث أن يستند إليه في دراسة تلك الظاهرة وذلك فيما خلا تلك التعليقات والأحكام المعيارية التي كان همّها الأوّل وصم المولّد بأنّه ليس من كلام العرب وبالتالي طرده من حظيرة الاستعمال".[2]

[1] – المرجع السابق، ص 100، بتصرّف.

[2] – حلمي (خليل): المولد،ص 180.

3- العامّي و اللّحن:

وكما سبق وتنبّه ابن دريد لمظاهر التّطوّر الذي مسّ عربية الجاهلية بعد ظهور الإسلام وما نتج عنه من تحوّل في بنية اللغة آنذاك،التي شهدت ميلاد كلمات ومعاني جديدة لم تكن معروفة من قبل كما عرفت في الوقت نفسه سقوط أخرى من الاستعمال تماشيا مع ظروف الحياة الجديدة،فقد أدرك كذلك بعضًا من مظاهر اللّحن والخطأ الذي أخذ يشيع على ألسنة المتكلّمين بسبب انحرافهم عن نمط كلام العرب وقوانينه،وما نجم عنه بعد ذلك من ظهور لغة أخرى موازية للعربية الفصحى عرفت"بلغة العوام" أو"العامّية"مثلما نصطلح عليها في عصرنا الحاضر.

وهنا ازداد شعوره بمسؤوليته تجاه هذه اللّغة الشّريفة،وأحسّ أنّ واجبه لا يجب أن ينحصر في جمع الفصيح وحصر نماذجه،فحفظُ هذا الأخير مرهون بمقاومة هذا اللّحن والتّصدّي له،من هنا عمل على تتبّع أمثلة هذا اللّحن كما جاء على ألسنة هؤلاء المتكلّمين الذين ذهب إلى تسميتهم "بالعامّة"،ومنبّها بعد ذلك على الصّواب والجائز منه مستعينا في ذلك ببعض الأمثلة والشواهد المأخوذة من كلام العرب الموثوق بلغتهم،جاعلا لغة هؤلاء مقياسا يحتكم إليه في إصدار أحكامه بالخطأ أو الصّواب تجاه ما صدر عن هؤلاء العوام.

وكما هو معلوم،فإنّ البحث في قضايا اللّحن في اللّغة من المواضيع التي حظيت باهتمام من قبل الدّارسين منذ العصور الأولى للعربية،والتي شهدت تأليف مجموعة كبيرة من الكتب في هذا المجال عرفت بكتب " لحن العامّة"،التي ستبقى تمثّل مظهرا من مظاهر التّغيّر في اللّغة،والسّبب الذي دفع هؤلاء للبحث في هذا الموضوع خصوصا بعد ظهور الإسلام إنّما الغرض منه حماية الفصحى كما نطقت بها العرب وجاءت في كتاب الله عزّ و جلّ.

ونحن نبحث موضوع " اللّحن" في الجمهرة، نؤكّد مرّة أخرى حتمية هذا التّطوّر وحقيقة حدوثه،فمهما خضعت اللّغة لمجموعة من القواعد والقوانين فإنّ قوّة اللّغة وجنوحها نحو التّبدّل وعدم الثّبات أكبر من أن تقف في وجهها مجموعة من القواعد والقوانين أو أن تعمل على حصر نماذجها مجموعة من الكتب والمعجمات.

من هنا قد يبدو موقف ابن دريد واضحا تجاه "العامي واللّحن"،خاصة وأنّه ظلّ يدعو إلى التمسّك بالعربية الفصحى،في المقابل لم يتوان في رفض كلّ ما عارض هذا النّموذج الفصيح خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ كلا من "العامي واللّحن" يمثلان خرقا واضحا لنظام العربية وقواعدها،من هنا بات طبيعيا أن لا يحظ العامي باهتمام كبير في المعجم ذلك أنّ جهود الرّجل قد ظلّت منصبّة على الفصيح أكثر من غيره،وأمّا الاهتمام بأمثلة اللّحن فتكتسي أهمّية كبيرة بالنّسبة له، فحصرُ أمثلته

وبيان مظاهر الصّواب والخطأ فيها يمثّل جزءًا من جهوده في الحفاظ على النّموذج الفصيح،ومع ذلك لم تلق هي الأخرى عناية كبيرة من قبل الرّجل، لكن السّبب في ذلك يعود أساسا إلى طبيعة الكتاب – الجمهرة– ومع ذلك فقد سجّل لنا بعضًا من أمثلته وإن كانت قليلة.

وإذ نحن نسعى لبحث موضوع العامي واللّحن في المعجم، رأينا بداية أن ننبّه لحقيقة مفادها أنّ الجمهرة معجم من معاجم اللّغة وليس كتابا من كتب لحن العامّة التي سبق الحديث عنها،فلم يكن موضوع اللّحن أو جمع ما تكلّمت به العامة من أولى اهتمامات ابن دريد وهو يتصدّى لتأليف كتابه هذا، ومع ذلك فإنّ الأخذ بهذا الرّأي لا يجعلنا نتناسى أو نغضّ الطرف عن بعض الإشارات الواردة في المعجم،والتي تعدّ من صميم الموضوع ثمّ نعمل من خلال الاستعانة بها على الكشف عن نظرة ابن دريد ومواقفه تجاه موضوع العامي واللّحن،وحول ما إذا كانت مواقفه تتماشى والنّظرة الحديثة التي ترى فيهما يمثّلان مظهرين طبيعيين من مظاهر التّغيّر والتّطوّر في اللّغة.

وإذا كان معجم الجمهرة قد اشتمل على أمثلة قليلة فإنّها في حقيقة الأمر تضاف إلى مجهودات الرجل الأخرى وإن لم تصل إلينا جميعها،فقد نقل إلينا (رمضان عبد التواب) في كتابه: (لحن العامة والتّطوّر اللّغوي) عنوان كتابه نسبه لابن دريد يحمل عنوان " تقويم اللّسان" معتمدا في ذلك على رواية نقلها من قبل (ياقوت الحموي) في كتابه (معجم الأدباء).

والبداية في بحثنا لموضوع "العامي واللّحن" في المعجم ستكون من محاولة تحديد مفهوم هذا المصطلح:" لحن العامّة"،وقبل ذلك ينبغي التنبيه إلى أنّ ابن دريد كان قد جاء على لسانه مصطلح "كلام العامّة".

وكما هو معلوم،فقد تعدّدت دلالة اللّحن في اللّغة وتنوّعت ووُجد من اللغويين من عني بتتبّعها وحصر دلالاتها المختلفة*،ومع ذلك سنقصر حديثنا على دلالة واحدة نرى فيها المعنى الذي نقصده من إطلاقنا لهذا المصطلح والذي نعني به:« مخالفة العربية الفصحى في الأصوات أو في الصيغ أو تركيب الجمل وحركات الإعراب أو في دلالة الألفاظ».[1]

---

*– يذهب الباحث رمضان عبد التواب إلى تتبّع هذه الدّلالات المختلفة معتمدا في ذلك على مجموعة من الأقوال و النّصوص التي حملت بين ثناياها إشارة لهذا المفهوم " لحن" ، فقد عمل على حصرها في ستّة معان هي: الخطأ في الإعراب، الغناء، اللغة، الفهم والفطنة، معنى القول، الإيماء، وللوقوف على معاني هذه اللفظة بشيء من التفصيل ينظر كتاب لحن العامّة والتّطور اللغوي لرمضان عبد التواب من ص 13إلى غاية ص 34، أو موسوعة اللحن في اللغة، مظاهره ومقاييسه: للدكتور عبد الفتّاح سليم.

[1] – عبد التواب (رمضان): لحن العامّة و التّطور اللغوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط 2 ، 2000، ص13.

وانطلاقا من هذا التعريف نجد أنّ دلالة اللحن قد انصرفت إلى معنى الخطأ والخروج عن المعيار السليم في نظر اللّغويين القدامى،في حين أنّ إطلاق ابن دريد لمصطلح "كلام العامة"، فلا يحمل في ظاهره على الأقلّ معنى الخطأ ومخالفة معيار القواعد المتعارف عليها،وإنّما نسبته هذا الكلام لمجموعة من المتكلّمين هم " العامّة من النّاس"،لكن كلّ هذا يبقى في ظاهر المصطلح كما سبق وبيّنا ذلك،وإن كانت نظرته لبعض الاستعمالات أو منهجه في التعامل مع أمثلة اللّحن لم تخرج عن نهج من ألّف في هذا المجال،وهذا ما سيتّضح أكثر عند إيرادنا لبعض الأمثلة فقد ظلّ معيار الخطأ والصّواب محتكم الرجل في نظرته لكل ما خالف نموذج العربية الفصحى،وهذا ما يجعل من المصطلحين السّابقين متّفقين من حيث المضمون،وإن اختلفا في الظاهر.

ولأنّنا بصدد ضبط مفهوم هذا المصطلح(لحن /كلام/ العامّة) كان لزاما علينا أن نتوقّف عند الشّق الثاني منه متسائلين عن هؤلاء المتكلمين الذين سُمّوا بالعامّة أو العوام،ونسب إليهم هذا الكلام؟

ومع أنّ ابن دريد لم يشر إلى هؤلاء الذين قصدهم بهذه التّسمية، إلاّ أنّنا نعثر على بعض آراء اللّغويين المحدثين في هذا الشّأن فقد ذهب (رمضان عبد التّواب) إلى أنّ « المقصود من العامة ليسوا الدّهماء وخشارة النّاس، فما كان يهمّ اللّغويين من أمرهم شيء،وإنّما المقصود بهم عند هؤلاء المثقفين الذين تتسرّب لغة التّخاطب والحياة اليومية إلى لغتهم الفصحى في كتاباتهم أو أحاديثهم في المجالات العلمية،والمواقف الجدّية [...]، بل وصل ببعضهم الأمر أن خصّوا بكتاباتهم خاصة المثقفين»[1]

ويذهب (رمضان عبد التّواب) إلى حصر هؤلاء العامّة في طبقة وسطى من المجتمع فلا هم من الدّهماء وخشارة النّاس ولا هم من الخواص،وهو الرّأي نفسه الذي استقرّ عليه (محمد قدور) حينما ذهب إلى أنّ المقصود هنا « هو العامة العليا أو الأولى،وأمّا العامّة السفلى فقد أعرض عنهم المصنّفون لأنّ أخطاءهم ممن لا يعزب عمّن تمسّك بطرف من الفهم والعلم فالمستوى اللّغوي لأمثلة اللّحن كان من المتوسّط الذي شاع لدى من تلقوا شيئا من التعليم أو كان لهم بالثقافة سبب،وهم يتحدّثون بالعربية ويتطاولون إليها متفاصحين ولاشكّ أنّ تخففا طرأ على الإعراب ونظام الجملة لدى هؤلاء وغيرهم...»[2]

ويبدو أنّنا قد تسرّعنا قليلا في القول بأنّ ابن دريد قد رفض كل ما خالف الفصحى وجاء على ألسنة العامّة،خصوصا وأنّ الرّجل قد التزم الصّمت تجاه كثير ممّا جاء به هؤلاء،مكتفيا بإيراده دون أن يصدر أحكامه التي تعوّد على إطلاقها تجاه كل ما خالف كلام العرب المحتجّ به،ونقصد هنا بالضبط

[1] – المرجع السابق، ص 70.

[2] – قدور (أحمد محمد): اللسانيات و آفاق الدّرس اللّغوي، ص 215.

تلك التسميات التي وضعتها العامّة لبعض المسمّيات والتي عمل على نقلها كما هي،بل ذهب أبعد من ذلك حينما راح يستعين بها في الكشف عن معاني بعض الوحدات المعجمية وتقريب معانيها لمستعملي المعجم دون أن يرى في ذلك حرجا أو خطرا محدقا باللّغة العربية،وقد يكون السّبب في ذلك هو قرب هذا العامي يومها من الكلام الفصيح،لكن دون أن يصل بنا الأمر إلى حدّ إلى القول بأنّ العناية بهذا العامي إدراكا من ابن دريد لأهميته باعتباره مظهرا من مظاهر استعمال اللّغة،ومن ثَمّ الرّغبة في تسجيل هذا النّوع من الاستعمال،ومن أمثلة ما ذكره في هذا الخصوص في المعجم ما يلي:

-" الفياش: الذي تسمّيه العامّة الطرمذة رجل مفايش و فياش" (ج2، ص 875).

- "الصّيصاء: الذي تسمّيه العامّة الشّيصُ وهو البسر الفاسد الصغار الذي لا نوى له يقال صاصت النخل تصاصي صيصاءًا، قال الرّاجز:

يمتسكون من حذار الالقاء

بتلعاتٍ كجذور الصّيصاء. ". (ج1، ص 242)

- البَقلة الحمقاء: التي تسمّيها العامّة الرّجلة وهي الفرفخ، و إنما سمّيت بذلك لضعفها،وهي بالسريانية الفرفح بالحاء". (ج1، ص 560).

- النقس: الذي تسمّيه العامّة المداد عربي معروف، قال الشّاعر (طويل):

مجاجةُ نِقْسٍ في أديم مجمجَم .... ". (ج2، ص 853).

- الرّشن: أصل بناء فعل الرّاشن،وهو الذي تسمّيه العامّة الطفيلي، رشن يرشن رشنًا،ورشونًا،ومنه يقال رشن الكلب في الإناء إذا أدخل رأسه فيه. (ج2، ص 734).

- الشغنة: الحال وهي التي تسمّيها العامّة الكارة ويمكن أن تكون الكارة عربية من قولهم: كوّرت الشّيء إذا لففته وجمعته فكأنّ أصلها كورة ". (ج2، ص 873).

- وقطنة البطن من البعير التي تسمّيها العامّة الرّمانة،وهي قطعة من الكرش متراكم بعضها على بعض و تسمّى أيضا لقاطة الحصى ".(ج2، ص 925).

- يقال قان الحدّاد الحديدة يقينها قينا إذا طرقها بالمطرقة وتقيّنت المرأة إذا تزيّنت،وبه سمّيت الماشطة مقينة،ويمكن أن يكون اشتقاق القينة التي تسمّيها العامّة المغنّية من الأوّل والثاني جميعا". (ج2، ص 980).

- وبذلخ فلان فهو مبذلخ و بذلاخ وهو الذي تسمّيه العامة المطرمذ". (ج2، ص 1116).

- والعقربان: دويبة كثيرة القوائم وهي التي تسمّيها العامّة دخال الأذن، قال الشاعر (وافر):

تبيت تدهئ القرآن حولي **** كأنك عند رأسي عقربان " (ج2، ص1122).

. والشقب: وقالوا الشّنقاب،ضرب من الطّير وهو الذي تسمّيه العامّة الأصفر".(ج2،ص 1125).

ـ والمخذفة: التي تسمّيها العامّة المقلاع،وهو الذي يجعل فيه الحجر ويرمى به لطرد الطّير وغير ذلك،خذفت الحجر أخذف به خذفا". (ج1، ص 582).

. عربون: وهو الذي تسمّيه العامّة ربونا، وقد قالوا عربانا أيضا ".(ج2، ص 1195).

ـ النّواجد: أقاصي الأضراس في الفم،الواحد ناجد،وهي أربعة أضراس تنبت بعد أن يشبّ الغلام،تسمّيها العامّة أضراس العقل،وكذلك تسميها الفرس خرْدَندان".(ج1،ص 454).

. العشاء ظلام:و يقال إنّ العشاء من لدن وزوال الشمس إلى الصباح و عند العامة من لدن غروب الشمس إلى أن تولي صدر اللّيل، والبعض يقول هو طلوع الفجر، ويحتجون بقول الشاعر(وافر):

عدونا عدوةَ سحر بليلٍ **** عشاءًا بعدما انتصف النّهارُ"

(ج2، ص 872).

. أملوك: دويبة تكون في الرمل تشبه العظاءة،وتسمّيها العامة لعبة الأرض"(ج2، ص1195).

. الفجخ والجفخ: لغة يمانية،وهو الذي يسمّيه المولّدون الطرمذة".(ج1،ص 444).

إنّ ما يمكن قوله في هذا الموضع بالذّات ونحن نتحدّث عن نظرة المؤلف ومواقفه من هذه الدّلالات الجديدة،ترجيحنا إمكانية أن تكون بعضًا من هذه الأخيرة عربية فصيحة،وهذا ما وقفنا عليه وهو يشير إلى لفظة (الكارة) كما سبق ذلك.

وإلى جانب ذلك لم يقف المؤلف عند عرض هذه الدّلالات فحسب بل نبّه حتّى عن المبتذل الذي ابتذلته العامّة وإن كان عربيا فصيحا،وفي هذا الصدد يقول:" الحنج من قولهم حنجت الحبل أحنجه حنجا إذا فتلته فتلا شديدا،والحبل محنوج،وابتذلت العامّة هذه الكلمة فسمّوا المخنث حناجا لتلوّيه،وهي كلمة عربية فصيحة".(ج1، ص 442).

يقول أيضا:" دنفج كلمة عربية محضة قد ابتذلها العامّة وهو الضّخم العظيم البطن". (ج2،ص 1144).

وكما لا يخفى على أحد،فإنّ إشارته لعامل الابتذال دليل على جنوح هؤلاء العامّة نحو تحديد هذه الألفاظ المبتذلة والاستعاضة عنها بأخرى «مراعاة للّياقة إذ ليس من اللاّئق أن يتكلّم في أحد المجتمعات عن أفعال معروفة بالفظاظة أو بأنّها ممّا يجرح الحياء»[1]،وهذا ما قد يؤدّي بهؤلاء إلى الخروج عن الفصحى إلى العامّية،مراعاة للجوانب النفسية للمتكلّمين،والمؤلّف وإن لم يشر إلى بعض هذه

[1] – عبد التواب (رمضان): التطور اللغوي علله و قوانينه، مكتبة الخانجي للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، ط3، 1998، ص 201.

الكلمات البديلة فإنّ هذا الأمر حادث لا محال،وفي الوقت نفسه يكشف لنا من خلال المثال الأوّل "الحنج" أنّ بعضا ممّا ولّدته العامّة أو أعطته دلالات جديدة إنّما يرجع في أصوله إلى العربية الفصيحة.

وإذا كنّا ذهبنا من قبل إلى ترجيح إمكانية أن يكون جزء من كلام العامّة عربي فصيح« لم يعد إذن خطر العامّية يومئذ ليبلغ مبلغه في العصور المتأخّرة التي أصبحت فيها العربية الفصحى مستترة منزوية في الكتب القديمة»[1]،من هنا أمكننا تفسير نظرة ابن دريد وموقفه حيال التسميات السابقة،بالإضافة إلى ما جاء فيه لغتان إحداهما صدرت عن العامّة،وعلى الرّغم من ذلك فقد اكتفى بالتنبيه على الأفصح منهما دون أن يصدر منه ما يشير إلى تخطئة ما تكلّم به هؤلاء،ولعلّنا نتّخذ من موقفه السابق هذا دليلا آخر يدعم فرضية أن يكون القصد من العامّي الكلام العربي الفصيح وإن خالف الفصحى في بعض جوانب الإعراب أو دلالة المفردات... وغيرها،ومن ثمّة فإنّ المقصود بالعامة هنا«الأكثرية الساحقة من العرب الفصحاء»[2]،ويبدو لنا أنّ هذا الرأي هو الأقرب إلى الصواب وهذا ما يفسر مواقفه مما جاء فيه لغتان،نسب إحداهما للعامة دون أن يحدد من المقصود بهؤلاء.

ومن أمثلة ما جاء فيه لغتان ونبّه على أفصحهما ما يلي:

– وصرّحت الأمر تصريحا إذا كشفته وأوضحته، وأمر صِراح وهو أعلى من صُراح،الكسر أعلى من الضّم وإن كانت العامّة قد أولعت به. (ج1، ص 515).

ـ الفحش: معروف،يقال فحش الرجل ويفحش،وأفحش يفحِش لغتان،وأفحشت أعلى وأفصح،وإن كانت العامّة قد أولعت بقولها أمر فاحش .(ج1،ص 537).

. الأدرجة: التي يسمّيها العامّة درجة،والدُّرجة،في وزن رُطبة أفصح من الدرجة.(ج1، ص446).

– الرّكي: وهي معروفة والجمع ركايا، فأمّا قول العامّة ركيّةً،فلغة مرغوب عنها على أنّهم قد تكلّموا بها. (ج2، ص 801).

إنّ موقف ابن دريد حيال الأمثلة السّابقة يكشف عن انتماء كلام هؤلاء العامة إلى الفصيح،وفيما يتعلّق بأحكامه السابقة حول فصاحة هذه اللّغات ودرجاتها، فلا يعدو أن يكون تفاوتا في درجات الفصاحة فحسب،وأمّا فيما يتعلّق بعبارته الأخيرة (لغة مرغوب عنها)،فلا يعني هذا أنّها لم تسمع ولم تصح عن العرب،وإنّما مقصوده منها البعد قليلا عن" لغة العالية"،هذه الأخيرة التي كانت بالنّسبة له المعيار الذي يأخذ به في الحكم على فصاحة اللغات من عدم فصاحتها،وذلك استنادا لمعيار الكثرة والشيوع في الاستعمال.

[1] – نصّار (حسين): المعجم العربي، ص 78 بتصرّف.

[2] – الحاج صالح (عبد الرحمن): السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة،موفم للنشر،الجزائر،دط،2007،ص42

وإذا كان قبول ابن دريد لبعض ما صدر عن العامة، يعود لكون هذا الأخير كان ذا صلة وثيقة بالفصحى وأنّ هؤلاء العامة من الفصحاء،بات من الواجب عليه إذن أن يحرص على سلامة لسان هؤلاء،فحفظ هذا الأخير كفيل بحفظ الفصحى وضمان استمرارها،من هنا راح ينبّه على كل ما جاء على ألسنة هؤلاء العامة من كلام المولدين الذين لا يحتجّ بكلامهم بصفة "مولد"، في حين لزم الصّمت تجاه المعرّب والدّخيل لأنّ وجودهما إلى جانب الفصيح لا يشكّل خطرا على هذا الأخير.

وإذا كان ابن دريد قد تحاشى التعليق على جزء من كلام العامّة وقبِل جزءًا آخر منه،فإنّ موقفه من اللّحن في اللّغة لم يخل من نظرة معياريّة صارمة،فقد رأى في كل ما خالف قواعد اللّغة التي وضعها اللغويون وتعارفوا عليها خطأً ولحنًا مردودا وجب مقاومته والتّصدّي له،لأنّه يشكّل خطرًا على الفصحى ويهدّد سلامة اللّغة وأنساقها،من هنا راح يستخدم عبارات مختلفة وهو يتحدّث عن بعض مظاهره والتي تجمع كلّها على نبذه،من ذلك عبارته الشّهيرة " وهذا خطأ وإن كانت العامّة قد أولعت به"، وإلى جانب هذه الأخيرة فقد استخدم عبارات أخرى على غرار:(ولا تلتفت إلى قول العامّة)،(ولا يقال كذا)، (وأمّا قول العامّة فمرغوب عنه)،(وأمّا قول العامّة فليس بشيء)،وإن كان اعترى هذه العبارة الأخيرة بعضا من اللّبس والغموض إلاّ أنّ تتبّع مواضع ورودها في المعجم يكشف قصده من وراء إطلاقها،إذ قصد من خلالها هي الأخرى معنى الخطأ ومجانية الصواب.

وقبل أن نستعرض بعضا من أمثلة اللّحن،ينبغي أن نتوقف قليلا عند عبارته الأولى (وهذا خطأ وإن كانت العامّة قد أولعت به)،لكونها تحمل في ظاهرها معنَيين ذَوَي أهمية كبيرة في تناول موضوع اللّحن:

فأمّا المعنى الأوّل: ويتمثّل في تمسّك ابن دريد وحرصه الشديد على الاحتكام لقواعد اللغة الفصحى وهذا ما يتجلّى في عبارة " وهذا خطأ".

وأمّا الثاني: ويتمثّل في سرعة شيوع اللّحن وانتشاره ومن ثمّ ارتضاء النّاس له إلى درجة ولعهم الشّديد به،وذلك في قوله: "وإن كانت العامّة قد أولعت به"ولعل هذين المعنيين يقابلان على الترتيب ما قصده (محمد عيد) من إطلاقه عبارتي « (سطوة القواعد)، و(سطوة الاستعمال) ».[1]

وما يجدر قوله هنا عند حديثنا عن أمثلة اللّحن في المعجم،هو أنّنا سنكتفي بتقديم بعض الأمثلة القليلة على سبيل التّمثيل لا الحصر وطلبا للاختصار كذلك،وقبل ذلك نشير إلى أنّ معظم الأمثلة في المعجم تتعلّق بتغيّرات حدثت على مستوى بنية الكلمات سواء كان ذلك على مستوى الصوت

[1] – عيد (محمد): المظاهر الطّارئة على الفصحى، ص 40.

والصيغ والحركات ودلالة اللّفظ،أمّا فيما يتعلّق بجانب التراكيب فلم تحظ باهتمام من قبل المؤلف، ولعلّ طبيعة المعجم السبب في ذلك،ومع ذلك فقد وقفنا على مثال ويتعلّق بالخطأ في استخدام حروف الجرّ يقول أبوبكر: "سخرت الرجل تسخيرا: إذا اضطهدته،وكلّفته عملا بلا أجرة،وهي السُّخْرة، والسُخرة زعم قوم، وسَخِرت من الرّجل سُخريةً وسَخَرًا وسُخْرِيا،ولا يقال سخِرت به،وإن كانت العامة قد أولعت به".(ج1،ص584)

ومن أمثلة اللحن الأخرى في بنية الكلمة،والبداية تكون مع ما جاء في جانب الصوت من ذلك مثلا: ما جاء بالسّين و نطقت به العامّة بالصّاد يقول أبوبكر:" قرس الماء يقرس قرسا و الماء قارس وقريس، ويوم قارس بارد، ومنه اشتقاق القرس الذي تسمّيه العامّة: القريص،وإنّما هو بالسين لا بالصاد." (ج1، ص719).

كذلك:"الجرس و الجمع أجراس،الذي تسمّيه العامّة جرصا بالصاد، واشتقاقه من الجرس أي الصوت والحسّ،وليس يجتمع في كلام العرب جيم وصاد في كلمة ثلاثية إلاّ ما لا يثبت".(ج1، ص456).

ويبدو أنّ هذا التطوّر سببه التقارب في مخارج هذه الحروف،ولعلّ هذا السبب هو نفسه وراء إبدال بعض الأصوات الأخرى بأصوات قريبة منها كإبدال(الظاء)،(ضادا)، كما في قوله:" وأديم مقروظ إذا دبغ بالقرظ، وهو الصبغ الذي يقال له القرظي، منسوب إلى ثمر القرظ وهو أصفر،والعامّة تقول قرضي وهو خطأ". (ج2، ص 763).

أو إبدال (التّاء) (ثاءًا) أو العكس كما في قوله أيضا: " التّوت: الفرصاد زعموا، الذي تسمّيه العامّة التوث" (ج2، ص 1015).

أيضا قوله: " التّجير: الذي تسمّيه العامّة التّجير" (ج1،ص 560).

وإلى جانب إبدال العامّة لبعض الأصوات بأخرى قريبة منها،ذهب العامّة أيضا إلى قلب أماكن أخرى وهذا ما يعرف بالقلب المكاني،ومما جاء في المعجم في هذا الصدد قوله: "العثير: الغبار ما رأيت له أثرا ولا عثيرا،فأمّا قول العامّة عيثرا فليس بشيء". (ج1، ص 421).

وممّا جاء مخفّفا وذهبت العامّة إلى تشديده أيضا قوله:" استَعَر اللصوص بفتح العين وتخفيف الرّاء،وهو افتعل من السّعير أي اشتعلوا،فأمّا قولهم: استعرّ فخطأ، وقد أولعت العامّة به،واستعرت الحرب كذلك". (ج2،ص 714).

ومن أمثلة اللّحن في صيغ الكلمات الخطأ في صيغة الجمع،ومثال ذلك قوله: "والفرس معروف وجمعه في أدنى العدد أفراس، فإذا كثرت فهي الخيل فأمّا قول العامّة في جمع فرس فرسان فخطأ،إنّما

الفرسان جمع فارس وفارس فرسان مثل راهب ورهبان،ورجل فارس من قوم فوارس مثل حاجب وحواجب" .(ج2، ص 717).

ومن أمثلة الخطأ في صيغة المذكّر والمؤنث قوله: " فرس كميت الذكر والأنثى فيه سواء،ولا تلتفت إلى قول العامّة: فرس كتماء فذلك خطأ، قال الشاعر:

كميتٌ غير محلفةٍ ولكن **** كلونِ الصّرفِ علّ به الأيمُ"

(ج1، ص 409).

وممّا جاء به ابن دريد من أمثلة لبعض أخطاء العامّة ما يتعلّق بقضية الهمز،وممّا همزته العامّة ورأى فيه خلاف ذلك،يقول: " زكنت أزكن زكنا، قال الشاعر (بسيط):

ولن يراجعَ قلبي حبّهُم أبدا **** زكنتُ عن بعضهم مثل الذي زكنُوا

ولا يقال: أزكنت وإن كانت العامّة قد أولعت به" (ج2، ص 825).

وممّا جاء وحقّه الهمز ولم تهمزه العامّة قوله:" ويسر: دحل لبني يربوع بالدّهناء معروف،قال طرفة (رمل):

هاجهُ ذكر خيالٍ عادهُ **** طافَ والرّكبُ بصحراءِ يُسر

فأمّا قول العامّة: عود اليسر فخطأ،إنّما هو عود الأسر،والأسر احتباس البول،ورجل أعسر يسر،فأما قولهم أعسر أيسر فخطأ".(ج2، ص 725).

وفيما يتعلّق بالخطأ في الحركات قوله: "وسَمَيْدع: سيّد كريم، ولا تلتفت إلى قول العامّة سُميدع"(ج2،ص 1188).

أيضا: " والظُّفر:ظفر الأسنان والجمع أظفار،ولا يقال ظِفر وإن كانت العامّة قد أولعت به،ويجمع أظفار على أظافير،وقال قوم بل أظافير جمع أظفور،والظّفر والأظفور سواء" (ج2،ص 762).

والناظر في الأمثلة السابقة يتبيّن له تشديد ابن دريد على ضرورة الالتزام بقواعد العربية في أصواتها وصيغها وحركاتها،ويبدو أنّ لتشدّده ما يبرّره.

وفي هذا الصّدد يذهب (محمد أحمد قدّور)،إلى تبرير مواقف اللّغويين وتشدّدهم تجاه الجوانب السابقة فيقول:« والجوانب الصوتية والصرفية والنحوية هي في الحقيقة أنظمة قياسية يفترض استقرارها بحسب قواعدها التي تتيح إمكانيات التوليد الدّاخلي،فالقواعد الأساسية في هذه الأنظمة – مع النّظر إليها على أنّها عامّة و ليست شاملة- لا تقدّم كمّا محدودا من الصّيغ والاستعمالات كما توهّم بعض الدّارسين، بل تقدّم أساليب متنوعة يجري عليها الصوغ القياسي الذي يتضمّن قدرات توليدية تتأبى

على الحصر، والأمر مع جانب الدلالة مختلف عمّا سبق،لأنّ المفردات لا تستقرّ على حال لأنّها تتبع الظّروف فالحياة تشجّع على تغير الدّلالة بصورة مطردة».[1]

ورغم هذا التّشدّد الذي ظهر به ابن دريد تجاه قضايا اللّحن إلاّ أنّ ذلك لم يمنعه من الاعتراف في بعض المواضع،من أنّ هذا الأخير سيظلّ يمثّل جزءًا ولو بسيطا من الواقع اللّغوي للمتكلّمين يومئذ،فلم ير فيه عيبا مشينا وإنّما أملته ظروف المتكلّمين حينما يغلب الطّبع والسّليقة على القواعد وهذا حينما قال:" والقُبْلة: خرزة من خرز نساء الأعراب يؤخذن بهنّ الرجال،يقلن في كلامهنّ : " يا قُبْلةَ أقبليه، ويا كَرارِ كُرِّيه".وهكذا جاء الكلام، وإن كان الكلام ملحونا عن العرب،لأنّ العرب تجري الأمثال على ما جاءت ولا تستعمل فيه الإعراب". (ج1، ص 373).

أو نتيجة اضطرار المتكلّمين للخروج عن بعض القواعد كما هو الحال عند الشّعراء مراعاة للضرورات الشّعرية، وهنا نجده يقول:" والرَّمَد من قولهم رَمَدَ الرجل يرمد رمدًا فهو رَمِد وأَرْمَد، وإن قال الشّاعر:رامدُ في معنى أرمد كان جائزا لاضطرار الشّعر،وقد جاء ذلك في الشّعر الفصيح". (ج2،ص 639).

وإذا كان (أحمد قدّور) يرى في تشدّد اللّغويين تجاه الجوانب السّابقة له ما يبرّره، فإنّ الأمر مع جانب الدّلالة يختلف عن سابقتها كونها ستظلّ تتبع ظروف المتكلّمين،لكن في المقابل يبدو أنّ لابن دريد رأيًا آخر يختلف عمّا ذهب إليه الباحث،وهذا حينما راح يمسك بالدّلالة الأصلية للألفاظ واصفا كلّ تغيّر يطرأ عليها أو انتقال بالخطأ.

وممّا يؤكّد تمسّك ابن دريد « بمعيار الصواب في استعمال الألفاظ لدلالتها هو عدم خروجها عن تلك الدّلالات التي أثرت عن العرب الأقحاح في عصور الاحتجاج، فقد رأى [...] أنّ خروج اللّفظ عن مدلوله القديم لحن مرذولٌ...»[2]،ومن هنا راح يشير إلى هذا الانتقال لدلالة الألفاظ من موضع لآخر بعبارة (ما وضعته العامّة في غير موضعه) منكرا بذلك كلّ مظاهر التّطوّر في جانب الدّلالة،ومن أمثلة ذلك قوله:" الفدم: العيُّ، رجلٌ فَدَمٌ بيّن الفدامة والفدمة،وليس الفدامة مما ذهب إليه العامّة ويسمّون الضّخم فدمًا" .(ج2، ص 672).

كما جاء عنه أيضا: " حَشَمُ الرجل: أتباعه الذين يغضبون بغضبه، فأمّا قول العامّة ليس بيننا حشمة فهي كلمة موضوعة في غير موضعها،ولا تعرف العرب الحشمَة إلاّ الغضبُ والانقباض عن الشّيء". (ج1، ص 538، 539).

---

[1] – قدور(أحمد محمد): اللسانيات وآفاق الدّرس اللّغوي، ص 202.

[2] – عرار (مهدي أسعد): جدل اللّفظ و المعنى، ص 162 بتصرّف.

يقول كذلك:" وتنزَّه القوم إذا بعدوا من الرّيف إلى البدو فأمّا النّزهة في كلام العامّة فإنّها موضوعة في غير موضعها فهم يذهبون إلى أنّ النّزهة حضور الإرياف والمياه،وليس كذلك وإنّما يقال لحضور البساتين: الإرياف" (ج2، ص 831).

كما يقول أيضا: "ورجلٌ حُلْوُ الشمائل: محمودها،وليس الشّمائل عند العرب كما تذهب إليه العامّة،الشّمائل: الخلائق واحدها شمال،قال صخر بن عمرو بن الشريد السّلمي (طويل):

وأبى الشّتمُ أنّي قد أصابوا كَريمتي **** وأنْ ليسَ إهداء الخنا من شمالنا"

(ج1،ص 570).

جاء كذلك: " رجلٌ أقبل:والجمع قُبل،والأنثى قبلاء وهي أن تقبل حدقتاه على مائقيه،والقبل عند العامّة: الحَوَلُ الخفيّ،وليس كذلك عند العرب،وإنّما الحَوَلُ ضدّ القبل ذلك أنّ الحول عندهم أن تميل إحدى الحدقتين إلى مؤخّر العين والأخرى إلى مُؤقها،قال الشّاعر: (طويل)

ولو سمعوا منهم دعاءًا يروعُهُم **** إذًا لأتتهُ الخيْل أعينُها قُبلٌ"

(ج1، ص 372).

أيضا: " الباءة التي تحسبه العامّة النّكاح وإنّما هو الرّجوع إلى الشّيء". (ج1، ص 229).

ومِمّا نقلت العامّة دلالته أيضا قوله: "الحمّة: مخفّفة حرارة السُّمِّ،هكذا يقول الأصمعي وليست كما تسمّي العامّة حمةُ العقرب إبرتها،وسألت أبا حاتم عن الحمة فقال: سألت الأصمعي عن ذلك فقال: هي فوعة السّم أي حرارته وفورته،هذا لفظه.قال أبوبكر: ويقال أيضا: فوعة الطيب:حدته".(ج1، ص 574).

"وأوسدت في السّير إذا أغذذت فيه،واسأدْت فيه مثله،فأمّا آسدت الكلب فهو أن تغريه بالصّيد وقول العامّة: أشليته خطأ، وإنّما أشليته دعوته".(ج2، ص 650).

والنّاظر في هذا المثال الأخير يقف على دلالة الفعل " أشليت" كيف انتقلت إلى معنى مضاد للأوّل، وهذا ما يكشف مرّة أخرى أحد أسباب نشوء ظاهرة التّضاد في اللّغة العربية،ويؤكّد من أنّ علاقات التّضاد هذه ما هي إلاّ نتائج لهذا التّطوّر في الاستعمال.

بالإضافة إلى ما سبق فقد حرص المؤلّف على الاستشهاد لهذه المعاني الأصلية للألفاظ ببعض الشواهد من كلام العرب،وهذا ما يفهم منه الدعوة للتّمسّك بمعاني الألفاظ الأصلية وعدم الخروج عنها.

وما ينبغي الإشارة إليه هنا: « أنّ الحكم على هذه الأمثلة باللّحن كان من زاوية الاستعمال في فترة خاصّة فالتزم هذا الاستعمال وتوقف ولم يؤخذ في الاعتبار بالنسبة لها تطوّر الدّلالة التي قد تتغيّر

من جيل إلى جيل، فالكلمات ليست كلمات جامدة ولكنّها وسيلة اجتماعية يطرأ عليها التّغيّر في معانيها و التّطور في دلالتها بحسب العرف اللّغوي الذي يستخدمها».[1]

ولاشكّ في أنّ هذه الموقف المتشدّد من ناحية الدّلالة لم يكن يحظى بقبول وإجماع من قبل الدّارسين،من هؤلاء (محمد قدور) الذي صرّح في هذا الصّدد قائلا: « أمّا دلالة المفردات فقد كان بالإمكان إخراجها من نطاق المعيارية الصارمة دون أن ينطوي ذلك على كبير خطر على وحدة اللّغة وأنظمتها،فالدّلالة تتصل بالمجتمع اتّصالا وثيقا ولا يمكن أن تبقى محصورة في الأنماط البدوية من العيش والفكر وغير ذلك من جوانب الحياة».[2]

وفي ختام الحديث عن هذا المستوى من مستويات اللّغة، والذي سيظلّ أحد المستويات اللّغوية التي قام عليها رصيد الجمهرة المعجمي، وإن لم يرقَ إلى مرتبة الفصيح والسّبب نظرة ابن دريد ومنهجه،ومع ذلك فقد استطعنا من خلال ما جاء في المعجم من أمثلة أن نتبيّن مواقف الرّجل اللّغوية والتي وإن جنحت إلى المعيارية أكثر منها ميلا إلى «الواقعية اللّغوية»[3]،ورغم ذلك تبقى جهوده هذه في موضوع "العامي واللّحن"،وبغضّ النّظر عن مواقفه السابقة جهود موفقة تضاف إلى جهود غيره من اللّغويين الآخرين الذين بحثوا في هذا الموضوع،والتي ستبقى مع ما قيل عنها ووجّه لها من أصابع الاتّهام بفعل « انصراف هؤلاء إلى التقعيد و التّحديد ولم يأخذوا بعين الاعتبار المرونة والتّطوّر،فبقيت دراستهم في واد والاستعمال في وادٍ آخر»[4]، « جهودا موفقة جديرة بالاحترام والتقدير والمادّة العلمية التي حوتها عن مظاهر اللّحن المختلفة تدلّ على دقّة التّتبع للجزئيات وطول الاستقراء والنّظر في اللّغة الفصحى،لكن هذا الجهد الصابر – للأسف– لم يؤدِّ دوره الصحيح باعتباره تغييرا في اللّغة وتطوّرا في عناصرها على مدار العصور،لأنّ النّحاة نظروا إليه في ضوء مسلّمات علمية منها اعتبار اللّغة الفصحى في الحضر قد بلغت غاية كمالها حوالي منتصف القرن الثاني الهجري،وأنّ ما طرأ عليها من تغيّر بعد ذلك فسادٌ وانحراف من الواجب مقاومته ومن ذلك اللّحن بطبيعة الحال.فقد تجاوز النّحاة موقف الباحث في وصف الاستعمال المتطوّر إلى موقف آخر قاموا فيه بالنّص على ما يجوز وما لا يجوز،فناصبوا تطوّر اللّغة العداء واستخدموا في ذلك القواعد التي توصّلوا إليها من قبل لوضع عناصر التّغيّر في اللّغة تحت سيطرتها ثمّ الحكم عليها بالخطأ،وبذلك لم يؤدِّ جهدهم في تقصّي

---

[1] – عيد (محمد): المظاهر الطّارئة على الفصحى، ص 17.

[2] – قدور (محمد أحمد):اللسانيات وآفاق الدّرس اللّغوي، ص 202.

[3] – نصراوي (الحبيب): الجاحظ معجميا، ص 13.

[4] – عيد (محمد): المظاهر الطارئة على الفصحى، ص 17.

جزئيات ما أسموه " اللّحن" إلى نتائجه المرجوة في معرفة تطوّر الفصحى وتاريخها،لعدم اعترافهم بالتّطوّر أصلاً ولمراعاة جانب القواعد لا الاستعمال»[1].

[1]- المرجع السابق،ص49

4- الاقتراض:

وبقدر ما سعى ابن دريد إلى تكريس معجمه للفصيح وحده، لم تغب عنه مسألة الاهتمام بموضوع "المعرب والدّخيل"، هذا الأخير - وبغضّ النّظر عن موقف ابن دريد نحوه — يبقى هو الآخر ملمحا من ملامح التّغيير والتّطوّر في اللّغة،ودليلا على حيوية اللّغة وسعيها الدائم لمجاراة نسق الحضارة ومسايرة التطور الحاصل في المجتمع .

لقد ظلّ ابن دريد ينظر للّغة من حيث هي كائن حيّ، له القدرة على التّفاعل مع الأفراد والمجتمعات،من هنا بات أيّ تحوّل يطرأ على حياة هؤلاء ينعكس أثره بشكل أو بآخر على هذه اللّغة،ومع أنّ ابن دريد لم يقدّم دراسة نظرية تكشف صلات العربية بغيرها من لغات الشّعوب المجاورة لها، إلاّ أنّ المطّلع على ما جاء في المعجم وما يزخر به من ألفاظ معربة ودخيلة، تجعله يتأكّد من تلك الصّلات وتتضح له حقيقة ذلك التّداخل الذي آل إليه المجتمع العربي.

ويشكّل هذا التنوّع اللّغوي مادّة خصبة لبحث واقع العربية في عصر المؤلّف،وهو في الوقت نفسه مرآة تعكس مواقف اللغويين القدامى ونظرتهم لهذا الجزء من رصيد اللّغة،خصوصا وأنّ هذا الجانب الأخير -ونقصد موضوع المعرّب والدخيل- هو الآخر لم يسلم من الجدل والنّقاش*الذي ميّز الساحة اللغوية العربية،ومع ذلك يبقى كما قلنا مؤشّرا واضحا على حيوية اللّغة واستحالة عزلها عمّا هو جارٍ في المجتمع.

ونتيجة للاعتبارات الدّينية والعقائدية التي ظلّت تحكم نظرة اللّغويين القدامى للظّاهرة اللّغوية، بما فيهم ابن دريد الذي ظلّ ينظر بعين الشّك والرّيبة لكلّ ما خرج عن حظيرة الفصحى كما هو الشّأن مع المولّد واللّحن،ورغم ذلك فإنّ نظرته لهذا المعرب والدّخيل كانت مختلفة عن سابقيه، ليس فقط بقبوله،وإنّما أيضا بإقرار وقوعه في القرآن الكريم، خصوصا وأنّ مسألة وقوع المعرب في القرآن قد أثارت جدلا كثيرا بين الدّارسين،ونتيجة لذلك فقد انقسموا إلى طوائف مختلفة،لكلّ طرف من هؤلاء حجّته ودليله الذي يستند إليه، بين مثبت ومنكر ومتوسّط بين الرّأيين،ولسنا مدعوّين لبحث هذه المسألة،بقدر ما يهمنا رأي ابن دريد وحده،الذي كان من أنصار الطائفة الأولى المثبتة،وهذا حينما أشار إلى بعض الكلمات الواردة في القرآن الكريم ثمّ نعتها بالدّخيل،فقد جاء عنه في هذا الصّدد

---

*- بالإضافة إلى ما أثارته مسألة وقوع المعرب في القرآن الكريم قديما من نقاش،استمرّ هذا الخلاف حتى في العصر الحديث، لكنه كان من زاوية أخرى، حيث رأى فيه بعض اللغويين خطرا على اللغة"باعتباره يخرق نظام اللغة المتقبّلة بما يستحدثه فيها من دوال و مدلولات أجنبيّة قد تؤدي إلى تجاهل رصيدها الأصيل،و من ناحية أخرى يمكن النّظر إليه على أنه مظهر لساني ضروري لأنه يثري رصيد اللغة المتقبلة بما كان ينقصها من وحدات معجمية أو دلالات.". نصراوي (الحبيب)،الجاحظ معجميا،ص184.

قوله: « فأمّا طالوت وجالوت وصابون،فليست بكلام العرب فلا تلتفت إليه،وإن كان طالوت وجالوت في التنزيل فهما اسمان أعجميان وكذلك داوود » .(ج2،ص 1207).

ومع قوله بوقوع المعرب في القرآن الكريم،فإنّ ذلك لم يمنعه من أن يأخذ بآراء بعض اللّغويين المنكرين لذلك ونقصد أبا عبيدة، وهذا حينما أشار إلى لفظة " السِّجل"، الواردة في قوله تعالى:

﴿يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [1] .

يقول أبوبكر: " السّجلّ: الكتاب، وزعم قوم أنّه فارسي معرّب،فقالوا: سِكْلٌ أي ثلاثة ختوم،و دفع ذلك أبو عبيدة وعلماء البصريون،ولم يتكّلم فيه الأصمعي بشيء،وهو عربي صحيح إن شاء الله"(ج1، ص 475).

ومع أخذه برأي أبي عبيدة فإنّ ذلك لا يطرح تساؤلا حول موقف الرجل بقدر ما هو في الحقيقة منهجه في التعامل مع الدّخيل والمعرب،إذ كثيرا ما كان يستعين بأقوال العلماء و أهل اللّغة في بيان أصول الألفاظ،كما رأينا ذلك من قبل حينما عرّج على الأصمعي قبل أن يبدي رأيه هو.

وكما هو معلوم، فإنّ مكمن خوف اللّغويين وتوجسهم من هذا المعرب ليس منه هو في حدّ ذاته،بقدر ما هو الخوف من إقرار وقوعه في القرآن الكريم، وهذا ما يتنافى حسب هؤلاء والنّصوص القرآنية الصريحة التي تتحدّث عن عربية هذا الكلام.

ومع إقرار ابن دريد بالمعرب في القرآن، إلاّ أنّ ذلك لم يمنعه من أن يضع مجموعة من المعايير سعى من خلالها إلى تحديد خصائص الكلمة العربية ذلك أنّ « معرفة هذه الخصائص من شأنها أن تساعده في التفريق بين ما هو من كلام العرب- فهو من اللّغة- و ما ليس منه- فهو خارج عن اللّغة».[2]، وهي المعايير نفسها التي كان قد تبنّاها الخليل بن أحمد من قبل في كتابه " العين".

ومع أنّ كلام ابن دريد في مقدّمة المعجم لم يحمل إشارة واضحة إلى هذا المعرّب والدّخيل،والسبب في ذلك هو التداخل في استخدامه للمصطلحات،فقد أشار إليه بتسميات مختلفة على غرار:المعرّب،الدّخيل، المولّد،الذي لا أصل له،المصنوع،على الرّغم من تباين دلالة هذه المصطلحات في العصر الحديث.

---

[1] - سورة الأنبياء، الآية104.

[2] - ابن مراد (إبراهيم): مسائل في المعجم، ص 17، بتصرّف.

ويبدو أنّ رغبة الرّجل في التّمييز بين ما هو عربي وما هو غير عربي، قد دفعته أن يولي جانبي الصّوت والصيغة اهتماما خاصّا،وعن هدفه من وراء ذلك يقول:« وإنّما عرفتك المجاري لتعرف ما يأتلف منها وما لا يأتلف منها،فإذا جاءتك كلمة لا تؤلف مثلها العرب عرفت موضع الدّخل فردّدتها غير هائب لها»[1]،ولمعرفة مواضع الدّخل في هذا الكلام راح يشير إلى بعض الحروف التي تختصّ بها العرب دون غيرها من اللّغات وما تشترك فيه مع هذه الأخيرة أيضا،فقال في هذا الصّدد:« اعلم أنّ الحروف التي استعملتها العرب في كلامها في الأسماء والأفعال والحركات والأصوات تسعة وعشرون حرفا،مرجعهن إلى ثمانية وعشرون حرفا،منها حرفان مختص بهما العرب دون الخلق وهما الظاء والحاء،وزعم آخرون أنّ الحاء في السريانية والعبرانية والحبشية كثيرة،وأنّ الظاء وحدها مقصورة على العرب،ومنها ستّة أحرف للعرب ولقليل من العجم وهنّ: العين والصاد والضاد والقاف والطاء والثاء،والباقي فللخلق كلّهم من العرب والعجم إلاّ الهمزة فإنّها ليست من كلام العجم إلاّ في الابتداء... ».[2]

والكلام السّابق يجعلنا نعتقد من أنّ ابن دريد لم يكن على اطّلاع واسع باللّغات الأجنبية مثلما هو حاله مع اللّغة العربية،وهذا انطلاقا من إشارته إلى حرف الحاء التي اختصّ بها العرب دون غيرهم ونقله قول آخرين بخلاف ذلك،وممّا يقوّي هذا الاعتقاد أيضا تتبّعنا لتلك الألفاظ الأعجمية الواردة في المعجم و التي غالبا ما كان يشير إليها بالأعجمية اعتمادا على آراء اللّغويين الذين يروي عنهم أقوالهم كأن يقول مثلا: قال الأصمعي أو قال أبو حاتم وهذا كثير.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد اتّخذ ابن دريد من قانون الذلاقة قانونًا صوتيًا للتمييز بين ما هو عربي وأعجمي،وإن كان تحكيمه لهذا القانون في الغالب مع الأبنية الرباعية والخماسية،أمّا الأبنية الأخرى فمن الممكن أن تجيء معراة منها،وعن هذا القانون يقول: «فأمّا الخماسي مثل فرزدق وسفرجل وشمردل فإنّك لست تجد واحدا إلاّ بحرف أو حرفين من حروف الذلاقة من مخرج الشّفتين أو أسلة اللّسان،فإن جاءك بناء يخالف ما رسمته لك مثل: دعقش وضعضج،وحضافج و ضفهج أو مثل عقجش و سعفج، فإنّه ليس من كلام العرب فارددّه فإنّ قوما يفتعلون هذه الأسماء بالحروف المصمّتة ولا يمزجونها بحروف الذلاقة،فلا تقبل ذلك كما لا يقبل من الشّعر المستقيم، إلاّ ما وافق أبنية العروض الذي أسّس على شعر الجاهلية... »[3]

---

[1] – ابن دريد:جمهرة اللغة،ص41

[2] – المصدر نفسه،الصفحة نفسها.

[3] – المصدر نفسه،ص49.

من هنا يبدو موقف ابن دريد صارما بعض الشّيء في قبول هذا الكلام المخالف لكلام العرب،داعيا إلى ردّه على أصحابه الذي وصفهم بالافتعال و إدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم والسّبب في ذلك تقيّده بمعايير فصاحية صارمة.

ومع ذلك فإنّ هذا لا يعني أنّ الرّجل قد وقف في وجه المعرّب والدخيل،محاولا الوقوف باللغة عند مرحلة زمنية محدّدة،وداعيا إلى عزلها عن اللّغات الأخرى مكتفية برصيدها المعجمي الخاص بقدر ما كان ينعى عن هؤلاء المفتعلين أو كما سمّاهم الخليل من قبل بالنحارير،فقد جاء عنه قوله:« فإنّ النّحارير منهم ربّما أدخلوا على النّاس ما ليس من كلام العرب إرادة اللّبس والتّعنيت»[1]،فلو كان قصد ردّ هذا النّوع من الكلام، والوقوف في وجه اللّغة و تفاعلها مع غيرها من خلال هذه المعايير التي ستصبح حينئذ بمثابة حواجز ومعوقات تقف في وجه تنمية اللّغة،لما كان كلّف نفسه حشو معجمه بهذا الكمّ الهائل من الألفاظ الأعجمية،والسّعي إلى الكشف عن معانيها والبحث عن أصولها،أو هو على الأقلّ أشار إلى ردّها كما فعل ذلك مع بعض المولّد واللّحن.

للإشارة، فإنّ تشديد ابن دريد على أحرف الذلاقة إنّما القصد من ذلك الحرص على فصاحة اللفظة العربية،لما لهذه الحروف من أهمية في تحقيق ذلك خصوصا في الأبنية الرباعية والخماسية،بالإضافة إلى أنّ هذين البنائين أيضا هما أكثر الأبنية «عرضة للوضع والاختلاق لأنهما أقلّ جريانا على الألسنة وأقلّ ورودا في الشّواهد اللغوية من الثنائي والثلاثي»[2]

وإلى جانب ما جاء ذكره عن قانون الذلاقة، فقد اعتمد المؤلف على مجموعة من الخصائص الصوتية الأخرى في المفردة التي لا تؤلّف مثلها العرب قانونا يمكنه من خلاله التعرف على ما هو عربي مما ليس بعربي.

للإشارة فإنّ «اللغويين القدامى قد حدّدوا هذه القواعد التي يمكن من خلالها التّعرف على أصول الألفاظ التي اقترضتها العربية من اللّغات الأخرى،فألّفوا في ذلك معاجم خاصة لهذا النّوع من الألفاظ،من أشهرها كتاب المعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي،وشفاء الغليل لشهاب الدين الخفاجي،وقد لخّص لنا الجواليقي هذه القواعد التي تعرف بها عجمة اللّفظ».[3]

للتنبيه فقط، فإنّ حديثنا عن هذه القواعد سيقتصر على ما ذكره ابن دريد فحسب،دون أن يتعدّ بحثنا مجموعة القواعد الأخرى التي جاءت في كتب اللّغويين في هذا المجال،مردفين ذلك ببعض

---

[1] – الفراهيدي (الخليل بن أحمد):كتاب العين،تح عبد الحميد هنداوي،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،ط1 ،2003،مج1 ،ص38

[2] – بن مراد (إبراهيم): مسائل في المعجم،ص18.

[3] – حلمي (خليل): المولد،ص119.

الأمثلة الواردة هي الأخرى في المعجم ومعلّقين في الوقت نفسه على كلّ ما نراه يستحقّ التعليق، ومن هذه القواعد أو المعايير الصوتية الواردة في المعجم نذكر:

1 ـ ما كان أوّله نون ثمّ راء: ويبدو من خلال ما أورده الرجل في معجمه من أمثلة أنّ موقفه من الاعتداد بهذا القانون قد اعتراه بعضا من الارتباك وعدم الاستقرار،فنجده أحيانا يقره و يحتكم إليه كما في قوله: "و النرش زعم بعض أهل اللّغة أنّه التناول باليد ولا أعرف ذلك،وليس في كلامهم راءٌ قبلها نون ولا تلتفت إلى نرجس فإنّه فارسي معرّب". (ج2، ص 735).

ويذهب في مواضع أخرى من المعجم، إلى القول بإمكانية مجيء كلام العرب على هذا النّحو،غير آخذ بالرّأي القائل بإمكانية ذلك لكن في أبنية محدودة، يقول في هذا الصّدد: "والنّرز ونارزة، ولم يجيء في كلام العرب نون بعدها راء إلاّ هذا،وليس بصحيح فأمّا نرجس ففارسي معرّب".(ج2، ص 711).

ليعود مرّة أخرى و يؤكّد على ضرورة وجود الحاجز بين النون والرّاء يقول: "إنّما هو قد زنّا أي تقبض ويبس، وليس في كلامهم نون بعدها راء بغير حاجز، فأمّا نرجس فأعجمي معرّب". (ج1، ص 127).

ومع كلّ ما جاء حول هذين الصوتين(النون والرّاء)، وما اعترى مواقفه من اضطراب إزاءها،يتناسى الرّجل هذا القانون مطلقا ودون أن يلمّح إليه بعد كلّ ما كان يردده محتكما إلى الوزن،أو الصيغة كما في لفظة "نرجس"،جاء في المعجم: "و أمّا فعلل فلم يجئ إلاّ نرجس، وهو فارسي معرّب،وقد ذكره النّحويون في الأبنية،وليس له نظير في الكلام، فإذا جاءك بناء على فعْلل في شعر قديم فاردده فإنّه مصنوع،وإن بني مولّد هذا البناء واستعمله في شعر أو كلام فالرّدّ أولى به".(ج2، ص 1183).

2 . ما اجتمع فيه جيم و قاف: جاء عنه في هذا الصّدد إذ يقول: "ج ق ل "استعمل من وجوهها أحرف،ولم تجتمع الجيم و القاف في كلمة عربية إلاّ بحاجز،منها جلوبق وهو اسم،وجرندق وهو اسم أيضا،و رجل أجوق وهو الغليظ العنق، والجوق الجماعة من الناس وأحسبه دخيلا،وأتان جلنفقة سمينة، امرأة جبنشقة،نعت مكروه،و امرأة جعفليق،كثيرة اللّحم مسترخية، فأمّا الجوالق والجوسق فمعربان،وجاءت كلمة القاف فيما قبل الجيم وهي القنجل،وهو العبد زعموا ،قال الراجز:

لو رُبِطَ الفيلُ بحبلِ القُنجُلي

إذًا لما قامَ لما يلقى الشقِي

قال أبو بكر: القنجلي: الياء هي الرّوي،وإنّما الأصل القنجل منسوب إليه فأمّا جِلَّق فموضع بالشّام معرّب،وقد تقدّم قولنا في قلّة الحروف المتقاربة المخارج واجتماعها في كلمة قليل،وقد تقدّم القول فيه".(ج1، ص 490).

كما ورد في موضع آخر قوله: "جعثق، اسم وليس بثبت، لأنّ الجيم والقاف لم يجتمعا في كلمة إلاّ في خمس كلمات أو ستّ وستراها مجتمعة إن شاء الله"(ج2، ص 1130).

وإذ هو بصدد الحديث عن اجتماع الجيم والقاف أشار في موضع آخر إلى اجتماع الجيم والكاف فقال: "و قد تقدّم قولنا إنّ الجيم والقاف لم يجتمعا في كلمة عربية إلاّ بحاجز و هي قليلة مع ذلك وكذلك الكاف"(ج1، ص 471).

3 . أن يجتمع فيه صاد وجيم: جاء في المعجم قوله: " الجرسُ والجمع أجراس الذي تسمّيه العامّة جرصا بالصاد، واشتقاقه من الجرس أي الصوت والحسّ و ليس يجتمع في كلام العرب جيم وصاد في كلمة ثلاثية إلاّ ما لا يثبت". (ج1، ص 456).

4 ـ أن يجتمع فيه الجيم و الكاف: إضافة إلى ما ذكره عن هذا المعيار أثناء حديثه عن اجتماع،صوتي (الجيم والقاف)،جاء في مقدّمة معجمه الصوتية أيضا قوله:" فأمّا جنس حروف أقصى الفم،من أسفل اللسان،فهن القاف والكاف ثم الجيم ثمّ الشين،فلذلك لم تأتلف الكاف والقاف في كلمة واحدة إلاّ بحواجز: ليس في كلامهم جك ولا كج..."[1]

وكما هو معلوم، فإنّ كلّ ما تمّ ذكره من مقاييس صوتية قد احتكم إليها اللّغويون وتعارفوا عليها قديما أو حديثا،بالإضافة إلى ما سبق فقد رأى ابن دريد « أنّ اتّحاد مخارج الأصوات وتقاربها من العلل المانعة لدخول صوتين في بناء واحدٍ،وقد يكون ذلك مدعاةً إلى عدّه من الدّخيل على العربية وإهماله مباشرة»[2]، وفيما يلي بعضا مما ذكره في هذا السياق:

1. ما اجتمع فيه" الجيم والرّاء والميم والنّون":جاء في هذا الصدد قوله"جرمق: ليس بعربي صحيح و الجرامق جيل من النّاس،قال أبو بكر: ليس في كلام العرب "جيم راء ميم نون" إلاّ ما اشتقّ من مرجان،ولم أسمع له بفعل متصرف،وذكر بعض أهل اللّغة أنّه معرب وأحرى به أن يكون كذلك". (ج2، ص 1137).

---

[1] – ابن دريد: جمهرة اللّغة،ص 44.

[2] – طيبي (أحمد): أثر الفكر الخليلي في البناء المعجمي(مقال)، مجلة الصوتيات،مخبر الصوتيات العربية الحديثة،جامعة سعد دحلب،البليدة،الجزائر،العدد 2، 2006 ص 87.

2 . **ما اجتمع فيه الهاء والغين والميم**: يقول:"والهمغ فعل أميت ومنه بناء الهميغ وهو الموت الوحي، قال المنتحل الهذلي (متقارب):

إذا وردَ مصْرهُم عُولجُوا **** من الموتِ بالهميغ الذاعِطِ

يقال ذعطه إذا أخذ بحلقه أخذا شديدا،وخالف الخليل النّاس في هذا فقال: الهميع بالعين غير معجمة، وذكر أنّه لم يجئ في كلامهم كلمة فيها هاء وغين وميم،قال أبوحاتم:قد جاء في كلامهم:هبغ هبوغا، إذا نام فيمكن أن تكون هذه الباء ميما وكأنّه هبْيغ فجعلوه هميغ" . (ج2، ص 963).

3ـ **الفاء والميم**:يقول أيضا:" والفاء والميم لا يجتمعان في كلمة عربية إلاّ بحاجز بينهما،فأما " فم" فناقص وله باب ستراه إن شاء الله"(ج1، ص 488).

ومع إشارته لهذا الباب الأخير، إلاّ أنّه اكتفى فيه بالقول: "ويصغّر الفم فويما في بعض قول النحويين ولهم فيه كلام ليس هذا موضعه".(ج2، ص 973).فلم يأت بما يوضح هذا المقياس ويؤكّده ولن يتسنى معرفة ذلك إلاّ من خلال الأمثلة.

وأمّا فيما يتعلّق بالمعيار الثاني ونقصد الصرفي،فيظهر في تحديده« لنمطية البنية الصرفية في المفردة العربية وحصر أصناف الأبنية الأصول فيها»[1]، فسمّى هذه الأخيرة "الأمثلة" ومستعرضا هذه الأخيرة التي أصّلها النّحويون على حدّ قوله والتي حصرها في الثلاثية والرباعية والخماسية، فأمّا الثّنائي فيبدو أنّ مفهومه عنده يختلف عنه عند اللغويين،فالثنائي ليس ما جاء مكوّنا من حرفين،وأمّا ما جاء كذلك فقد نعته بالنّاقص،وحول مفهوم الثّنائي يقول: «والثنائي الصحيح لا يكون حرفين إلاّ والثّاني ثقيل حتّى يصير ثلاثة أحرف، اللّفظ ثنائي والمعنى ثلاثي،وإنّما سمّي ثنائيا للفظه وصورته،فإذا صرت إلى المعنى والحقيقة كان الحرف الأول أحد الحروف المعجمة والثاني حرفين مثلين،أحدهما مدغم في الآخر نحو: بتَّ... ».[2]

وإلى جانب تحديده لنمطية بنية المفردة العربية،فقد حاول المؤلّف أن يحتكم في تفريقه بين ما هو عربي مما هو ليس كذلك اعتمادا على بعض الأوزان والصّيغ محاولا ذكر هذه الأوزان وحصر ما جاء موافقا لها من كلام العرب،وأمّا ما خرج عمّا ذكره من أوزان وحصره من مفردات،فليس من كلام العرب في شيء.

---

[1] – ابن مراد (إبراهيم):من المعجم إلى القاموس، ص 194.

[2] – ابن دريد: جمهرة اللغة، ص53.

وقبل أن نختم حديثنا عن أهم المعايير الصرفية،نلفت نظر القارئ إلى معيار آخر استند إليه اللّغويون في معرفة الأصيل من الدّخيل،ويتعلّق "بمعيار الاشتقاق"،وإن لم يجئ في المعجم ما يشير إلى أنّ ابن دريد قد تبنّاه،وأما فيما يتعلّق بهذا الأخير فقد أجمع اللّغويون أن يظلّ هذا الدّخيل مبتور الأصل لا يجوز الاشتقاق منه بخلاف العربي،جاء في المزهر: «يقول أبو بكر محمد بن السري في "رسالته الاشتقاق":" مما يحذر منه كل الحذر أن يشتق من لغة العرب لشيء من لغة العجم،فيكون بمنزلة من ادّعى أنّ الطّير ولد حوت"».[1]

وإذا كان أصحاب هذا الاتّجاه قد رأوا في الاشتقاق وسيلة مهمّة في معرفة كلام العرب من كلام غيرهم، فإنّ أمرها مع ابن دريد لم يكن كذلك حينما صرّح بقوله:" الطوس فعل ممات،ومنه اشتقاق الطّاووس وهو دخيل". (ج2، ص838)،وهذا دفع بمحقّق الجمهرة – البعلبكي- إلى التعليق عليه في ذلك بقوله: « في العبارة تناقض إذ كيف يكون دخيلا و له اشتقاق عربي»[2].

ويبدو أنّ الاحتكام لمعيار الاشتقاق لا يخلو من صعوبات تحول و تطبيقه،خصوصا من هؤلاء المنكرين لوقوع المعرب في القرآن،يقول (صبحي صالح) في هذا الصّدد:«ولكنّ علماءنا عطلوا هذه الوسيلة بجنوحهم مثلا إلى عربية "الفردوس"، لنزول القرآن بها حتّى اشتقوا منها(الفردسة)بمعنى السّعة،وكان عليهم أن يعترفوا بأنّ الفردسة مشتقّة من اللفظ الأجنبي(الفردوس)،وقل مثل ذلك في الإستبرق والسندس وسائر ما ورد في القرآن من الألفاظ الأعجمية المعرّبة التي أذهب القرآن عجمتها باشتماله عليها».[3]

وإذا كان هذا موقف المنكرين،فإنّ موقف ابن دريد يطرح أكثر من تساؤل خصوصا إذا أخذنا موقفه من هذه المسألة – وقوع المعرب في القرآن- ولعل موقفه هذا كان انطلاقا من تلك النّظرة التي ترى في أنّ هذا الأعجمي الذي كثر استعماله قد صار بمثابة العربي بعدما« فقد خصوصيته الأعجمية وأصبح لا يمثّل غربة لغوية»[4]،من هنا راح يعامله معاملة العربي الذي يجوز الاشتقاق منه.

لكن يبدو أنّ (لصبحي صالح) رأي آخر،وذلك حينما صرّح قائلا:«ولا يخفى على ذي بصر أنّما أخذ ابن دريد بهذا دفاعا عن لغة القرآن،الذي ذكر الفردوس،كأنّما يغضُّ ذكره لها من فصاحته وبيانه».[5]

---

[1] – السيوطي: المزهر، ص 287.

[2] – ابن دريد:جمهرة اللغة،ص838

[3] – صبحي (صالح): دراسات في فقه اللّغة، ص 318.

[4] – إبراهيم(بن مراد): دراسات في المعجم العربي،ص46، 49 بتصرّف.

[5] – صبحي (صالح): دراسات في فقه اللّغة،ص 189.

وإن كنّا نرجح في هذه المسألة معرفة ابن دريد لهذا الأمر،وأمّا قوله السّابق فلا يعدو أن يكون زلّة عالم أملى هذا الكتاب ارتجالا،ونصّ بنفسه على ما لعامل الإملاء من تأثير على ما جاء في المعجم،فقد ذهب في موضع آخر يقول:" الكمثري فعل مات،وهو تداخل الشّيء بعضه ببعض واجتماعه فإذا كان الكُمثري عربيا فمن هذا اشتقاقه"(ج2،ص1131)،واشتراطه أن يكون اللّفظ عربيا حتّى تصحّ نسبته لهذا الأصل خير دليل على ذلك.

في ختام الحديث عن هذه المعايير التي وضعها ابن دريد وأشار إليها اللّغويون قبله كذلك،هو أنّ الاحتكام إلى هذه الأخيرة إنّما الهدف منها حفظ اللّغة صافية نقية،وأمّا القول بأنّه سعى من خلال هذه المعايير للوقوف في وجه تفاعل اللّغة مع غيرها فزعم لا أساس له.

لقد بات معروفا إذًا أنّ احتكام ابن دريد إلى هذه المعايير إنّما الغرض منه الحفاظ على خصائص العربية الصوتية ونظام أبنيتها،في مرحلة شهدت تحوّلات كبيرة مسّت جميع مناحي الحياة،ورافق ذلك سعيٌ دءوب من أبناء العربية للحفاظ عليها،فكان الاحتكام لهذه المعايير إسهاما بسيطا من الرجل في هذا المجال،دون أن يصل به الأمر حدَّ التّعصب والوقوف في وجه المعرّب ونبذه وكيف السبيل لذلك،وقد جرى على ألسنة الفصحاء فتكلّموا به و جاؤوا به في أشعارهم وخطبهم و أحاديثهم، فقد شكّل لهؤلاء رصيدا هامّا إلى جانب رصيد العربية،ينهل منه الأدباء والكتّاب والشعراء... وغيرهم،والنماذج في هذا الجانب كثيرة، فقد عمل ابن دريد على نقلها ونسبتها حتّى لأهلها من الفصحاء، بل جاء في المعجم أمثلة لهذا الدّخيل،كان قد صدر عمّن يوثق بعربيّتهم،وتمدح فصاحتهم وبلاغتهم،بل لا شكّ حتّى في صحّة أقوالهم،ونقصد هنا النبي ﷺ وذلك حينما نقل حديثا له فقال:البذخ:بفتح الباء والذال،الحمل فارسي معرّب، وقد تكلّمت به العرب،وفي الحديث: "فيخرج رجل من النّار كأنّه بَذَخٌ من الذُّل ترعد أوصاله". (ج1، 265).

إنّ مجيء هذه الألفاظ على ألسنة الفصحاء،وبقدر ما تعكس واقع العربية آنذاك وما آلت إليه من توسع ونمو،يكشف أيضا جهود هؤلاء العرب وسعيهم إلى تطويع هذه الألفاظ وجعلها تنسجم مع نظام العربية وأنماط صيغها وأبنيتها مما نسمّيه " المعرّب"،هذا الأخير الذي عدّه بعض اللغويين مندرجا ضمن كلام العرب وحجتهم في ذلك أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامها،أو لأن القرآن الكريم قد أزال عجمة بعضه كما هو الشأن عند بعض القدماء،ويبدو أنّ ابن دريد قد ارتضى هذا الرّأي واطمأنّ إليه،فرأى أنّ كلّ ما جرى على ألسنة العرب من كلام العجم فتعارفوه وفهموه قد صار من لغتهم،وهذا حينما علّق على كلمة" الدّينار" فقال:"والدينار وإن كان معرّبا فليس تعرف له

العرب اسما غير الدّينار فقد صار كالعربي،ولذلك ذكره الله تعالى في كتابه لأنّه خاطبهم عزّ ذكره بما عرفوا". (ج2، ص 640).

كما نقل عن أبي حاتم قوله:" التنّور ليس بعربي صحيح،ولم تعرف له العرب اسما غير التّنور فلذلك جاء في التنزيل﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾[1]، لأنّهم خوطبوا بما عرفوا"(ج1،ص 395).

وهنا نجد أنّ الرّجل قد جعل من معرفة اللفظ وشيوعه على ألسنة العرب شرطا يكفل دخوله للعربية، ومن ثمّ بات يشكل جزءا منها ومن رصيدها المعجمي،وإلى جانب ما سبق،فقد جاء المؤلّف على مجموعة من الألفاظ الأعجمية التي أصبحت كالعربية بحكم كثرة دورانها واستعمالها على الألسنة فقال:"وجوهر فارسي معرب وقد كثر حتّى صار كالعربي".(ج2،ص 1175)،كما جاء عنه أيضا قوله:"وجورب،فارسي معرّب وقد كثر حتّى صار كالعربي،قال رجلٌ من بني تميم لعمرو بن عبد الله بن معمر (بسيط):

انبذْ برملةَ الجـوربِ الخَلقِ **** وعشْ بعيشةٍ عيشًا غير ذي رنقِ

يعني رملة أخت طلحة الطلحات،وعائشة بنت طلحة بن عبيد الله".(ج2،ص 1175).

إنّ ما يمكن أن نخرج به عن رؤية ابن دريد لموضوع الاقتراض ومنهجه في التعامل مع هذه الألفاظ المقترضة،والتي تعكس أولا وقبل كلّ شيء حال المجتمع العربي وما آل إليه من انفتاح على الألسن الأخرى،وهو ما أفضى بهذه اللغات أن تلاقحت فيما بينها وتعارفت،فلم تعد هذه الألفاظ الأجنبية تثير الدّهشة والغرابة عند أبناء العربية، مما حذا بابن دريد اعتمادها مرجعية أساسية ظل يستعين بها في الوقوف على معاني الألفاظ العربية ودلالتها،وعليه راح يجتهد في إيجاد بعض المقابلات الأجنبية لهذه الألفاظ العربية وأحيانا أخرى يضع مقابلا أجنبيا للفظة أجنبية تنتمي للغة أخرى،فجاء معجم الجمهرة حافلا بهذه الثّنائيات،والتي تندرج بلا شكّ ضمن علاقة التّرادف،سواء كان ذلك بين ألفاظ عربية ودخيلة أو ألفاظ دخيلة وأخرى دخيلة والتي ستظلّ تمثّل جانبا مهمّا في المعجم يستحق عناية واهتماما كبيرين،وبحكم طبيعة البحث وموضوعه نجد أنفسنا مضطرين لنمرّ سريعا،مكتفين ببعض الأمثلة القليلة التي نراها قادرة على توضيح الصورة والكشف عن الغاية التي نسعى إليها،وهي الوقوف على هذا التنوّع اللّغوي في المعجم وأثره في اللّغة العربية.

وقبل أن نستعرض بعض الأمثلة من هذه الثّنائيات،ما ينبغي التّأكيد عليه هنا هو أنّ هذه المترادفات وبقدر ما تكتسيه من أهمية،فإنّها تطرح في الوقت نفسه" قضية التّسبّب المنهجي" في المعجم

[1] – سورة هود، الآية 40.

العربي التي أشار إليها من قبل(إبراهيم بن مراد)،فإيراد هذه المترادفات بين الألفاظ الدّخيلة والدّخيلة أو العربية والدّخيلة،من المهام التي توكل للمعجمات الثنائية أو المتعدّدة اللّغات،وهذا ما جعل الجمهرة في الحقيقة مجموعة معاجم متداخلة،هذا بالإضافة إلى تلك الأبواب التي سبق ووقفنا عليها،والتي تعدّ من صميم المعاجم الموضوعية،وهذا ما يجعل قضية الاستعمال تطرح بحدّة حينما يتعلّق الأمر بهذه المعجمات الأصول وممّا جاء في المعجم نذكر:

– عنقز: وهو الذي يسمّى بالفارسية المرزجوش،ورجل عنزق،ضيّق الخلق".(ج2، ص 1154).

– قرميد: قالوا هو الآجر بالرومية، وقد تكلّمت به العرب يقال آجر وآجور، وهو فارسي معرّب (ج2، ص 1190).

. ويقولون قربز: و هو بالنبطية، والفارسية كربز".(ج3،ص 1325).

. الفرفار: ضرب من الشّجر،تتخذ منه العسعاس والقصاع،قال أبو حاتم:وهو الذي يسمّى بالفارسية زرّين درْخت".(ج1،ص 198).

. الرّزدق، السّطر من النّخل وغيره،والفرس تسمّيه رستّه أي سطر،قال الشاعر يعني طريقا،(طويل):

تضمّنها وهم ركوبٌ كأنهُ **** إذا ضمَّ جنبيهِ المخارمُ رزدقُ

(ج3،ص 1325).

ـ الطيجنُ: وهو الطابق بالفارسية والمقلى بالعربية،تكلّمت به العرب،وقال مرّة أخرى بالفارسية، وقد تكلّمت به العرب"(ج3،ص 1325).

ـ الدُّبار:واحدها دبارة،وهي التي تسمّى بالفارسية الكرد،وهي المشارات بالنبطية قال عوف بن فرع (متقارب):

يشــقّ الأحـزّةَ سُـلاّفُنـا **** كما شقّق الجاهريُ الدِّبارا"

(ج1،ص 296).

ـ السّفسف: ضرب من النّبت، لغة يمانية،وهو الذي يسمّيه أهل نجد العنقز وهو المرز نجوش فارسي" (ج1،ص 203).

ـ الحابول: الكرّ الذي يصعد به إلى النّخل ويسمّى بالفارسية بِرْونْد وبالنبطية البُبَليَا ".(ج1، ص 283).

. المسجّة: الخشبة التي يطلى بها الحائط،لغة يمانية،وهي التي تسمّى بالفارسية المالجة،قال أبوبكر: وأهل نجد يسمّون المالجة المِسْيعة".(ج1،ص 89).

كما جاء أيضا قوله:"سجّلاط:وهو النمط يطرح على الهودج وهو في بعض اللّغات الياسمون،قال أبو بكر:يقال الياسمون والياسمين،وذكروا عن الأصمعي أنّه قال:هو فارسي معرب،وسألت عجوزا عندنا رومية عن نمط فقلت ما تسمّون هذا؟ فقالت: سجّلاطس". (ج2،ص 1222).

إنّ استعانة ابن دريد بهذه الألفاظ الأعجمية في شرح المعنى المعجمي للألفاظ العربية والأعجمية تكشف بصدق أنّ هذه الألفاظ المقترضة قد باتت مألوفة مستعملة ومتداولة بين هؤلاء،وما يجدر التنبيه عليه من خلال اطّلاعنا على ما جاء في المعجم هو قلّة هذه المترادفات خصوصا بين الألفاظ الأعجمية والأعجمية والسّبب في ذلك يعود إلى قلّة اطّلاع الرجل ومعرفته باللغات،وهذا ما ظهر جليا أيضا في تردده في أحايين كثيرة في التّصريح بأعجمية اللفظ من عربيته،بل وحتى الاختلاف في تحديد أصله،نظرا لاختلاف اللّغويين الذين ينقل عنهم،وهذا ما اضطرّه في كثير من الأحيان أن ينقل آراءهم كلها،وقد يكون الجهل بهذه اللّغات أيضا هو السّبب وراء اكتفائه بالإشارة للألفاظ الأعجمية بالمعرّب والدّخيل،دون أن يكلّف نفسه عناء البحث عن أصله ودلالته سواء كان ذلك في اللّغة المقترضة أو المقرضة.

وممّا يؤكّد ألفة أبناء العربية لهذه الألفاظ الأعجمية،وأنّها باتت تشكّل رصيدا هامّا يضاف إلى رصيدهم عنوان ذاك الباب الذي وضعه ابن دريد وضمنه هذه الألفاظ الأعجمية فسمّاه:" باب ما تكلّمت به العرب من كلام العجم حتّى صار كاللغة"،وإن كان للسيوطي رأي آخر حول تسمية هذا الباب.*

وكما هو معلوم، فإنّ موضوعا كموضوع " الاقتراض" لا يستحق أن يتناول في مثل هذه الصفحات القليلة والمحدودة،وإنّما يحتاج لدراسة متأنية عميقة تبحث مختلف جوانب الموضوع بمزيد من الوصف والتحليل،ومع ذلك فإنّ تناولنا للموضوع وإن بدا بسيطا لا يتجاوز مجرّد الوصف والتحليل إلاّ أننا استطعنا من خلاله أن نكتشف رؤية لسانية علمية عند الرجل ونظرة واعية بأهمية الموضوع ودوره في إغناء العربية وتنميتها،دون أن ترى فيه عيبا يمسّ شخصيتها،أو خطرا محدّقا بخصائصها المتوارثة،وأوّل ما تجلت هذه النّظرة في تلك المرونة التي أبداها بتقبله وعدم التحرّج من إقرار وقوعه في النص القرآني، أساس فخره و واعتزازه وسبب بحثه واجتهاده.

---

* - ذهب السيوطي إلى أنّ تسمية هذا الباب: " باب ما تكلمت به العرب من كلام العجم حتى صار كاللغز"، وكان قد نقل هذه التسمية من إحدى نسخ الجمهرة، وقد سبق و أشرنا إلى ذلك التعدد والاختلاف بين نسخ المعجم، من هنا رأى بعض اللغويين "أنّ من بين الأسباب والدوافع التي دفعت اللغويين للتعريب،إنما لغرض الإلغاز والإغراب". إبراهيم الحمد (محمد):فقه اللغة،مفهومه،موضوعاته،قضاياه،دار ابن خزيمة،الرياض،السعودية ،ط1، 2005،ص164

لقد حاول المؤلّف على مدار ما جاء في المعجم أن يكشف تلك الصّلات الاجتماعية بين القبائل العربية وغيرها من الأمم المجاورة ومدى تأثير لغات هذه الأمم في العربية، خصوصا في بعض اللّهجات بحكم عامل الجوار،ومن أمثلة ذلك قوله:" الصّير الذي يسمّى الطّحناء أحسبه سريانيا معربا، لأنّ أهل الشام يتكلّمون به،وقد دخل في عربية الشام كثير من السريانية كما استعمل عرب العراق أشياء من الفارسية وقد قالوا صحناةً كما قالوا سعلاةً وقالوا صحناة ممدود مثل حرباء". (ج2، ص 746).

هذا ولم تتوقف تلك الصلات اللغوية بين اللغات عند عامل الجوار فحسب،بل امتدّت لتشمل معارف هذه الأمم وعلومها،وهو ما أفضى بالعرب أن علقوا ببعض ألفاظ هذه الأمم ومن ثمّ جاءت في كتبهم وأقوالهم،و قد نصّ المؤلّف على بعض من هذه الألفاظ من ذلك لفظة "الساهور"،التي أشار إلى كيفية تسلّلها إلى العربية فقال:"السّهر: القمر بالسريانية وهو السّاهور، زعم قوم: بل دارة القمر، وقد ذكره أمية بن أبي الصلت، ولم يسمع إلاّ في شعره وكان مستعملا للسريانية كثيرا لأنّه كان قرأ الكتب فقال: (كامل):

لا عيبَ فيه غير أن جَبينهُ **** قمرٌ و ساهورٌ يُسِلُّ و يُغمدُ

وذكره عبد الرحمن بن حسّان بن ثابت،وذكر أبو عبيدة أنّ السّاهرة الفلاة،ووجه الأرض،وأنشد لأمية بن أبي الصّلت (مجزوء الكامل المرفّل) :

ملكٌ بساهرةٍ إذًا **** تلقى نمارقهُ وكوكبهُ

وقال آخر: (رجز):

خياركم خيار أهل الساهرة
أطعنهم للُبةٍ وخاصِره".

(ج2،ص 724).

وإلى جانب ما سبق، فقد اهتمّ المؤلف ببيان جنس المتكلّم وتحديده اعتمادا على بعض الخصائص النطقية لبعض الأصوات،من ذلك قوله:"فأما الناطور، فليس بعربي إنّما هو كلمة من كلام أهل السّواد لأنّ النبط يقلبون الظاء طاءً،ألا ترى أنّهم يقولون برطلة،وتفسيره ابن الظل،وإنّما الناطور الناظور بالعربية،فقبلوا الظاء طاءً،والناظور الأمين،وأصله من النّظر".(ج2،ص 720).

ولعل أهم شيء نختم به حديثنا في هذا الفصل التنويه بجهود ابن دريد في محاولته تقديم وصف شامل لما آلت إليه العربية خاصة بعد ظهور الإسلام وما أعقبه من تحول في بنية اللغة والمجتمع،باعتبارهما كلا متكاملا وأن أي تحول يصيب أحدهما إلاّ و ظهرت ملامحه على الطرف

الآخر،كما أشار أيضا إلى دور المتكلمين فيما قد يعتري بنية اللغة ودلالتها من تطور نتيجة كثرة الاستعمال،ومع قولنا بتشدد ابن دريد اتجاه بعض مظاهر التطور،فلأنّ هذه الأخيرة قد مثلت بالنسبة له ولغيره من اللغويين خرقا«للمعيار اللغوي الذي عزموا على وصفه وتدوينه»[1]،وعلى الرغم من تمسكه بمعايير الفصاحة،فإن ذلك لم يمنعه من الإقرار ببعض مظاهر هذا الانحراف عن" اللغة المعيار" ،والتي ستظل تمثل جزءا من الواقع اللغوي آنذاك.

وإن كان الواجب يفرض علينا نحن أيضا أن لا نتجاهل الخلفيات التي حرّكت هؤلاء اللغويين لدراسة اللغة،وتحكمت في نظرتهم لها فيما بعد،ومن ثم فإن تنزيل هذه الأعمال ضمن أطرها الزمانية السائدة يومئذ،يجعل«من انتقاده وعلماء العربية على أنهم أسسوا للمعيارية نظرة مردودة على الأقل من الناحية الحضارية لأن كل شيء ارتبط بالواقع،وأن أي منهج تبع لرؤية العالم و ليس خارجه».[2]

وفي الوقت نفسه تكشف هذه النزعة«مقدار الأهمية التي عقدها علماء العربية على الإنماء اللغوي مع العمل الدائب على فرض رقابة ساهرة على ذلك،تؤمن للغة باستمرار ما يقيها من الجمود والتّخلف أو المسخ والتحريف،وتجعلها دائما على مستوى الرقي الفكري والحضاري في كل جيل من الأجيال».[3]

وصفوة القول،لقد استطاع ابن دريد أن يجمع في معجمه بين المولد والفصيح،المستعمل والمهمل،الممات والمتطور،الأصيل والدخيل،لتبقى بذلك الجمهرة وثيقة تاريخية شاهدة على مرحلة من مراحل دراسة اللغة العربية عبر مسارها التاريخي.

---

[1] – حاج صالح (عبد الرحمن):السماع اللغوي العلمي،ص398

[2] – زرال (صلاح الدين):الظاهرة الدلالية عند علماء العربية،ص323 بتصرف

[3] – ظاظا (حسن):كلام العرب،ص66

ملخص:

قد لا نحتاج إلى التأكيد على أهمية المعجمات في حفظ اللغة العربية و ضمان استمرارها خاصة وأنها لغة القرآن، هذا الأخير الذي كان له أثر وفضل كبير في نشأة الدراسة اللغوية العربية وتحديد مسارها،وإذا كان العرب لم يحوزوا قصب السبق في هذا النوع من الدراسة–صناعة المعجمات– ،فقد استطاعوا أن يتبوؤا مكانة رفيعة بين الأمم آنذاك ،جدير بنا أن نسلط عليها مزيدا من أضواء البحث والدراسة والتحليل ،وهذا ما سعى البحث إلى تحقيقه محاولا تقديم صورة عن تاريخ المعجم العربي قديما وحديثا.

ويزداد الوعي بأهمية هذا النوع من الدراسة خاصة بعد الانفتاح الذي شهدته الدراسات اللغوية العربية على نظيرتها الغربية،هذه الأخيرة التي أصبح فيها المعجم علما مستقلا تتقاطع فيه مجموعة من العلوم وتتلاقى فيه جملة من النظريات اللسانية،وواكب هذا الانفتاح على الآخر حركة نقدية تصحيحية حاول أصحابها إبراز المآخذ والعيوب التي وقع فيها السابقون تمهيدا لوضع معجم حديث قادر على مسايرة النهضة العلمية ومواكبا للتطور الحضاري الذي شهدته البيئة العربية،رغم ما أثاره هؤلاء المحدثون من تهم وانتقادات،ومهما اختلفت الآراء وتعددت وجهات النظر فهي بلا شك كانت تهدف للدفع بعجلة الدرس المعجمي العربي إلى السير قدما نحو الأمام،وكل هذا يتطلب منا مراعاة للأبعاد والخلفيات التي تحكمت في دراسة كل طرف .

Résumé :

Peut être qu'on n'a pas besoin de mettre en exergue l'importance des lexiques dans la préservation et le maintien de la langue arabe et d'assurer sa continuité, notamment qu'elle est la langue du Coran qui a une influence et une grande faveur dans la naissance de l'étude linguistique arabe. Même si les arabes n'étaient pas les précurseurs dans ce domaine d'étude -la lexicographie-, ils ont pu prendre une place haute parmi les nations à l'époque.

Il faut bel et bien mettre la lumière de la recherche, l'étude et l'analyse, et c'est ce que notre présent exposé veut réaliser, en essayant de donner une image sur l'histoire du dictionnaire arabe anciennement et récemment.

La prise de conscience vis-à-vis de ce genre d'étude linguistique s'accroît notamment après l'ouverture qu'ont connu les études linguistiques arabes sur son homologue occidentale, cette dernière dont la lexicographie est devenue un savoir à part entière ou se recoupent d'autres savoirs et se rencontrent une série de théories linguistiques. Un mouvement critique et rectificatif a marché avec cette ouverture sur l'Autre, que ces linguistiques ont essayé de démontrer les défauts et les tares dont leurs précurseurs ont été victimes. Créer un lexique récent capable de ménager la renaissance scientifique et de marcher avec la progression de la civilisation qu'a connue l'entourage arabe, malgré les débats chaleureux traités par les contemporains comme les accusations et les critiques contre leurs précurseurs. Quoi que les avis se divergent et les opinions se diversifient, ils ont un seul objectif qui vise le développement de l'étude lexicographique arabe. Cela nous impose le respect des dimensions et les arrière-plans qui ont contribués et ont conditionnés l'étude de chaque pol.

خاتمة:

وبعد هذا العرض الذي اقتضاه البحث والذي وقفنا فيه على جملة من القضايا والإشكاليات الجوهرية التي مثّلت حجر الزاوية في حركة التأليف المعجمي العربي،كإشكالية الجمع والوضع اللتين أثارتا جدلا ونقاشا كبيرين قديما وحديثا،فكان قد أشار إليهما ابن منظور قديما،وكانتا محل عناية واهتمام من قبل الدارسين المحدثين كما رأينا ذلك من قبل،فقد شكلتا نقطة الإرتكاز التي استند إليها الدارسون المحدثون في نقد المعجمات العربية واتهام أصحابها بالوقوف بالمعجم عند مرحلة معينة من الزمن لا يتجاوزها،فناصبوا بذلك تطور اللغة العداء.

يضاف إلى الإشكاليتين السابقتين إشكالية المصطلح حديثا،وإن لم تكن مطروحة من قبل وإنما كانت إفرازا من إفرازات الدرس اللساني الحديث،وعلى العموم فقد خلُص البحث بشقيه النظري والتطبيقي إلى جملة من النتائج يمكن حصرها في النقاط الآتية:

1- يعود تاريخ ظهور أول معجم في العربية إلى القرن الثاني الهجري على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي،لكن ذلك لا ينفي وجود محاولات سابقة وإن لم ترق من حيث دقتها وتنظيمها للمعجم كما هو متعارف عليه اليوم،ونقصد هنا التصنيف الموضوعي أو الرسائل اللغوية التي كانت الأساس الذي بُنيت عليه فيما بعد الصناعة المعجمية العربية،وقبل ذلك كان النبيّ صلى الله عليه وسلم وصحابته قد تولوا القيام بالمهام المنوط بالمعجم القيام بها،هذا إن جاز لنا أن نسمي عملهم هذا "بالمعجم المنطوق".

2 - لم يعد مفهوم المعجم محصورا في ذلك الكتاب الذي يضمّ بين دفتيه مجموعة من المواد مرتبة وفق نظام معين،وإنما صار علما لسانيا مستقلا يقوم على شقين أحدهما نظري والآخر تطبيقي،وقد رأينا أن لكلا الشقين جذور ممتدة في عمق التراث العربي،وإن لم يبلغا من حيث الدقة والتنظيم مبلغهما في العصر الحديث.

3 - لقد استفاد الدارسون العرب من النهضة العلمية التي شهدتها أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين،فحاول بعض هؤلاء قراءة التراث العربي في ضوء مناهج اللسانيات الحديثة سعيا منهم للنهوض بالمعجم العربي والوصول به إلى مستوى المعاجم الغربية من حيث دقتها وتنظيمها وشمولها،فنوهوا بجهود علماء العربية القدامى،ووقفوا على كل كبيرة وصغيرة في مؤلفاتهم كما سعوا إلى التعرض إلى بعض عيوبها،فكان النقد وسيلتهم في ذلك وكان ثلة من اللبنانيين السباقين لذلك وتبعهم بعد ذلك لغويون آخرون حملوا راية التجديد،كتمام حسان،الحمزاوي،إبراهيم بن مراد،....وغيرهم كثر.

وبقدر ما كان لهذه النهضة العلمية وهذا الانفتاح على علوم وثقافة الآخر من آثار إيجابية على الدرس اللغوي العربي،بقدر ما شكل لبعضهم أساسا للتحامل على كل ما هو تراثي بل والتجنّي على أصحابه

بدعوى تأسيسهم للمعيارية في دراستهم للغة،وكان ذلك نتيجة وقوعهم في فخّ المقارنة بين المفاهيم العربية ونظيرتها الغربية،فكان ذلك بالنسبة لهم مدعاة للتحامل واتهام اللغويين القدامى دون مراعاة لفارق للخصوصيات الثقافية والتاريخية والدينية. ..لكل مرحلة،وإن كانت النزعة المعيارية حقيقة لا يمكن إنكارها أو تجاهلها لدى الدارسين القدامى،إلا أن ذلك لا ينفي أن جزءا كبيرا من دراسات هؤلاء قد اتسم بالطابع العلمي والموضوعي الذي لا يختلف عن الوصف العلمي الذي تنادي به الدراسات اللسانية الحديثة،ونقصد المنهج الوصفي الذي أرسى دعائمه السويسري فرديناند دوسوسير.

4 – إذا كان الطابع العام الذي ظلّ مسيطرا على حركة التأليف المعجمي العربي هو التقليد،فإن ذلك لا يعني أن كل المعجمات العربية قد سارت في هذا الاتجاه،وقد وقفنا على بعض محاولات التجديد وكانت البداية مع ابن دريد في الجمهرة،ووصولا إلى المعجمات الحديثة كالمعجم الوسيط مثلا الذي حاول أصحابه أن ينتقلوا بحركة التأليف المعجمي من حيّز الأفراد إلى مستوى المجامع والهيئات،وأن يعملوا على كسر قيود الزمان والمكان التي ظلت مصرا للشكوى والانتقاد،وأن يعملوا على تثبيت كل ما دعت إليه الضرورة من الألفاظ المولدة والدخيلة،مع الحرص الدائم على صفاء اللغة ونقائها.

5– إنّ الحكم على كل اللغويين القدامى بالوقوف عند حدود معينة من الزمان و المكان أمر يحتاج إلى بيّنة ودليل،فالأمر يبقى نسبيا بل ويتفاوت من باحث لآخر،وقد رأينا كيف عمل ابن دريد على كسر قيود المكان خاصة،فبنى مفهومه للفصاحة على كثير من لغات العرب متخذا من معيار الكثرة والشيوع أساسا للحكم على فصاحة اللغات فنقل كثيرا من لغات العرب،دون أن يدفعه هذا الأمر إلى التخلي عن معياري الفصاحة واللحن.

فقد رفض كل ما خرج عن عصور الاحتجاج مما عرف بالمولد،بما في ذلك معاني ودلالات الألفاظ ،على الرغم من أن هذه الأخيرة لم تكن تشكل أي خطر على وحدة اللغة ونظامها، ويبدو أن توسعه في الجمع و الرواية السبب في اتهامه بالوضع والافتعال كونه جاء بما لا يعرف بين هؤلاء الفصحاء،زيادة على ذلك فقد خرج عن الهدف الذي كان قد رسمه من قبل وهو حصر الجمهور من كلام العرب.

6 – وإذا كان ابن دريد قد ظل متهما بين معاصريه في روايته وديانته،فإن البحث قد رأى خلاف ذلك،فقد بدا له ابن دريد أكثر ورعا في ديانته انطلاقا من طريقة تعامله مع النصوص القرآنية والمسائل الفقهية،ثبتا في روايته،أمينا في نقله،مقرا بفضل سابقيه عليه،غزيرا في علمه جمع بين العلم باللغة والشعر،وشهد له بذلك كثيرون دون أن تكون لهم في شهادتهم غرض ومزية كما قال رمزي منير البعلبكي.

ليخرج بنتيجة مؤداها أن هذه الدعاوى في غالبيتها لا تستند إلى دليل قوي أو سند علمي يدعمها،وأما اضطراب معجمه وخصوصا ما تعلق بترتيبه للمواد والأبنية،فقد فسّر ذلك ابن جني بضعفه في علم التصريف،في حين أرجع ابن دريد ذلك إلى عامل الإملاء.

وأما استناد بعض المنتقدين لأوجه التشابه بين المعجمين(العين والجمهرة)،فالتشابه و النقل لا يعني السرقة كما قلنا.وهو وإن ظلّ ناقلا في بعض المواضع فقد رأيناه يتجاوز النقل إلى النقد والتمحيص،والبحث والتعليل في مواضع أخرى.وكما عنيت أبحاث بعضهم بنقاط التشابه والتقاطع،ذهب آخرون للبحث في أوجه التباين والاختلاف.

7- إن قيام رصيد الجمهرة المعجمي على هذا التنوع في المستويات اللغوية لا يعني تخلي ابن دريد عن معياري الفصاحة واللحن،وهذا ما ظهر في تباين درجات الاهتمام بهذه المستويات وفي أحكامه التي ظل يرددها،وهو ما أفضى به إلى تجاهل كثيرا مما استجد في واقع العربية يومئذ خاصة بعد عصور الاحتجاج،في حين كان الأمر مختلفا قبل ذلك أو في زمن الفصاحة كما حددها هؤلاء الدارسون،وهذا ما جعل من استشعاره لأهمية التطور اللغوي وإيمانه به لا تكتمل،وإن كان إهمال هذه المولدات من قبل اللغويين القدامى لم يكن سببه معايير الفصاحة المطبقة فحسب،بل يعود سبب ذلك أيضا إلى ظاهرة التقليد التي كانت قد أحكمت قبضتها على المعجميين العرب.

وإن كان في الحقيقة لتشدده وتخطئته لكل ما خرج عن الفصحى له ما يبرره فقد ظلّت دراسة اللغة عند هؤلاء القدامى تمثل جزءا من عقيدتهم وإيمانهم،فنظروا إلى اللغة التي نزل بها القرآن الكريم نظرة تقديس وإجلال،ومن ثمّ سعوا إلى المحافظة عليها في صورتها الأولى،ولم يدّخروا بذلك جهدا في مجال التنقية والتصدي بالمقاومة لكل ما خالفها،وإن كان الواقع قد أثبت فيما بعد أن اللغة ستظل أكثر تفلتا وأكبر من أن يحد من تطورها مجموعة من القواعد أو تعمل على حصر نماذجها مجموعة من الكتب و المعجمات.

وأخيرا لا يدّعي البحث أنه قد ألمّ بكل جوانب الموضوع،والله أسأل أن يوفقني لخدمة لغة القرآن الكريم،إنه نعم المولى ونعم النصير.